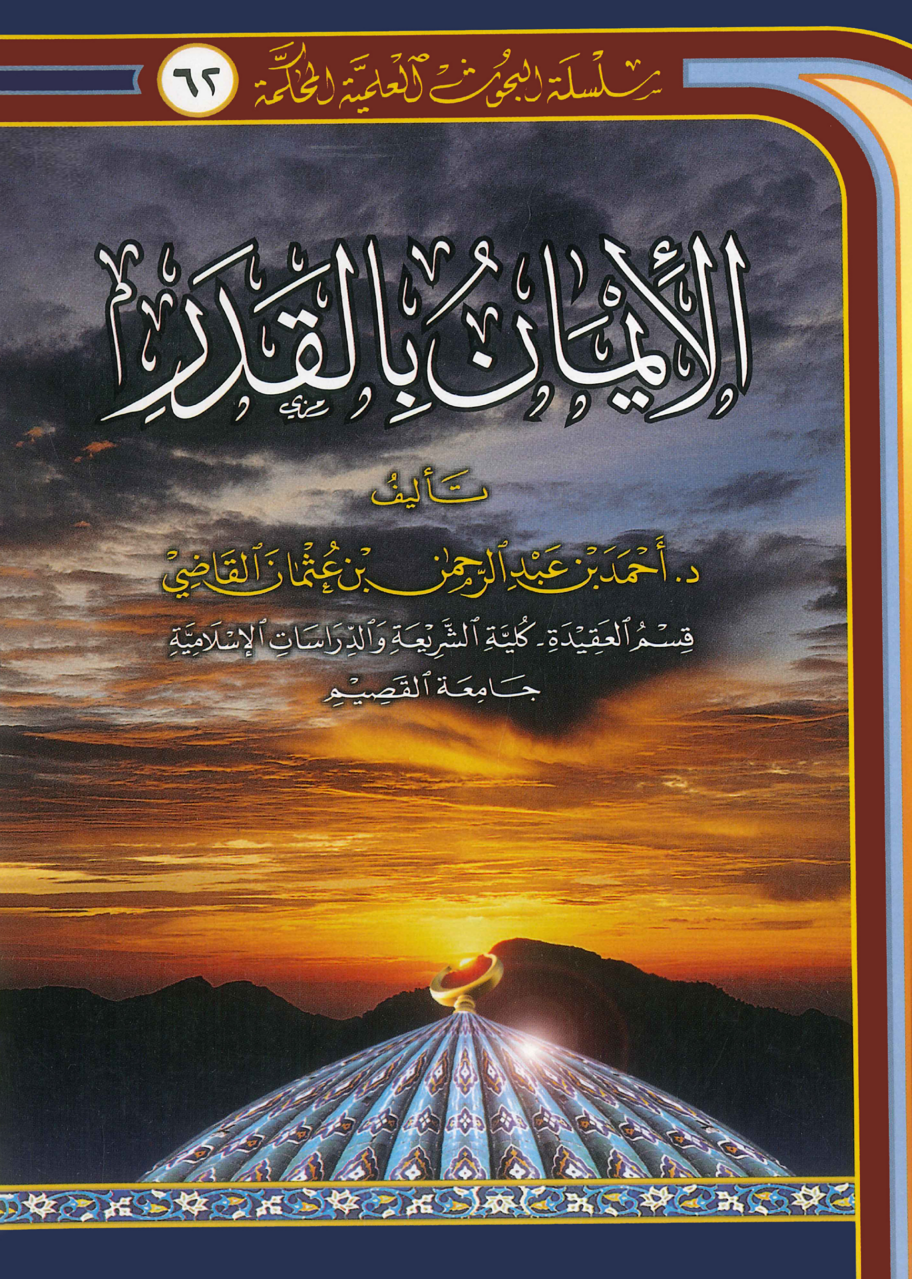


سلسلة البحوث العلمية المحكمة (٦٢)

الإيمان بالقدر

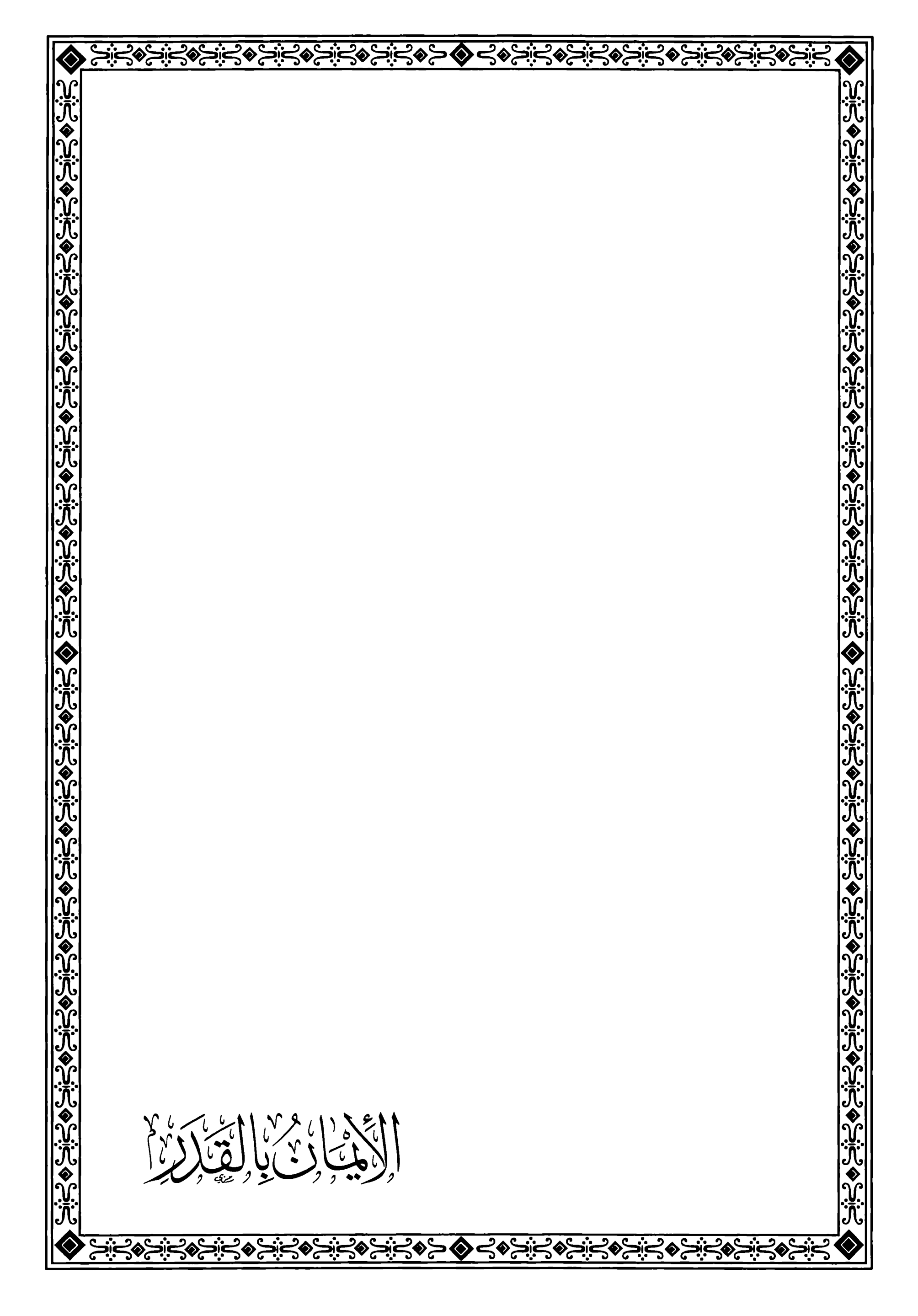
تأليف

د. أحمد بن عبد الرحمن بن عثمان القاضي

قسم العقيدة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة القصيم

دار ابن الجوزي


الإيمان بالقدر

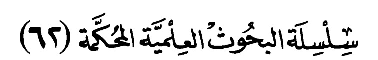




دار ابن الجوزي

للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية: الدمام - طريق الملك فهد - ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٩٣، ص ب: ٢٩٥٧
الرمز البريدي: ٣٢٢٥٣ - الرقم الإضافي: ٨٤٠٦ - فاكس: ٨٤١٢١٠٠ - **الرياض** - تلفاكس: ٢١٠٧٢٢٨
جوّال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨ - **الإحساء** - ت: ٥٨٨٣١٢٢ - **جدة** - ت: ٦٨١٣٧٠٦ - **بيروت**
هاتف: ٠٣/٨٦٩٦٠٠ - فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١ - **القاهرة** - ج.م.ع - محمول: ٠١٠٠٦٨٢٣٧٣٨٨
تلفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠ - **الإسكندرية** - ٠١٠٦٩٠٥٧٥٧٣ - البريد الإلكتروني:
aljawzi@hotmail.com - www.aljawzi.com

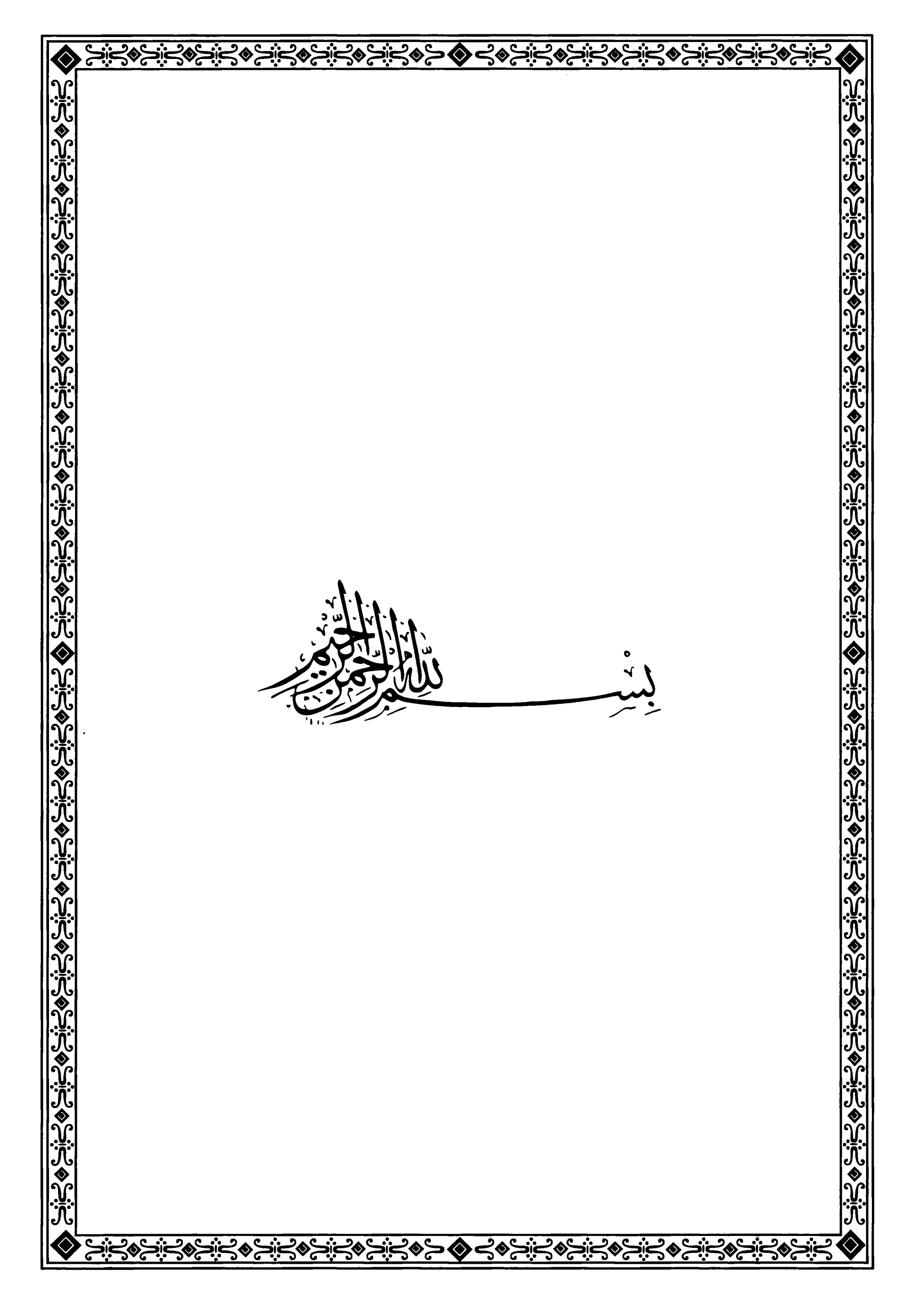


الإيمان بالقدر

تأليف

د. أحمد بن عبد الرحمن بن عثمان القاضي
قسم العقيدة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة القصيم

دار ابن الجوزي


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي خلق فسوَّى، والذي قدَّر فهدى، والذي أضحك وأبكى، والذي أمات وأحيا، الذي حكم وقضى: أن ليس للإنسان إلا ما سعى، وأن سعيه سوف يرى، ثم يجزاه الجزاء الأوفى. وصلى الله وسلم على معلم الناس الهدى، نبينا محمد الذي أخبر أمته بسبق القضاء، وفراغ ربك من الورى، ثم قال: «**اعملوا فكل ميسر لما خلق له**»، وتلا: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٥ ـ ١٠] **أما بعد:**

فإن الإيمان بالقدر أحد أركان الإيمان، ومفاصل الاعتقاد، ومفارق الطرق بين أهل الإسلام والسُّنَّة المحضة، وأهل الكفر والبدع المضلة. وهو بحمد الله، من أبين مسائل الاعتقاد لمن وفَّقه الله، وألهمه سبيل الرشاد، بل هو مجمع البحرين بين توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، فلا يستقيم نظم الاعتقاد إلا به، كما قال ابن عباس رضي الله عنهما: (القدر نظام التوحيد؛ فمن وحَّد الله وكذَّب بالقدر، نقض تكذيبُه توحيدَه).

غير أنه باب لم يزل ملتبساً عند كثير من الناس، بسبب الشبهات المضلة، والمقالات الخداج، والنظرات العوراء التي

تبصر طرفاً من الحق وتعشى عن باقيه. وقد كانت الأمم قبلنا، من أهل الكتاب، والمشركين، يخوضون في هذا الباب بحق وباطل، ثم مضت سُنَّة الله في هذه الأمة باتباع سنن من كان قبلنا حذو القذة بالقذة، فتنكب فئام منها السبيل القاصد السديد، والمهيع الواسع الرشيد، وتدسسوا في جحر الضب، ومضائقه، وضاهئوا قول الضالين.

ولما طغى طوفان الإلحاد في العقود الأخيرة، واجتاح شواطئ أهل الإسلام، ومد في عقول بعض ضعفائهم واعتام، كان لا بد من نشر شراع سفينة نوح، لاستنقاذ من كتب الله له النجاة بالاعتصام بسارية الكتاب والسُّنَّة، وإجماع سلف الأمة، وموافقة العقل والفطرة. فكتبت هذه الفصول المختصرة، في بيان أصول الكتاب والسُّنَّة، مشفوعاً ببيان الراسخين في العلم، وأتبعت ذلك بتسليط الأضواء الكاشفة على مذاهب الزائغين المنحرفين، ونقضها من أصولها، ونسفها من قواعدها، فإنه كما قيل: وبضده تتبين الأشياء. وقد قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في مقدمة تفسيره: أحسن ما يكون في حكاية الخلاف: أن تستوعب الأقوال في ذلك المقام، وأن تنبه على الصحيح منها وتبطل الباطل، وتذكر فائدة الخلاف وثمرته؛ لئلا يطول النزاع والخلاف فيما لا فائدة تحته، فتشتغل به عن الأهم فالأهم»)[1].

---

(١) تفسير القرآن العظيم (١/ ٩)، تأليف: أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير =

هذا، وإن من الناس من يحجم عن الاقتراب من موضوع القدر، ويظن أنه حمىً ممنوع، ودرب مقطوع، وربما اعتضد بنصوص باطلة، أو أخرى صحيحة، أساء فهمها، كما سيأتي بيانه، إن شاء الله، فيبقى طول عمره جاهلاً، مُجهلاً، مسكوناً برهاب موهوم، تتلجلج في صدره الشبهات، وتكدر عليه صفوه! وسر ذلك أنه لم يميز بين العلم المحمود الذي جاء به ناطق الكتاب، وصحيح السُّنَّة، والخوض المذموم الذي يشتغل به المتبعون للمتشابه. قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۗ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ۝٧ رَبَّنَا لَا تُزِغۡ قُلُوبَنَا بَعۡدَ إِذۡ هَدَيۡتَنَا وَهَبۡ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحۡمَةًۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٧، ٨]. وقد جعلت خطة هذا البحث في ستة مباحث وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: معنى القضاء والقدر.

وتحته أربعة مطالب:

المطلب الأول: معنى القضاء والقدر لغة:

وتحته مسألتان:

المسألة الأولى: تعريف القضـاء.

= القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، طبعة: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

المسألة الثانية: تعريف القدر.

المطلب الثاني: معنى القضاء والقدر شرعاً.

المطلب الثالث: الفرق بين (القضاء) و(القدر).

المطلب الرابع: توجيه النصوص الواردة في النهي عن القدر.

المبحث الثاني: أهمية الإيمان بالقدر.

المبحث الثالث: أدلة الإيمان بالقدر، ومراتبه.

وتحته مطلبان:

المطلب الأول: أدلة الإيمان بالقدر.

وتحته مسألتان:

المسألة الأولى: الأدلة العامة من القرآن على الإيمان بالقدر.

المسألة الثانية: الأدلة العامة من السُّنَّة الصحيحة على الإيمان بالقدر.

المطلب الثاني: مراتب الإيمان بالقدر، وأدلتها التفصيلية من الكتاب والسُّنَّة.

المبحث الرابع: المخالفون في القدر.

وتحته أربعة مطالب:

المطلب الأول: القدرية الغلاة (القدرية الأولى).

المطلب الثاني: المعتزلة.

المطلب الثالث: الجبرية الغلاة.

المطلب الرابع: الأشاعرة.

المبحث الخامس: مسائل في القدر.

وتحته سبعة مطالب:

المطلب الأول: الإيمان بالقدر ومشيئة العبد واختياره.

المطلب الثاني: الاحتجاج بالقدر: حقيقته، وحكمه.

المطلب الثالث: الحكمة والتعليل.

المطلب الرابع: الحكمة من إرادة ما لا يحب.

المطلب الخامس: الهدى والضلال.

المطلب السادس: الرضا بقدر الله: مفهومه، وحكمه.

المطلب السابع: نصوص مشكلة في باب القدر.

المبحث السادس: أخطاء في باب القدر.

فدونك أيها القارئ الكريم نصوصاً شرعية مضيئة، وبحوثاً مختصرة محررة، وتحقيقات ملخصة من بين فرث ودم من مقالات أهل الأهواء والفرق، تزيفها، وتكشف عوارها، وتنبيهات وجوابات على بعض الإشكالات التي قد تطرأ على الأذهان.

والله المسؤول أن يكون عملي هذا خالصاً لوجهه، نافعاً لعباده، وافياً بالمقصود، رافعاً للبس، مثبتاً للقلوب. إنه ولي ذلك والقادر عليه. والحمد لله ربِّ العالمين.

كتبه

د. أحمد بن عبد الرحمٰن القاضي

المبحث الأول

معنى القضاء والقدر

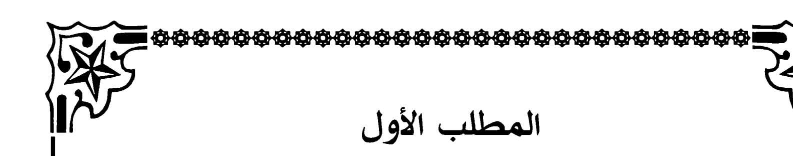
وتحته أربعة مطالب:

المطلب الأول: معنى القضاء والقدر لغة.

المطلب الثاني: معنى القضاء والقدر شرعاً.

المطلب الثالث: الفرق بين (القضاء) و(القدر).

المطلب الرابع: توجيه النصوص الواردة في النهي عن القدر



المطلب الأول

معنى القضاء والقدر لغة

وتحته مسألتان:

المسالة الأولى: تعريف القضاء.

المسألة الثانية: تعريف القضاء.

* * *

المسألة الأولى

تعريف القضـاء

قال الجوهري: «أصله قَضَايٌ؛ لأنه من قضيتُ، إلا إن الياء لما جاءت بعد الألف همزت. والجمع: الأقضية. والقضية مثله، والجمع: القضايا على فعالى وأصله فعائل»[(١)].

وقد ورد استعماله في اللغة والقرآن على وجوهٍ منها[(٢)]:

١ ـ **الحكم**: ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ﴾ [طه: ٧٢]، وقوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]،

---

(١) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٦/ ٢٤٦٣)، تأليف: أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، طبعة: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

(٢) المرجع السابق. ـ بتصرف ـ.

وقوله: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥] فيشمل الحكم التشريعي، والحكم بين المتخاصمين.

٢ ـ **الفراغ**: تقول: قضيت حاجتي؛ أي: فرغت منها، وضربه فقضى عليه؛ أي: قتله، كأنه فرغ منه. وسم قاضٍ؛ أي: قاتل. وقضى نحبه قضاءً: أي: مات، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلْأَجَلَ﴾ [القصص: ٢٩]، وقوله: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١٠]، وقوله: ﴿فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ﴾ [الأحزاب: ٢٣].

٣ ـ **الأداء والإنهاء**: تقول: قضيت ديني، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الإسراء: ٤]، وقوله: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ﴾ [الحجر: ٦٦]. وهذا متضمن أيضاً لمعنى الإعلام.

٤ ـ **الصنع والتقدير**: يقال قضاه؛ أي: صنعه وقدَّره. ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾ [فُصِّلَت: ١٢]، ومنه: القضاء والقدر، وقال أبو ذؤيب:

وعليها مسرودتان قضاهما   داود أو صَنَعُ السوابغ تبَّعُ[١]

هذه أهم استعمالات القضاء في اللغة، وبمجموعها يتبين ما قاله بعض أئمة اللغة، في المعنى العام لكلمة القضاء:

---

(١) انظر: الصحاح للجوهري (٦/ ٢٤٦٣ ـ ٢٤٦٤).

- قال ابن فارس: «يدل على إحكام أمرٍ، وإتقانه، وإنفاذه لجهته»[١].

وقال ابن الأثير: «وَقَالَ الزُّهري: القضاء في اللغة على وجوهٍ مرجعها إلى انقطاع الشيء وتمامه»[٢].

المسألة الثانية

تعريف القدر

قال الجوهري: هو في الأصل مصدر. وقال الله تعالى: ﴿مَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ [الحج: ٧٤]؛ أي: ما عظموا الله حق تعظيمه.

والقَدَرُ والقَدْرُ أيضاً: ما يقدره الله ﷻ من القضاء. وأنشد الأخفش:

أَلا يا لَقومي للنوائبِ والقدْرِ   وللأمرِ يأتي المرءَ من حيث لا يدري[٣]

وتستعمل كلمة «القدر» في اللغة، والنصوص الشرعية، في الأمور التالية:

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٥/ ٩٩)، تأليف: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، طبعة: دار الفكر، عام النشر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ٧٨)، تأليف: مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، طبعة: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

(٣) الصحاح (٢/ ٧٨٦).

١ ـ **الحكم والقضاء**: كما في قول النبي ﷺ في حديث الاستخارة: «**فَاقْدُرْهُ لِي وَيَسِّرْهُ لِي**»(١)؛ أي: اقض لي به وهيئه(٢).

٢ ـ **الطاقة**: كما قال تعالى: ﴿عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٣٦].

٣ ـ **التضييق**: كقوله: ﴿وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ﴾ [الفجر: ١٦].

٤ ـ **الحد والأجل**: كما قال تعالى: ﴿قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا﴾ [الطلاق: ٣].

قال ابن جرير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قد جعل الله لكل شيء من الطلاق، والعدة، وغير ذلك، حدّاً، وأجلاً، وقدراً ينتهى إليه»(٣).

٥ ـ المقاس: قال الجوهري: «وقدرت عليه الثوب قدراً فانقدر؛ أي جاء على المقدار»(٤).

---

(١) رواه البخاري برقم (١١٦٦) من حديث جابر.

(٢) لسان العرب (٥/ ٧٤)، تأليف: أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي، ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقى، طبعة: دار صادر ـ بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

(٣) جامع البيان في تأويل القرآن (٢٨/ ١٤٠)، تأليف: أبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي الطبري، طبعة: البابي الحلبي. مصر.

(٤) الصحاح (٢/ ٧٨٧).

ويأتي على معانٍ أخرى، قد تدخل في بعض ما سبق، بوجه من الوجوه، مثل: اليسار (الغنى)، و(التهيؤ)، و(القوة).

وكل هذه المعاني تعطي معنىً عاماً، مشتركاً، للقدر، يدور حول وضع الشيء في حدود، وأُطر، وأوصاف معينة.



المطلب الثاني

معنى القضاء والقدر شرعاً

أجمله شيخنا: محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «تقدير الله تعالى للكائنات، حسبما سبق به علمه، واقتضته حكمته»(١).

وبسطه صديق حسن خان رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «والمراد بالإيمان بالقدر: أن يؤمن بأن كل ما يقع في العالم؛ من الخير، والشر، وأعمال العباد، وغيرها، جميعها، بتقدير الله، وأنه تعالى قدَّر الكائنات في أزل الآزال، إلى أبد الآباد. وكلها بخلقه، وإرادته، ومشيئته. لا تخرج ذرة من تقديره»(٢).

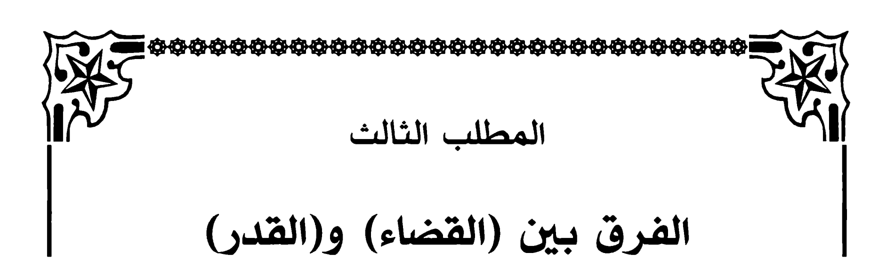
فالإيمان بالقدر، هو:

الاعتقاد الجازم بأن الله تعالى قدر مقادير الخلائق بعلمه الأزلي، وكتبها في اللوح المحفوظ، وأجراها بمشيئته، وأوجدها بقدرته.

---

(١) نبذة في العقيدة الإسلامية، ابن عثيمين، (ص٣٧)، تأليف: العلامة محمد بن صالح بن محمد العثيمين، طبعة: دار الثقة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

(٢) الدين الخالص (٣/ ١٥٥)، تأليف: محمد صديق حسن خان القنوجي البخاري، طبعة: الفرقان.



المطلب الثالث

الفرق بين (القضاء) و(القدر)

عند التأمل، والمقارنة بين معاني (القضاء) و(القدر)، نجد أنهما كلمتان متقاربتان تدلان بجموعهما على: الحكم بأمرٍ، وصنعه على صفة معينة، بحدٍّ معين، إلى أجلٍ معين، وإتمامه، وإتقانه، وإنفاذه لجهته، وإنهائه.

وقد ذهب بعض العلماء المتأخرين، إلى محاولة التفريق بين مدلولي هاتين اللفظتين من الناحية الشرعية، الاصطلاحية. واختلفت عباراتهم في ذلك، بل وتضادت؛ حيث عكس بعضهم ما فرق به الآخر(١).

وليس من المفيد سياق هذه الأقوال؛ إذ أن البحث من أساسه غير مستند إلى دليل؛ للوجوه التالية:

أولاً: أن كلمتي (القضاء) و(القدر) لم تردا، على لسان الشارع، مقترنتين؛ لا في كتابٍ ولا سُنَّة. ولو كان الأمر كذلك، لقال قائلٌ: إن العطف يقتضي المغايرة، ولا يعطف الشيء على نظيره. بل إن هذا القرن بينهما لم ينشأ في عصور

---

(١) انظر: الدين الخالص (٣/ ١٥٣ـ ١٥٥).

الصحابة، والتابعين، وإنما وجد بعدهم، مع ظهور بدع المعتزلة، وأهل الكلام[1].

ثانياً: أنهما وردتا في النصوص بمعنى واحد مترادف. وجرى سلف الأئمة ممن صنَّف في «الإيمان» و«السُّنَّة» على إدراج الأحاديث التي فيها ذكر القضاء في أبواب القدر، دون تفريق.

ثالثاً: عدم وجود الدليل اللغوي، أو الشرعي على التفريق: فمن حيث اللغة: تبين مما سبق أن هاتين اللفظتين من الألفاظ المشتركة، التي تحمل عدة معاني متفقة. ولذا فسَّر بعض أئمة اللغة إحداهما بالأخرى[2].

أما الدليل الشرعي على التفريق فأبعد منالاً، ولم يثبت في ذلك شيء. لذا فالراجح ـ والله أعلم ـ أنه لا فرق بينهما شرعاً. وإذا أطلق أحدهما شمل الآخر.

---

(١) انظر: مسألة القضاء والقدر (ص١٠٣ ـ ١٠٥)، تأليف: عبد الحليم قنبس، وخالد العك، طبعة: دار الكتاب العربي.

(٢) انظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، مادة: «القدر»، تأليف: أبي العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، طبعة: المكتبة العلمية ـ بيروت. مختار الصحاح، مادة: «قدر».، تأليف: زين الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، طبعة: المكتبة العصرية ـ الدار النموذجية، بيروت ـ صيدا، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

المطلب الرابع

توجيه النصوص الواردة في النهي عن القدر

وردت عدة أحاديث في ذم الخوض في القدر، كثير منها لا يصح، فلا يتشاغل في الجواب عنها، وأمثلها حديثان:

أحدهما: حديث ابن مسعود مرفوعاً: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«إِذَا ذُكِرَ أَصْحَابِي فَأَمْسِكُوا، وَإِذَا ذُكِرَ النُّجُومُ فَأَمْسِكُوا، وَإِذَا ذُكِرَ الْقَدَرُ فَأَمْسِكُوا»**[1].

---

(١) رواه الطبراني في الكبير، رقم (١٠٤٤٨)، وأبو نعيم في الحلية (٤/ ١٠٨) وقال: «غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ، تَفَرَّدَ بِهِ عَنْهُ مُسْهِرٌ».
والحديث اختلف في صحته: فحسنه العراقي في المغني عن حمل الأسفار (ص٣٩) فقال: «رَوَاهُ الطَّبَرَانِيّ من حَدِيث ابْن مَسْعُود بِإِسْنَاد حسن»، وحسنه ابن حجر في فتح الباري (١١/ ٤٧٧)، وقواه الألباني بمجموع طرقه في سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/ ٧٥) برقم (٣٤).
والأظهر أن هذا الحديث لا يصح وقد ضعفه جماعة من الأئمة منهم: البيهقي فقال كما في القضاء والقدر (ص٢٩١): «وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَجَابِرٍ، وَثَوْبَانَ كَذَلِكَ مَرْفُوعاً، وَفِي أَسَانِيدِهِ ضَعْفٌ»، وضعفه شيخ الإسلام ابن تيمية، فقال كما في أحاديث القصاص (ص٨٦): «هذا مأثورٌ بأسانيد منقطعة، وما أعرف له إسنادًا ثابتًا»، وكذا ضعفه تلميذه العلامة ابن القيم، كما في مفتاح دار السعادة (٢/ ٢١٤)، فقال في معرض كلام له: «... فَهَذَا الحَدِيث لَو ثَبت لَكَانَ حجَّة عَلَيْهِ»، وقال الحافظ ابن رجب في رسالته بيان فضل علم السلف على الخلف: «وقد رُوي من وجوه متعددة في أسانيدها مقال» كما في مجموع رسائل ابن رجب (٣/ ١٤).

الثاني: حديث عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ وَالنَّاسُ يَتَكَلَّمُونَ فِي الْقَدَرِ، قَالَ: وَكَأَنَّمَا تَفَقَّأَ فِي وَجْهِهِ حَبُّ الرُّمَّانِ مِنَ الْغَضَبِ، قَالَ: فَقَالَ لَهُمْ: «**مَا لَكُمْ تَضْرِبُونَ كِتَابَ اللهِ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ؟ بِهَذَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ**» قَالَ: «فَمَا غَبَطْتُ نَفْسِي بِمَجْلِسٍ فِيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَمْ أَشْهَدْهُ، بِمَا غَبَطْتُ نَفْسِي بِذَلِكَ الْمَجْلِسِ، أَنِّي لَمْ أَشْهَدْهُ»[١].

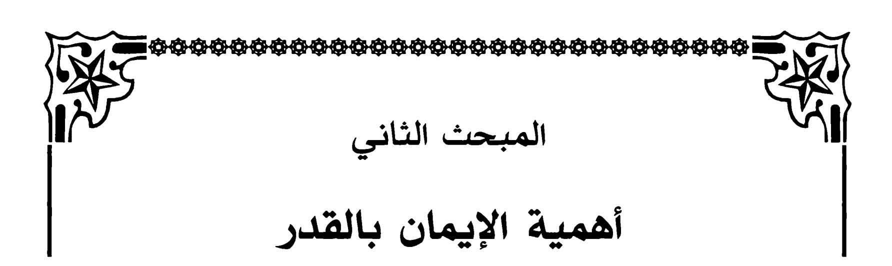
فهذه النصوص وأمثالها محمولة على ذكره على سبيل الخوض، والتنازع بالباطل، أو على سبيل معرفة سر قدر الله في خلقه، وهو ممتنع لا سبيل إلى العلم به. فظن بعض الناس أن الحديث يدعو إلى التجهيل في أمر القدر، والنهي عن الكلام فيه بإطلاق، وليس كذلك، بدليل أن الأمر بالإمساك عن ذكر الصحابة، لا يتناول ذكر مناقبهم، وسيرهم العطرة، بل ما شجر بينهم، وحسب. وكذلك الأمر بالإمساك عن ذكر النجوم لا يتناول ذكر مطالعها، ومغاربها، وموافقاتها، وإنما الاستدلال بذلك على الأمور المستقبلية (التنجيم)، وكذلك الحال في القدر. وفاتهم ما ورد من النصوص المحكمة الصحيحة، في الكتاب والسُّنَّة التي تجعله ركناً لا يتم الإيمان إلا به.

---

(١) رواه ابن ماجه برقم (٨٥)، وأحمد برقم (٦٦٦٨) واللفظ له، وصححه الأرنؤوط كما في مسند أحمد ط. الرسالة (١١/ ٢٥٠)، وحسنه الألباني في تحقيقه لمشكاة المصابيح (١/ ٣٦).

المبحث الثاني

أهمية الإيمان بالقدر



المبحث الثاني

أهمية الإيمان بالقدر

إن موضوع القضاء والقدر من الموضوعات التي لا غنى لحيٍّ، فضلاً عن أن يكون مؤمناً، من النظر فيها، والوصول إلى قناعاتٍ تطمئن إليها النفس، ويسكن إليها القلب. ولهذا اشتغل به الناس قديماً، وحديثاً، على اختلاف مللهم، وأديانهم، وتباعد أقطارهم.

ويمكن إجمال بعض جوانب أهمية هذا الموضوع في الأمور التالية:

أولاً: كونه ركناً من أركان الإيمان التي لا يتم إيمان مؤمن إلا به:

كما في حديث جبريل الطويل أنه قال للنبي ﷺ: (فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ، قَالَ: **«أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»**)[1].

ونلاحظ في تعداده ﷺ لأركان الإيمان، أنه خص ركن القدر بمزيتين:

---

(١) رواه مسلم برقم (٨) من حديث ابن عمر عن أبيه مرفوعاً.

١ ـ **مزية لفظية**: وذلك بإعادة ذكر العامل؛ وهو الفعل (تؤمن).

٢ ـ **مزية معنوية**: حيث فصّل فيه دون غيره من الأركان بقوله: «**خيره وشره**».

وكلا المزيتين تدلان على مزيد العناية به، والتأكيد عليه.

ثانياً: صلته الوثيقة بالركن الأساس وهو الإيمان بالله تعالى:

فإنه لما كان الإيمان بالله تعالى يتضمن الإيمان بأربعة أمور: وجوده، وربوبيته، وألوهيته، وأسمائه وصفاته، كان الإيمان بالقدر يتعلق بكل مرتبة منها. وبيان ذلك أن الإيمان بالقدر يتعلق به من صفات الله تعالى: خلقه، وعلمه، وكتابته، ومشيئته، وحكمته، ورحمته، وقدرته، وإرادته... إلخ، وكلها متصلة بالإيمان به سبحانه.

روي عن ابن عباس ﷺ أنه قال: «الْقَدَرُ نِظَامُ التَّوْحِيدِ، فَمَنْ وَحَّدَ اللهَ ﷻ وَآمَنَ بِالْقَدَرِ فَهِيَ الْعُرْوَةُ الْوُثْقَى الَّتِي لَا انْفِصَامَ لَهَا، وَمَنْ وَحَّدَ اللهَ تَعَالَى وَكَذَّبَ بِالْقَدَرِ نَقَضَ التَّوْحِيدَ»(١).

---

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في السُّنَّة (٢/ ٤٢٢)، والفريابي في القدر (ص١٦٠)، والآجري في الشريعة (٢/ ٨٧٦)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة (٤/ ٧٤٢)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٤/ ١٥٩). وقال محقق القدر للفريابي: «لم أجد من ذكر رواية الزهري، عن ابن عباس، والزهري معدود في المدلسين ﵀، والوليد بن مسلم يدلس تدليس التسوية، ويروى عن ابن عباس بأسانيد فيها مجاهيل، وانقطاع». =

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ، في خطبة كتابه الموسوم بـ: «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل»: «فإن أهم ما يجب معرفته على المكلف النبيل، فضلاً عن الفاضل الجليل، ما ورد في القضاء، والقدر، والحكمة، والتعليل، فهو من أسنى المقاصد، والإيمان به قطب رحى التوحيد ونظامه، ومبدأ الدين المبين وختامه، فهو أحد أركان الإيمان، وقاعدة أساس الإحسان، التي يرجع إليها ويدور في جميع تصاريفه عليها. فالعدل قوام الملك، والحكمة مظهر الحمد، والتوحيد متضمنٌ لنهاية الحكمة وكمال النعمة. ولا إلـٰه إلا الله وحده، لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيءٍ قدير. فبالقدر، والحكمة، ظهر خلقه، وشرعه المبين. ألا له الخلق والأمر، تبارك الله رب العالمين»[١].

ثالثاً: تعلق كثير من العبادات القلبية الشريفة بالإيمان به:

فبالإيمان بالأقدار المؤلمة: يتحقق لدى المؤمن: الصبر، والتوبة، والإنابة والاستكانة وحسن الظن بالله ورجاؤه.

= وروي نحوه مرفوعاً من حديث ابن عباس أخرجه الطبراني في الأوسط (٤/٤٦)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٧/١٩٧): «رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَفِيهِ هَانِئُ بْنُ الْمُتَوَكِّلِ وَهُوَ ضَعِيفٌ». وضعفه الألباني في ضعيف الجامع الصغير وزيادته (ص٦٠٢) برقم (٤١٣٢).

(١) انظر: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (ص٣)، تأليف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، طبعة: دار الكتب العلمية.

وبالإيمان بالأقدار المفرحة: يحصل لدى المؤمن: الشكر، والفرح بفضل الله ورحمته، والأنس بالله والنشاط في طاعته. وبعموم القدر: ينتج التفكر والتدبر وشهود حكمة الله وحسن تدبيره، وكل هذه العبادات القلبية الشريفة تحمل على عبادات عملية شريفة أيضاً.

رابعاً: توقف سعادة العبد الدينية والدنيوية عليه:

أما الدينية، فظاهرٌ بما تقدم. وأما الدنيوية، فلأن العباد جميعاً مؤمنهم، وكافرهم، بَرِّهم، وفاجرهم، تجري عليهم أقدار الله المؤلمة، والمفرحة، ابتلاءً، واختباراً من خالقهم. فالمؤمن بالقدر يقف من الأقدار المؤلمة، موقف الصابر، المتجلد، المحتسب؛ فلا يقلق لفوات مطلوب، أو حصول مكروه. فيُسرَّى عنه بذلك. ويقف من الأقدار المفرحة، موقف الشاكر للنعمة، المثني بها على موليها سبحانه. قال تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَـٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٢ ـ ٢٣].

وعَنْ صُهَيْبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**عَجَباً لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ، إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ، وَلَيْسَ ذَاكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ، إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَّاءُ شَكَرَ، فَكَانَ خَيْراً لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَّاءُ، صَبَرَ**

فَكَانَ خَيْراً لَهُ»(١).

أما الضال في باب القدر، فهو في حال السراء أَشِرٌ، بَطِرٌ، تستخفه النعمة، فيفقد توازنه، وينسب حصولها إلى نفسه؛ كقارون، وفرعون، وأمثالهما. وفي حال الضراء، يؤوسٌ، قنوطٌ، تذهب نفسه حسرات. قال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ﴾ [الفجر: ١٥ ـ ١٦].

خامساً: جهل كثير من الناس بالقدر، وكثرة الشبهات فيه:

عامة الناس لديهم علمٌ مجمل في هذا الأمر، ويخفى عليهم كثيرٌ من تفاصيله. ولو فتش المرء، لوجد لبساً، وإشكالاً في قلوب كثير من المسلمين، لا يمنعهم من إبدائها إلا أدبهم مع الله، واتهامهم لأنفسهم. وقلَّ من يجد في نفسه الجرأة لإزالة هذا الغبش، وتحقيق الصفاء والوضوح.

ولما كان قدر الله هو محك الابتلاء وأتون الفتنة، وجد الشيطان منافذ واسعة لإلقاء شبهه المضلة على آحاد الناس.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وقد سلك جماهير العقلاء في هذا الباب في كل وادٍ، وأخذوا في كل طريق، وتولَّجوا كل مضيق، وركبوا كل صعبٍ

---

(١) رواه مسلم برقم (٢٢٩٩).

وذلول، وقصدوا الوصول إلى معرفته، والوقوف على حقيقته، وتكلمت في الأمم قديماً وحديثاً، وساروا للوصول إلى مغزاه سيراً حثيثاً، وخاضت فيه الفرق على تباينها واختلافها، وصنَّف فيه المصنفون الكتب على تنوع أصنافها. فلا أحد إلا وهو يحدث نفسه بهذا الشأن، ويطلب الوصول فيه إلى حقيقة العرفان، فتراه إما متردداً فيه مع نفسه، أو مناظراً لبني جنسه، وكلٌّ قد اختار لنفسه قولاً لا يعتقد الصواب في سواه، ولا يرتضي إلا إياه وكلهم إلا من تمسك بالوحي ـ عن طريق الصواب مردود ـ، وباب الهدى في وجهه مسدود، تحسَّى علماً غير طائل، وارتوى من ماءٍ آجن، قد طاف على أبواب الأذكار ففاز بأخس الآراء والمطالب، فرح بما عنده من العلم الذي لا يسمن ولا يغني من جوع، وقدم آراء من أحسن به الظن على الوحي المنزل المشروع، والنص المرفوع. حيران يأتم بكل حيران، يحسب كل سرابٍ ماءً، فهو طول عمره ظمآن. ينادى إلى الصواب من مكان بعيد؛ أقبل إلى الهدى، فلا يستجيب إلى يوم الوعيد. قد فرح بما عنده من الضلال، وقنع بأنواع الباطل وأصناف المحال، منعه الكفر الذي اعتقده هدىً وما هو ببالغه عن الهداة المهتدين، ولسان حاله» أو قاله يقول: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنۢ بَيۡنِنَآۗ أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِأَعۡلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣][١].

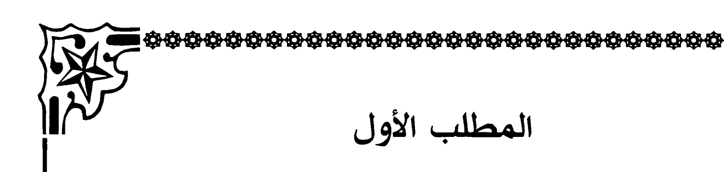
المبحث الثالث

أدلة الإيمان بالقدر، ومراتبه

وتحته مطلبان:

المطلب الأول: أدلة الإيمان بالقدر.

المطلب الثاني: مراتب الإيمان بالقدر، وأدلتها التفصيلية من الكتاب والسُّنَّة



المطلب الأول

أدلة الإيمان بالقدر

وتحته مسألتان:

المسألة الأولى: الأدلة العامة من القرآن على الإيمان بالقدر.

المسألة الثانية: الأدلة العامة من السُّنَّة الصحيحة على الإيمان بالقدر.

* * *

المسألة الأولى

الأدلة العامة من القرآن على الإيمان بالقدر

١ ـ قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]. قال ابن جرير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنا خلقنا كل شيءٍ بمقدارٍ قدَّرناه، وقضيناه، وفي هذا بيان أن الله جلَّ ثناؤه، توعد هؤلاء المجرمين على تكذيبهم في القدر مع كفرهم به»(١).

٢ ـ قال تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨]. قال الطبري: (قضاءً مقضيّاً)(٢).

٣ ـ قال تعالى: ﴿فَجَعَلْنَٰهُ فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿٢١﴾ إِلَىٰ قَدَرٍ

---

(١) جامع البيان (٢٧/ ١١٠).
(٢) جامع البيان (٢٢/ ١٥).

مَّعْلُومٍ ﴿٢٢﴾ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ﴾ [المرسلات: ٢١ ـ ٢٣]. قال الطبري: «إلى وقت معلوم لخروجه من الرحم عند الله «فقدرنا فنعم القادرون» اختلفت القراء في قراءة ذلك»؛ أي: بالتشديد أو التخفيف(١).

٤ ـ قال تعالى: ﴿ثُمَّ جِئْتَ عَلَىٰ قَدَرٍ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٠]. قال الطبري: «ثم جئت للوقت الذي أردنا إرسالك إلى فرعون رسولاً ولمقداره»(٢).

٥ ـ قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١]. قال ابن القيم رحمه الله: «والمقصود ذكر الحسنى التي سبقت من الله لأهل السعادة قبل وجودهم»(٣)، وساق آثاراً في تفسيرها عن الصحابة.

٦ ـ قال تعالى: ﴿وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦۚ هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِي هَٰذَا﴾ [الحج: ٧٨]. قال ابن القيم: «أي: الله سماكم من قبل القرآن وفي القرآن، فسبقت تسمية الحق سبحانه لهم مسلمين قبل إسلامهم وقبل وجودهم»(٤).

٧ ـ قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾ إِنَّهُمْ

---

(١) جامع البيان (٢٩/٢٣٦).
(٢) جامع البيان (١٦/١٦٧).
(٣) شفاء العليل (ص٥١).
(٤) شفاء العليل (ص٥٢).

﴿لَهُمُ ٱلۡمَنصُورُونَ ۝١٧٢ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧١ ـ ١٧٣]. قال الطبري: «ولقد سبق منا القول لرسلنا إنهم لهم المنصورون؛ أي: مضى بهذا منا القضاء والحكم في أم الكتاب وهو أنهم لهم النصرة والغلبة بالحجج»[1].

٨ ـ قال تعالى: ﴿لَّوۡلَا كِتَٰبٞ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمۡ فِيمَآ أَخَذۡتُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ [الأنفال: ٦٨]. قال ابن القيم: «وقد اختلف السلف في هذا الكتاب السابق، فقال جمهور المفسرين من السلف ومن بعدهم: لولا قضاءٌ من الله سبق لكم يا أهل بدرٍ في اللوح المحفوظ أن الغنائم حلال لكم لعاقبكم. وقال آخرون: لولا كتاب من الله سبق أنه لا يعذب أحداً إلا بعد الحجة لعاقبكم. وقال آخرون: لولا كتابٌ من الله سبق لأهل بدرٍ أنه مغفورٌ لهم، وإن عملوا ما شاءوا، لعاقبهم. وقال آخرون: وهو الصواب ـ لولا كتابٌ من الله سبق بهذا كله لمسكم فيما أخذتم عذابٌ عظيم. والله أعلم»[2].

٩ ـ قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنَّ لَهُمۡ قَدَمَ صِدۡقٍ عِندَ رَبِّهِمۡۗ﴾ [يونس: ٢]. في أحد تفسيراتها قال ابن جرير: «سبقت لهم السعادة في الذكر الأول»[3].

---

(١) جامع البيان (٢٣/ ١١٤).
(٢) شفاء العليل (ص٥٢).
(٣) جامع البيان (١١/ ٨٢).

المسألة الثانية

الأدلة العامة من السُنَّة الصحيحة على الإيمان بالقدر

وقد ورد في السُّنَّة الكثير من الأحاديث الدالة على الإيمان بالقدر، ومن أكثر من استوعبها الحافظ البيهقي في كتابه «القضاء والقدر» ومن ذلك:

١ ـ حديث جبريل الطويل، وفيه أنه قال للنبي ﷺ: (فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ، قَالَ: «**أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»)[1].

٢ ـ عَنْ طَاوُسٍ، أَنَّهُ قَالَ: أَدْرَكْتُ نَاساً مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، يَقُولُونَ: كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ، قَالَ: وَسَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ، حَتَّى الْعَجْزِ وَالْكَيْسِ، أَوِ الْكَيْسِ وَالْعَجْزِ**»[2].

٣ ـ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: «جَاءَ مُشْرِكُو قُرَيْشٍ يُخَاصِمُونَ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي الْقَدَرِ، فَنَزَلَتْ»: ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا۟ مَسَّ سَقَرَ ﴿٤٨﴾ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٨ ـ ٤٩]»[3].

٤ ـ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ:

---

(١) تقدم تخريجه.
(٢) رواه مسلم (٢٦٥٥).
(٣) رواه مسلم (٢٦٥٦).

«كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، قَالَ: وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ»[١].

٥ ـ وعَنْ عَلِيٍّ ﵁، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: **«لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى يُؤْمِنَ بِأَرْبَعٍ: حَتَّى يَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلا اللهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ، بَعَثَنِي بِالْحَقِّ، وَحَتَّى يُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَحَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ»**[٢].

٦ ـ وعن عُبَادَةَ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ عُبَادَةَ، حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عُبَادَةَ ـ وهو ابن الصامت ـ، وَهُوَ مَرِيضٌ أَتَخَايَلُ فِيهِ الْمَوْتَ فَقُلْتُ: يَا أَبَتَاهُ أَوْصِنِي وَاجْتَهِدْ لِي. فَقَالَ: أَجْلِسُونِي. فَلَمَّا أَجْلَسُوهُ قَالَ: يَا بُنَيَّ إِنَّكَ لَنْ تَطْعَمَ طَعْمَ الْإِيمَانِ، وَلَنْ تَبْلُغْ حَقَّ حَقِيقَةِ الْعِلْمِ بِاللهِ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَتَاهُ وَكَيْفَ لِي أَنْ أَعْلَمَ مَا خَيْرُ الْقَدَرِ مِنْ شَرِّهِ؟ قَالَ: تَعْلَمُ أَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَمَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ. يَا بُنَيَّ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: **«إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمُ، ثُمَّ قَالَ: اكْتُبْ فَجَرَى فِي تِلْكَ السَّاعَةِ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ يَا بُنَيَّ إِنْ مِتَّ وَلَسْتَ عَلَى ذَلِكَ**

---

(١) رواه مسلم (٢٦٥٣).

(٢) رواه الترمذي (٢١٤٥)، وابن ماجه (٨١)، وأحمد (٧٥٨). وقال الأرناؤوط كما في مسند أحمد ط. الرسالة (٢/ ١٥٢) «رجاله ثقات رجال الشيخين، وربعي بن حِراش سمع من علي بن أبي طالب وهو تابعي قديم مخضرم»، وصححه الألباني في مشكاة المصابيح (١/ ٣٧).

دَخَلْتَ النَّارَ»[١].

٧ ـ عَنِ ابْنِ الدَّيْلَمِيِّ قَالَ: أَتَيْتُ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ فَقُلْتُ لَهُ: وَقَعَ فِي نَفْسِي شَيْءٌ مِنَ الْقَدَرِ، فَحَدِّثْنِي بِشَيْءٍ لَعَلَّ اللهَ أَنْ يُذْهِبَهُ مِنْ قَلْبِي. فَقَالَ: لَوْ أَنَّ اللهَ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَوَاتِهِ، وَأَهْلَ أَرْضِهِ، عَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ. وَلَوْ رَحِمَهُمْ، كَانَتْ رَحْمَتُهُ خَيْراً لَهُمْ مِنْ أَعْمَالِهِمْ. وَلَوْ أَنْفَقْتَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَباً، فِي سَبِيلِ اللهِ، مَا قَبِلَهُ اللهُ مِنْكَ، حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ، وَتَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَأَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ. وَلَوْ مُتَّ عَلَى غَيْرِ هَذَا لَدَخَلْتَ النَّارَ. قَالَ: ثُمَّ أَتَيْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ مَسْعُودٍ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ ـ قَالَ ـ ثُمَّ أَتَيْتُ حُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ ـ قَالَ ـ ثُمَّ أَتَيْتُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، فَحَدَّثَنِي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ ذَلِكَ[٢].

---

(١) رواه أبو داود (٤٧٠٠)، والترمذي (٢١٥٥) و(٣٣١٩) مختصراً، وأحمد (٢٢٧٠٥) واللفظ له، وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ»، وصححه الأرناؤوط كما في مسند أحمد، ط. الرسالة (٣٧/ ٣٧٩)، والألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته (١/ ٤٠٥).

(٢) رواه أبو داود (٤٦٩٩)، وابن ماجه (٧٧)، وأحمد (٢١٥٨٩)، وصححه الألباني في مشكاة المصابيح (١/ ٤٠)، وقال الأرناؤوط كما في مسند أحمد، ط. الرسالة (٣٥/ ٤٦٥): «إسناده قوي، سعيد بن سنان صدوق لا بأس به».

وقد أعله الحافظ ابن رجب سنداً ومتناً فقال كما في جامع العلوم والحكم ت: الأرناؤوط (٢/ ٣٥): «وفي هذا الحديث نظر، ووهب بن خالد ليس بذلك المشهور بالعلم. وقد يحمل على أنه لو أراد تعذيبهم، لقدر لهم ما يعذبهم عليه، فيكون غير ظالم لهم حينئذٍ».

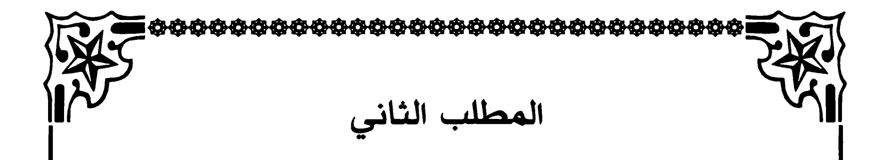
٨ ـ وعن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ، خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ، وَأَنَّ مَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ**»[١].

٩ ـ وعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**ثَلَاثٌ مِنْ أَصْلِ الْإِيمَانِ: الْكَفُّ عَمَّنْ، قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَلَا نُكَفِّرُهُ بِذَنْبٍ، وَلَا نُخْرِجُهُ مِنَ الْإِسْلَامِ بِعَمَلٍ، وَالْجِهَادُ مَاضٍ مُنْذُ بَعَثَنِي اللهُ إِلَى أَنْ يُقَاتِلَ آخِرُ أُمَّتِي الدَّجَّالَ لَا يُبْطِلُهُ جَوْرُ جَائِرٍ، وَلَا عَدْلُ عَادِلٍ، وَالْإِيمَانُ بِالْأَقْدَارِ**»[٢].



(١) أخرجه التِّرْمِذِي (٢١٤٤) وقال أبو عِيسَى التِّرْمِذِي: «وَفِي البَابِ عَنْ عُبَادَةَ، وَجَابِرٍ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَيْمُونٍ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ مَيْمُونٍ مُنْكَرُ الحَدِيثِ».

(٢) رواه أبو داود (٢٥٣٢)، وضعفه الألباني في ضعيف أبي داود ـ الأم (٢/ ٣١١).



المطلب الثاني

مراتب الإيمان بالقدر، وأدلتها التفصيلية من الكتاب والسُّنَّة

استنبط أهل السُّنَّة والجماعة، بالتتبع، والاستقراء لنصوص الكتاب والسُّنَّة، للإيمان بالقدر أربع مراتب:

المرتبة الأولى: علم الرب سبحانه بالأشياء قبل كونها.

المرتبة الثانية: كتابته لها قبل كونها.

المرتبة الثالثة: مشيئته لها.

المرتبة الرابعة: خلقه لها»[١].

فلا يكون العبد مؤمناً بالقدر حتى يستكمل هذه المراتب الأربع.

المرتبة الأولى: العلم:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «الإيمان بأن الله تعالى علم ما الخلق عاملون بعلمه القديم، الذي هو موصوفٌ به

(١) شفاء العليل (ص٥٥).

أزلاً، وعلم جميع أحوالهم من الطاعات والمعاصي والأرزاق والآجال»[(١)].

فالإيمان بهذه المرتبة يعني:

الاعتقاد الجازم بعلم الله المحيط بكل شيء؛ جملةً، وتفصيلاً، كليّاً، وجزئيّاً، أزلاً، وأبداً، ما يتعلق بأفعاله، وما يتعلق بأفعال عباده، ما كان، وما يكون، وما سوف يكون، وما لم يكن كيف لو كان يكون، من الأرزاق، والآجال، والطاعات، والمعاصي.

أدلة هذه المرتبة من القرآن الكريم:

أدلتها كثيرة جدّاً منها:

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠]؛ أي: سبق في علمه ما سيكون.

ـ قال ابن مسعود: أعلم ما لا تعلمون من إبليس.

ـ قال مجاهد: علم من إبليس المعصية، وخلقه لها.

ـ وقال مجاهد أيضاً: علم من إبليس أنه لا يسجد لآدم.

ـ وقال قتادة: كان في علمه أنه سيكون من تلك الخليقة

(١) مجموع الفتاوى (٣/١٤٨).

أنبياء، ورسل، وقوم صالحون، وساكنو الجنة[١].

٢ ـ وقال تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]. وقد فسَّرتها الآية التالية:

٣ ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ﴾ [لقمان: ٣٤].

٤ ـ ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۚ﴾ [سبأ: ٢].

٥ ـ وقـال: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ ۚ﴾ [فُصِّلَت: ٤٧].

٦ ـ وقـال: ﴿لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا﴾ [الطلاق: ١٢].

٧ ـ وقـال: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۖ﴾ [الحشر: ٢٢].

٨ ـ وقـال: ﴿إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ وَسِعَ كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا﴾ [طه: ٩٨].

---

(١) شفاء العليل (ص٥٥).

٩ ـ وقال تعالى: ﴿وَلَقَدِ ٱخْتَرْنَٰهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الدخان: ٣٢].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا خلاف بين الناس أن المعنى: على علمٍ منا بأنهم أهل الاختيار. فالجملة في موضع نصب على الحال؛ أي: اخترناهم عالمين بهم وبأحوالهم وما يقتضي اختيارهم من قبل خلقهم»[١].

١٠ ـ وقال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الجاثية: ٢٣].

قال ابن عباس: علم ما يكون قبل أن يخلقه. وقال أيضاً: يريد الأمر الذي سبق له في أم الكتاب. وقال سعيد بن جبير ومقاتل: على علمه فيه. وقال أبو إسحاق: أي علم ما سبق في علمه أنه ضالٌّ قبل أن يخلقه. وكذلك ذكر البغوي، وأبو الفرج ابن الجوزي، قال: على علمه السابق فيه أنه لا يهتدي. وذكر طائفة منهم المهدوي وغيره قولين في الآية هذا أحدهما، قال المهدوي: فأضله الله على علمٍ علمه منه لأنه لا يستحقه، قال: وقيل: على علمٍ من عابد الصنم أنه لا ينفع ولا يضر. وعلى الأول يكون ﴿عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ حالاً من الفاعل، فالمعنى: أضله الله عالماً بأنه من أهل الضلال في سابق علمه. وعلى الثاني حالاً من المفعول، أي: أضله الله في حال علم الكافر بأنه ضال»[٢].

---

(١) شفاء العليل.

(٢) شفاء العليل (ص٥٦).

١١ ـ وقال تعالى: ﴿فَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَٰهُ نِعْمَةً مِّنَّا قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍۭ﴾ [الزُّمَر: ٤٩]. «قال البغوي: على علمٍ من الله أني له أهل، وقال مقاتل: على خيرٍ علمه عندي... وقال آخرون: بل العلم له نفسه ومعناه: أوتيته على علمٍ مني بوجوه المكاسب قاله قتادة وغيره»(١).

فهذه ثلاث آيات: رقم ٩، ١٠، ١١ وردت فيها كلمة (على علم): فالعلم في الأولى يرجع إلى علم الله السابق قولاً واحداً بلا خلاف. وفي الثانية والثالثة قولان أرجحهما في الثانية أنه العلم السابق أيضاً.

١٢ ـ وقال: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦].

ومن الآيات السابقة تتضح لنا الحقائق التالية فيما يتعلق بعلم الله:

١ ـ عموم علم الله تعالى: فهو يتعلق بفعله، وفعل خلقه.

٢ ـ شمول علم الله تعالى: فيتناول الكليات والجزئيات، حتى دقائق الأشياء.

٣ ـ سبقه للكائنات والحوادث.

٤ ـ ارتباط علمه بحكمته.

---

(١) المصدر السابق (ص٦٨).

٥ ـ ارتباط علمه بقدرته.

أدلة المرتبة الأولى من السُّنَّة:

١ ـ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ أَعُلِمَ أَهْلُ الْجَنَّةِ مَنْ أَهْلِ النَّارِ؟ قَالَ: فَقَالَ: «**نَعَمْ**»، قَالَ قِيلَ: فَفِيمَ يَعْمَلُ الْعَامِلُونَ؟ قَالَ: «**كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**»(١). وفي رواية البخاري: «أَيُعْرَفُ أَهْلُ الجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ؟ قَالَ: «**نَعَمْ**» قَالَ: فَلِمَ يَعْمَلُ العَامِلُونَ؟ قَالَ: «**كُلٌّ يَعْمَلُ لِمَا خُلِقَ لَهُ، أَوْ: لِمَا يُسِّرَ لَهُ**»(٢).

٢ ـ وعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: أَنَّهُ كَانَ فِي جَنَازَةٍ فَأَخَذَ عُوداً فَجَعَلَ يَنْكُتُ فِي الأَرْضِ، فَقَالَ: «**مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ أَوْ مِنَ الجَنَّةِ**»، قَالُوا: أَلَا نَتَّكِلُ؟ قَالَ: «**اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ**»(٣).

٣ ـ وروى البخاري عن جابر رضي الله عنه ـ في حديث دعاء الاستخارة ـ «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ العَظِيمِ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الغُيُوبِ...**»(٤).

٤ ـ وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٤٩). (٢) البخاري (٦٥٩٦).
(٣) أخرجه البخاري (١٣٦٢)، ومسلم (٢٦٤٧).
(٤) تقدم تخريجه.

أَوْلَادِ الـمُشْرِكِينَ، فَقَالَ: «**اللهُ إِذْ خَلَقَهُمْ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ**»(١) وروي أيضاً نحوه عن أبي هريرة(٢) وغيره من الصحابة.

٥ ـ وعن لقيط بن عامر عن النبي ﷺ ـ من حديث طويل ـ أنه قال: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا عِنْدَكَ مِنْ عِلْمِ الْغَيْبِ؟ فَضَحِكَ لَعَمْرُ اللهِ، وَهَزَّ رَأْسَهُ، وَعَلِمَ أَنِّي أَبْتَغِي لِسَقَطِهِ، فَقَالَ: «**ضَنَّ رَبُّكَ ﷻ بِمَفَاتِيحَ خَمْسٍ مِنَ الْغَيْبِ، لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللهُ**»، وَأَشَارَ بِيَدِهِ، قُلْتُ: وَمَا هِيَ؟ قَالَ: «**عِلْمُ الْمَنِيَّةِ، قَدْ عَلِمَ مَتَى مَنِيَّةَ أَحَدِكُمْ، وَلَا تَعْلَمُونَهُ، وَعِلْمُ الْمَنِيِّ حِينَ يَكُونُ فِي الرَّحِمِ قَدْ عَلِمَهُ، وَلَا تَعْلَمُونَهُ، وَعَلِمَ مَا فِي غَدٍ، قَدْ عَلِمَ مَا أَنْتَ طَاعِمٌ غداً، وَلَا تَعْلَمُهُ، وَعَلِمَ يَوْمَ الْغَيْثَ، يُشْرِفُ عَلَيْكُمْ آزِلِينَ آزِلِينَ مُشْفِقِينَ، فَيَظَلُّ يَضْحَكُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ غَيْرَكُمْ إِلَى قُرْبٍ**» قَالَ لَقِيطٌ: قُلْتُ: لَنْ نَعْدَمَ مِنْ رَبٍّ يَضْحَكُ خَيْراً، وَعَلِمَ يَوْمَ السَّاعَةِ(٣).

٦ ـ وعن أبي سعيد رضي الله عنه عن النبي ﷺ أحسبه قال: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**الْهَالِكُ فِي الْفَتْرَةِ وَالْمَعْتُوهُ**

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٨٣)، ومسلم (٢٦٦٠).

(٢) أخرجه البخاري برقم (١٣٨٤)، ومسلم (٢٦٥٨).

(٣) أخرجه أبو داود (٣٢٦٦)، وعبد الله بن أحمد في زوائد المسند (١٦٢٠٦) واللفظ له، وقال الأرناؤوط كما في مسند أحمد ط. الرسالة (١٢٨/٢٦) «إسناده ضعيف، مسلسل بالمجاهيل».

وَالْمَوْلُودُ قَالَ: يَقُولُ الْهَالِكُ فِي الْفَتْرَةِ لَمْ يَأْتِنِي كِتَابٌ وَلَا رَسُولٌ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الآيَاتِ ﴿وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ﴾ [طه: ١٣٤]، وَيَقُولُ الْمَعْتُوهُ: لَمْ تَجْعَلْ لِي عَقْلاً أَعْقِلُ بِهِ خَيْراً وَلَا شَرّاً، وَيَقُولُ الْمَوْلُودُ: رَبِّ لَمْ أُدْرِكِ الْحُلُمَ قَالَ: فَتُرْفَعُ لَهُمْ نَارٌ، فَيُقَالُ: رُدُّوهَا أَوِ ادْخُلُوهَا قَالَ: فَيَرُدُّهَا أَوْ يَدْخُلُهَا مَنْ كَانَ فِي عِلْمِ اللهِ سَعِيداً، لَوْ أَدْرَكَ الْعَمَلَ قَالَ: وَيُمْسِكُ عَنْهَا مَنْ كَانَ فِي عِلْمِ اللهِ شَقِيّاً لَوْ أَدْرَكَ الْعَمَلَ قَالَ: فَيَقُولُ: إِيَّايَ عَصَيْتُمْ، فَكَيْفَ بِرُسُلِي بِالْغَيْبِ أَتَتْكُمْ؟» (قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: إِيَّايَ عَصَيْتُمْ فَكَيْفَ لَوْ أَتَتْكُمْ رُسُلِي)(١).

فهذه الأحاديث ـ وغيرها ـ تدل دلالة واضحة صريحة على سبق علم الله تعالى بالحوادث والكائنات بعلمه الأزلي هو صفة من صفاته الذاتية. فإن قال قائلٌ: فَلِمَ لم يكن الثواب والعقاب مقصوراً على هذه المرتبة ـ العلم ـ ولا حاجة لإظهاره في الخارج؟

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «والله سبحانه قد علم قبل أن يوجد عباده أحوالهم وما هم عاملون، وما هم إليه صائرون. ثم أخرجهم إلى هذه الدار ليُظهر معلومه الذي علمه فيهم كما علمه، وابتلاهم من الأمر والنهي والخير والشر بما

(١) أخرجه ابن الجعد في المسند (٢٠٣٨)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٢١٦) «رَوَاهُ الْبَزَّارُ، وَفِيهِ عَطِيَّةُ وَهُوَ ضَعِيفٌ».

أظهر معلومه. فاستحقوا المدح والذم، والثواب والعقاب بما قام بهم من الأفعال والصفات المطابقة للعلم السابق. ولم يكونوا يستحقون ذلك وهي في علمه قبل أن يعملوها، فأرسل رسله وأنزل كتبه وشرع شرائعه إعذاراً إليهم وإقامة للحجة عليهم لئلا يقولوا: كيف تعاقبنا على علمك فينا، وهذا لا يدخل تحت كسبنا وقدرتنا، فلما ظهر علمه فيهم بأفعالهم حصل العقاب على معلومه الذي أظهره الابتلاء والاختبار..»[١].

المرتبة الثانية: الكتابة:

والمراد بهذه المرتبة: الاعتقاد الجازم بأن الله تعالى كتب علمه بمقادير المخلوقات وغيرها في اللوح المحفوظ الذي هو أم الكتاب، قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة. (فالرب سبحانه كتب ما يقوله، وما يفعله، وما يكون بقوله، وفعله، وكتب مقتضى أسمائه وصفاته، وآثارها. كما في الصحيحين من حديث أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَمَّا قَضَى اللهُ الخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ العَرْشِ إِنَّ رَحْمَتِي غَلَبَتْ غَضَبِي**»[٢])[٣].

---

(١) شفاء العليل (ص٦٦، ٦٥).

(٢) البخاري (٣١٩٤)، مسلم (٢٧٥١).

(٣) شفاء العليل (ص٧٩).

أدلة هذه المرتبة من القرآن:

١ ـ قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]. قال ابن جرير رَحِمَهُ اللَّهُ بعد حكاية أقوال المفسرين في المراد بالذكر والزبور: «وأولى هذه الأقوال عندي بالصواب في ذلك ما قاله سعيد بن جبير ومجاهد ومن قال بقولهما في ذلك من أن معناه: ولقد كتبنا في الكتب من بعد أم الكتاب الذي كتب الله كل ما هو كائن فيه قبل خلق السماوات والأرض..»[١].

٢ ـ وقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾ [يس: ١٢]. «فجمع بين الكتابين: الكتاب السابق لأعمالهم قبل وجودهم والكتاب المقارن لأعمالهم»[٢] «وهو اللوح المحفوظ، وهو أم الكتاب، وهو الذكر الذي كتب فيه كل شيء يتضمن كتابة أعمال العباد قبل أن يعملوها، والإحصاء في الكتاب يتضمن علمه بها وحفظه لها والإحاطة بعددها إثباتها فيه»[٣].

٣ ـ وقال تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام: ٣٨]. وقد اختلف في الكتاب هنا: أهو القرآن أم اللوح المحفوظ؟

---

(١) جامع البيان (١٧/ ١٠٤) (٢) شفاء العليل (ص٧٤).
(٣) شفاء العليل (ص٧٥)، وتفسير القرآن العظيم (٢/ ١٣١).

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكأن هذا القول ـ أي: اللوح المحفوظ ـ أظهر في الآية والسياق يدل عليه...»(١)، وهو الذي فسَّره ابن جرير وابن كثير ولم يذكرا غيره(٢).

٤ ـ وقال تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ۝٣ وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ لَدَيۡنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الزُّخرُف: ١ ـ ٤]. قال ابن جرير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن هذا الكتاب أصل الكتاب الذي منه نسخ هذا الكتاب عندنا لعلي»(٣).

٥ ـ وقال تعالى: ﴿فَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوۡ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ يَنَالُهُمۡ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوۡنَهُمۡ قَالُوٓاْ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ قَالُواْ ضَلُّواْ عَنَّا وَشَهِدُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ أَنَّهُمۡ كَانُواْ كَٰفِرِينَ﴾ [الأعراف: ٣٧]. قال الطبري: «يصل إليهم حظهم مما كتب الله لهم في اللوح المحفوظ»(٤).

٦ ـ وقال تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيۡءٖ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢]. على أحد التفسيرين أنها أم الكتاب. قال ابن القيم: «وجمع أبو إسحاق بين القولين فقال: مكتوبٌ عليهم قبل أن يفعلوه، ومكتوبٌ عليهم إذا فعلوه للجزاء. وهذا أصح»(٥).

---

(١) انظر: جامع البيان (٧/ ١٨٨).
(٢) جامع البيان (٢٥/ ٤٨).
(٣) جامع البيان (٢١/ ٥٦٦).
(٤) جامع البيان (٨/ ١٦٨).
(٥) شفاء العليل (ص٧٨).

٧ ـ وقال تعالى: ﴿وَمَا مِنْ غَآئِبَةٍ فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [النمل: ٧٥]. قال الطبري: «وهو أم الكتاب الذي أثبت ربنا فيه كل ما هو كائن من لدن ابتدأ خلق خلقه إلى يوم القيامة»(١).

٨ ـ وتقدم قوله تعالى: ﴿لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٨]. وقد وردت آيتان جمعت كلٌّ منهما بين مرتبتي: العلم، والكتابة:

٩ ـ قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠].

١٠ ـ وقال تعالى: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا۟ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ۚ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [يونس: ٦١].

ونظراً لتلازم هاتين المرتبتين فقد اعتبرهما شيخ الإسلام ابن تيمية الدرجة الأولى من درجتي الإيمان بالقدر(٢).

أدلة مرتبة الكتابة من السُّنَّة:

١ ـ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ

---

(١) جامع البيان (٢٠/ ١١).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ١٤٨)، تأليف: تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، جمع وترتيب: عبد الرحمٰن بن محمد العاصمي النجدي، الطبعة الأولى بالرياض سنة ١٣٨١هـ.

عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: «**كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، قَالَ: وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ**»(١).

٢ ـ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**تَحَاجَّ آدَمُ وَمُوسَى، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: أَنْتَ آدَمُ الَّذِي أَغْوَيْتَ النَّاسَ وَأَخْرَجْتَهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ، فَقَالَ آدَمُ: أَنْتَ الَّذِي أَعْطَاهُ اللهُ عِلْمَ كُلِّ شَيْءٍ وَاصْطَفَاهُ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَتَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ قُدِّرَ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ؟**»(٢)، وفي رواية: «فَبِكَمْ وَجَدْتَ اللهُ كَتَبَ التَّوْرَاةَ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ، قَالَ مُوسَى: بِأَرْبَعِينَ عَاماً...»(٣)، وفي رواية: «أَتَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ كَتَبَهُ اللهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي...»(٤).

٣ ـ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه، قَالَ: كُنَّا فِي جَنَازَةٍ فِي بَقِيعِ الغَرْقَدِ، فَأَتَانَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَعَدَ وَقَعَدْنَا حَوْلَهُ، وَمَعَهُ مِخْصَرَةٌ، فَنَكَّسَ فَجَعَلَ يَنْكُتُ بِمِخْصَرَتِهِ، ثُمَّ قَالَ: «**مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ، مَا مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ إِلَّا كُتِبَ مَكَانُهَا مِنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَإِلَّا قَدْ كُتِبَ شَقِيَّةً أَوْ سَعِيدَةً...**»(٥). الحديث وقد تقدم.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٠٩)، ومسلم (٢٦٥٢).

(٣) مسلم (٢٦٥٢). (٤) البخاري (٤٧٣٨).

(٥) تقدم تخريجه.

٤ ـ عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: جَاءَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ جُعْشُم قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ بَيِّنْ لَنَا دِينَنَا كَأَنَّا خُلِقْنَا الْآنَ، فِيمَا الْعَمَلُ الْيَوْمَ؟ أَفِيمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ، وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ، أَمْ فِيمَا نَسْتَقْبِلُ؟ قَالَ: «**لَا، بَلْ فِيمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ**» قَالَ: فَفِيمَ الْعَمَلُ؟ قَالَ زُهَيْرٌ: ثُمَّ تَكَلَّمَ أَبُو الزُّبَيْرِ بِشَيْءٍ لَمْ أَفْهَمْهُ، فَسَأَلْتُ: مَا قَالَ؟ فَقَالَ: «**اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ**»(١).

٥ ـ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: مَا رَأَيْتُ شَيْئاً أَشْبَهَ بِاللَّمَمِ مِمَّا قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ كَتَبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ حَظَّهُ مِنَ الزِّنَا، أَدْرَكَ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ، فَزِنَا الْعَيْنِ النَّظَرُ، وَزِنَا اللِّسَانِ الْمَنْطِقُ، وَالنَّفْسُ تَمَنَّى وَتَشْتَهِي، وَالْفَرْجُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ كُلَّهُ وَيُكَذِّبُهُ**»(٢)، وفي رواية لمسلم: «**كُتِبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ نَصِيبُهُ مِنَ الزِّنَا، مُدْرِكٌ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ، فَالْعَيْنَانِ زِنَاهُمَا النَّظَرُ...**»(٣).

٦ ـ وفي حديث عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلَّ شَيْءٍ، وَخَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ**»(٤).

٧ ـ وفي حديث عبد الله بن مسعود في قصة التخليق عن النَّبِيِّ ﷺ: قَالَ: «**فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى لَا**

---

(١) رواه مسلم (٢٦٤٨).
(٢) رواه البخاري (٦٢٤٣)، مسلم (٢٦٥٧).
(٣) مسلم (٢٦٥٧).
(٤) رواه البخاري (٣١٩٠).

يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُ النَّارَ، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ، فَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا»(١).

٨ ـ وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي رَجُلٌ شَابٌّ، وَأَنَا أَخَافُ عَلَى نَفْسِي العَنَتَ، وَلَا أَجِدُ مَا أَتَزَوَّجُ بِهِ النِّسَاءَ، فَسَكَتَ عَنِّي، ثُمَّ قُلْتُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَسَكَتَ عَنِّي، ثُمَّ قُلْتُ: مِثْلَ ذَلِكَ، فَسَكَتَ عَنِّي، ثُمَّ قُلْتُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«يَا أَبَا هُرَيْرَةَ جَفَّ القَلَمُ بِمَا أَنْتَ لَاقٍ فَاخْتَصِ عَلَى ذَلِكَ أَوْ ذَرْ»**(٢).

٩ ـ عَنْ حَنَشٍ الصَّنْعَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ رَكِبَ خَلْفَ رَسُولِ الله ﷺ يَوْماً، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ: **«يَا غُلامُ، إِنِّي مُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ: احْفَظِ اللهَ يَحْفَظْكَ، احْفَظِ اللهَ تَجِدْهُ تُجَاهَكَ، وَإِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللهِ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ، لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ لَكَ، وَلَوِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ، لَمْ يَضُرُّوكَ إِلا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ عَلَيْكَ،**

---

(١) رواه البخاري (٣٢٠٨)، ومسلم (٢٦٤٣).

(٢) رواه البخاري (٥٠٧٦).

رُفِعَتِ الْأَقْلَامُ، وَجَفَّتِ الصُّحُفُ»[١].

١٠ ـ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَفِي يَدِهِ كِتَابَانِ فَقَالَ: «**أَتَدْرُونَ مَا هَذَانِ الْكِتَابَانِ؟**» قَالَ: قُلْنَا: لَا، إِلَّا أَنْ تُخْبِرَنَا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ لِلَّذِي فِي يَدِهِ الْيُمْنَى: «**هَذَا كِتَابٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، بِأَسْمَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ وَقَبَائِلِهِمْ، ثُمَّ أُجْمِلَ عَلَى آخِرِهِمْ، لَا يُزَادُ فِيهِمْ وَلَا يُنْقَصُ مِنْهُمْ أَبَداً**» ثُمَّ قَالَ لِلَّذِي فِي يَسَارِهِ: «**هَذَا كِتَابُ أَهْلِ النَّارِ، بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ وَقَبَائِلِهِمْ، ثُمَّ أُجْمِلَ عَلَى آخِرِهِمْ، لَا يُزَادُ فِيهِمْ وَلَا يُنْقَصُ مِنْهُمْ أَبَداً**» فَقَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ: فَلِأَيِّ شَيْءٍ إِذَنْ نَعْمَلُ إِنْ كَانَ هَذَا أَمْراً قَدْ فُرِغَ مِنْهُ؟ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**سَدِّدُوا وَقَارِبُوا، فَإِنَّ صَاحِبَ الْجَنَّةِ يُخْتَمُ لَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنْ عَمِلَ أَيَّ عَمَلٍ، وَإِنَّ صَاحِبَ النَّارِ لَيُخْتَمُ لَهُ بِعَمَلِ**

---

(١) رواه الترمذي (٢٥١٦)، وأحمد (٢٦٦٩) واللفظ له، وقال الترمذي: «حسن صحيح»، وقال الحافظ ابن منده في كتاب التوحيد (٢/ ١٠٧): «هَذَا إِسْنَادٌ مَشْهُورٌ، رَوَاهُ ثِقَاةٌ»، وقال شيخ الإسلام كما في قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (١/ ٥٥): «وهذا الحديث معروف مشهور»، وحسنه الحافظ ابن رجب في جامع العلوم والحكم ت. الأرنؤوط (١/ ٤٦٢)، وقال كما في مجموع رسائل ابن رجب (٣/ ٩٢، ٩٣) «قد رُوي هذا الحديث عن ابن عباس من رواية جماعة عنه. . . وأجود أسانيده من رواية حنش عن ابن عباس التي ذكرناها، وهو إسناد حسن لا بأس به»، وقوى إسناده الأرناؤوط كما في مسند أحمد ط. الرسالة (٤/ ٤١٠).

أَهْلِ النَّارِ، وَإِنْ عَمِلَ أَيَّ عَمَلٍ» ثُمَّ قَالَ: بِيَدِهِ فَقَبَضَهَا ثُمَّ قَالَ: «**فَرَغَ رَبُّكُمْ** ﷻ **مِنَ الْعِبَادِ**» ثُمَّ قَالَ بِالْيُمْنَى: فَنَبَذَ بِهَا، فَقَالَ: «**فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ**»، وَنَبَذَ بِالْيُسْرَى، فَقَالَ: «**فَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ**»)[1].

١١ ـ وعن عبد الله بن عمرو بن العاصي رضي الله عنهما قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ اللهَ** ﷻ **خَلَقَ خَلْقَهُ فِي ظُلْمَةٍ، ثُمَّ أَلْقَى عَلَيْهِمْ مِنْ نُورِهِ يَوْمَئِذٍ، فَمَنْ أَصَابَهُ مِنْ نُورِهِ يَوْمَئِذٍ، اهْتَدَى، وَمَنْ أَخْطَأَهُ، ضَلَّ. فَلِذَلِكَ أَقُولُ: جَفَّ الْقَلَمُ عَلَى عِلْمِ اللهِ** ﷻ»[2].

١٢ ـ وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه في حديث وصيته لابنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: («**إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمُ**»، ثُمَّ قَالَ: **اكْتُبْ فَجَرَى فِي تِلْكَ السَّاعَةِ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ يَا بُنَيَّ إِنْ مِتَّ وَلَسْتَ عَلَى ذَلِكَ دَخَلْتَ النَّارَ**»[3]. وفي رواية الترمذي: قال: «**اكْتُبِ الْقَدَرَ مَا كَانَ وَمَا**

---

(١) أخرجه الترمذي (٢١٤١)، وأحمد (٦٥٦٢)، وقال الترمذي: «وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ»، وحسنه الألباني في الصحيحة (٨٤٧).

(٢) رواه التِّرمِذي (٢٦٤٢)، وأحمد (٦٦٤٤) واللفظ له، وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ»، وصححه ابن حبان في صحيحه (١٤/ ٤٣) (٦١٦٩)، والألباني سلسلة الأحاديث الصحيحة (٣/ ٦٣) (١٠٧٦)، والأرناؤوط كما في مسند أحمد ط. الرسالة (١١/ ٢٢٠).

(٣) تقدم تخريجه.

هُوَ كَائِنٌ إِلَى الأَبَدِ»[١].

المرتبة الثالثة: المشيئة:

والمراد بهذه المرتبة: الاعتقاد الجازم بمشيئة الله النافذة، وأن جميع الكائنات صغيرها، وكبيرها لا تكون إلا بمشيئة الله، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، لا يكون في ملكه ما لا يريد.

«وهذه المرتبة قد دلَّ عليه إجماع الرسل من أولهم إلى آخرهم، وجميع الكتب المنزلة من عند الله، والفطرة التي فطر الله عليها خلقه، وأدلة العقول والعيان، وليس في الوجود موجِب ومقتضٍ إلا مشيئة الله وحده. فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن. هذا عموم التوحيد الذي لا يقوم إلا به، والمسلمون من أولهم إلى آخرهم مجمعون على أنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن»[٢].

أدلة هذه المرتبة من القرآن:

وهي كثيرة جدّاً. والقرآن مملوءٌ بها. ويمكن تقسيمها إلى:

١ ـ مشيئته المتعلقة بفعله سبحانه: ومن أمثلتها:

---

(١) الترمذي (٢١٥٥)، وهذه الرواية ضعيفة، قال الترمذي عقب إخراجها: «وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ».

(٢) شفاء العليل (ص٨٠).

﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨]. ﴿وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧]. ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٦]. ﴿كَذَٰلِكَ ٱللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٤٠]، ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِن يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٤]، ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، ﴿وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ﴾ [الشورى: ٢٧]، ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ﴾ [الإسراء: ٣٠]، ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرعد: ٣٩]، ﴿إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ﴾ [الشورى: ٣٣]، ﴿لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا﴾ [الواقعة: ٦٥] والآيات في هذا المعنى كثيرة تدل على طلاقة مشيئته سبحانه.

٢ ـ مشيئته المتعلقة بأفعال خلقه: ومن أمثلتها:

﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَٰتَلُوكُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُواْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]. ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣ ـ ٢٤]. وغيرها من الآيات الدالة على أن أفعال المخلوقين متعلقة ومتوقفة على مشيئة الله سبحانه.

٣ ـ مشيئته المتعلقة بهداية الخلق وإضلالهم: وهذه بيت القصيد وسر القدر الذي شَرِقَ به من لم يهتدِ بهدى القرآن. ولم يعظم النصوص ويجريها على ظاهرها. ومن أمثلتها: ﴿وَلَوْ شَآءَ

رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]، ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [هود: ١١٨]، ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [الأنعام: ٣٥]، ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾ [السجدة: ١٣]، ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [الشورى: ٢٤]، ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩]، ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [إبراهيم: ٤]، ﴿وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، ﴿وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ [الشورى: ٥٢]، ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ١٤٢]. ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [المدثر: ٥٦]، ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [يونس: ٢٥]. ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٧٤]، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ﴾ [النور: ٢١]، ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَآءُ﴾ [يوسف: ٥٦]، ﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ٨٣]، ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ﴾ [الجمعة: ٤]. ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ [إبراهيم: ١١]، ﴿يُؤْتِى ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٦٩]، ﴿ٱللَّهُ يَجْتَبِىٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ﴾ [الشورى: ١٣]، ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهْدِى مَن تَشَآءُ﴾ [الأعراف: ١٥٥].

ونحوها من الآيات الصريحة الدالة على أن الله قد فرغ من العباد، وقسم أهل الجنة وأهل النار، وأن آيات المشيئة في

القرآن من باب واحد. بخلاف آيات الإرادة فإنها على بابين ـ كما سيأتي إن شاء الله ـ.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهذه الآيات ونحوها تتضمن الرد على طائفتي الضلال نفاة المشيئة بالكلية، ونفاة مشيئة أفعال العباد وحركاتهم وهداهم وضلالهم، وهو سبحانه تارة يخبر أن كل ما في الكون بمشيئته، وتارة أن ما لم يشأ لم يكن، وتارة أنه لو شاء لكان خلاف الواقع، وأنه لو شاء لكان خلاف القدر الذي قدره وكتبه، وأنه لو شاء ما عصي، وأنه لو شاء لجمع خلقه على الهدى، وجعلهم أمة واحدة، فتضمن ذلك أن الواقع بمشيئته، وأن ما لم يقع فهو لعدم مشيئته، وهذا حقيقة الربوبية، وهو معنى كونه رب العالمين، وكونه القيوم القائم بتدبير عباده، فلا خلق ولا رزق ولا عطاء ولا بسط ولا موت ولا حياة ولا إضلال ولا هدى ولا سعادة ولا شقاوة إلا بعد إذنه، وكل ذلك بمشيئته وتكوينه إذ لا مالك غيره ولا مدبر سواه، ولا رب غيره»[١].

أدلة مرتبة المشيئة من السُّنَّة:

١ ـ أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا جَاءَهُ السَّائِلُ أَوْ طُلِبَتْ إِلَيْهِ حَاجَةٌ قَالَ: «**اشْفَعُوا تُؤْجَرُوا، وَيَقْضِي اللهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ مَا شَاءَ**»[٢].

(١) شفاء العليل (ص٨٣).

(٢) رواه البخاري (١٤٣٢)، ومسلم (٢٦٢٧).

٢ ـ وعن عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ طَرَقَهُ وَفَاطِمَةَ بِنْتَ النَّبِيِّ عليه السلام لَيْلَةً، فَقَالَ: **«أَلَا تُصَلِّيَانِ؟»** فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنْفُسُنَا بِيَدِ اللهِ، فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَنَا بَعَثَنَا، فَانْصَرَفَ حِينَ قُلْنَا ذَلِكَ وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيَّ شَيْئاً، ثُمَّ سَمِعْتُهُ وَهُوَ مُوَلٍّ يَضْرِبُ فَخِذَهُ، وَهُوَ يَقُولُ: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَـٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤][1].

وهذا إقرارٌ من النبي ﷺ لمقولة علي رضي الله عنه. وإنما ضرب فخذه تعجباً من سرعة جوابه، وبداهته ـ كما ذكره بعض أهل العلم ـ وقيل غير ذلك، ويظهر أن تعجبه ﷺ واستشهاده بالآية لأن علياً رضي الله عنه اعتذر بالقدر على ترك مستحبٍ لا واجب، فلم يرَ النبي ﷺ إلزامهما بما ليس واجباً عليهما واكتفى بوصف صنيعه وجوابه بـ «الجدل» والله أعلم.

قال ابن القيم رحمه الله «قيل: عليٌّ لم يحتج بالقدر على ترك واجبٍ ولا فعل محرم، وإنما قال: إن نفسه ونفس فاطمة بيد الله، فإذا شاء أن يوقظهما، ويبعث أنفسهما بعثهما»[2].

٣ ـ وعن أبي هريرة، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: **«لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ، ارْزُقْنِي إِنْ شِئْتَ، وَلْيَعْزِمْ مَسْأَلَتَهُ، إِنَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، لَا مُكْرِهَ لَهُ»**[3].

---

(١) رواه البخاري (١١٢٧)، ومسلم (٧٧٥).
(٢) شفاء العليل (ص٣٣).
(٣) رواه البخاري (٦٣٣٩)، ومسلم (٢٦٧٩).

٤ ـ عن عَبْدِ اللهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصي، يَقُولُ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يقُولُ: «**إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ؛ كَقَلْبٍ وَاحِدٍ، يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ**». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**اللَّهُمَّ مُصَرِّفَ الْقُلُوبِ صَرِّفْ قُلُوبَنَا عَلَى طَاعَتِكَ**»(١).

٥ ـ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ، خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلٍّ خَيْرٌ. احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللهِ وَلَا تَعْجَزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ، فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ قَدَرُ اللهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ**»(٢).

٦ ـ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ، أَنَّ عَامِرَ بْنَ وَاثِلَةَ، حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللهِ بْنَ مَسْعُودٍ، يَقُولُ: الشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ وَالسَّعِيدُ مَنْ وُعِظَ بِغَيْرِهِ، فَأَتَى رَجُلاً مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ يُقَالُ لَهُ: حُذَيْفَةُ بْنُ أَسِيدٍ الْغِفَارِيُّ، فَحَدَّثَهُ بِذَلِكَ مِنْ قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ فَقَالَ: وَكَيْفَ يَشْقَى رَجُلٌ بِغَيْرِ عَمَلٍ؟ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: أَتَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ؟ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: «**إِذَا مَرَّ بِالنُّطْفَةِ ثِنْتَانِ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً، بَعَثَ اللهُ إِلَيْهَا مَلَكاً، فَصَوَّرَهَا وَخَلَقَ سَمْعَهَا وَبَصَرَهَا وَجِلْدَهَا وَلَحْمَهَا وَعِظَامَهَا، ثُمَّ قَالَ: يَا رَبِّ أَذَكَرٌ**

(١) رواه مسلم (٢٦٥٤).
(٢) رواه مسلم (٢٦٦٤).

أَمْ أُنْثَى؟ فَيَقْضِي رَبُّكَ مَا شَاءَ، وَيَكْتُبُ الْمَلَكُ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ أَجَلُهُ، فَيَقُولُ رَبُّكَ مَا شَاءَ، وَيَكْتُبُ الْمَلَكُ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ رِزْقُهُ، فَيَقْضِي رَبُّكَ مَا شَاءَ، وَيَكْتُبُ الْمَلَكُ، ثُمَّ يَخْرُجُ الْمَلَكُ بِالصَّحِيفَةِ فِي يَدِهِ، فَلَا يَزِيدُ عَلَى مَا أُمِرَ وَلَا يَنْقُصُ»(١).

٧ ـ عن حُمَيْدِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ، خَطِيباً يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْراً يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ وَاللهُ يُعْطِي، وَلَنْ تَزَالَ هَذِهِ الأُمَّةُ قَائِمَةً عَلَى أَمْرِ اللهِ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ»(٢).

٨ ـ وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَثَلُ المُؤْمِنِ كَمَثَلِ الخَامَةِ مِنَ الزَّرْعِ، مِنْ حَيْثُ أَتَتْهَا الرِّيحُ كَفَأَتْهَا، فَإِذَا اعْتَدَلَتْ تَكَفَّأُ بِالْبَلَاءِ، وَالفَاجِرُ كَالأَرْزَةِ، صَمَّاءَ مُعْتَدِلَةً، حَتَّى يَقْصِمَهَا اللهُ إِذَا شَاءَ»(٣).

٩ ـ وفي حديث أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فِيمَا رَوَى عَنِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنَّهُ قَالَ: «... يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ، فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ»(٤).... وفي لفظ لأحمد: «ذَلِكَ بِأَنِّي جَوَادٌ مَاجِدٌ صَمَدٌ، عَطَائِي كَلَامٌ، وَعَذَابِي كَلَامٌ، إِذَا أَرَدْتُ

---

(١) رواه مسلم (٢٦٤٥).
(٢) رواه البخاري (٧١)، ومسلم (١٠٣٧).
(٣) رواه البخاري (٥٦٤٤)، مسلم (٢٨٠٩).
(٤) رواه مسلم (٢٥٧٧).

شَيْئاً فَإِنَّمَا أَقُولُ لَهُ: كُنْ، فَيَكُونُ»(١).

١٠ ـ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَجُلاً قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ مَا شَاءَ اللهُ وَشِئْتَ؟، فَقَالَ: «**جَعَلْتَنِي لِلَّهِ عَدْلاً، بَلْ مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ**»(٢).

١١ ـ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا أَرَادَ اللهُ بِعَبْدٍ خَيْراً اسْتَعْمَلَهُ**» قَالُوا: وَكَيْفَ يَسْتَعْمِلُهُ؟ قَالَ: «**يُوَفِّقُهُ لِعَمَلٍ صَالِحٍ قَبْلَ مَوْتِهِ**»(٣).

١٢ ـ وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ـ في قصة رجوعهم من الحديبية، ونومهم عن صلاة الصبح، فقال النبي ﷺ: «**إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ، لَوْ أَرَادَ أَنْ لَا تَنَامُوا عَنْهَا، لَمْ تَنَامُوا، وَلَكِنْ أَرَادَ أَنْ تَكُونُوا لِمَنْ بَعْدَكُمْ، فَهَكَذَا لِمَنْ نَامَ أَوْ نَسِيَ**»(٤).

والأحاديث في إثبات المشيئة الربانية كثيرة جدّاً، صريحة

---

(١) رواه أحمد (٢١٣٦٧)، وفي إسناده شهر بن حوشب وهو ضعيف.

(٢) رواه ابن ماجه (٢١١٧)، وأحمد في المسند (١٨٣٩)، وحسنه العراقي في المغني عن حمل الأسفار (ص١٠٥٦)، وصححه الألباني صحيح الأدب المفرد (ص٢٩٢)، وحسنه في الصحيحة (١٣٩)، وصححه الأرناؤوط لغيره كما مسند أحمد، ط. الرسالة (٣/ ٣٣٩)، وحسنه علوي السقاف في تخريج أحاديث وآثار كتاب في ظلال القرآن (ص١٩).

(٣) رواه الترمذي (٢١٤٣)، وأحمد (١٢٠٣٧)، وقال الترمذي: «هذا حديثٌ صحيح»، وقال الأرناؤوط كما في مسند أحمد، ط. الرسالة (١٩/ ٩٤): «إسناده صحيح على شرط الشيخين».

(٤) رواه أحمد (٣٧١٠)، وقال الأرناؤوط كما في مسند أحمد، ط. الرسالة (٦/ ٢٤٤): «إسناده ضعيف».

جدّاً في إثبات تعلق مشيئته سبحانه بفعله وفعل خلقه. والحمد لله. وقد دلَّ الواقع على ذلك فإن العبد يريد الشيء ويطلبه حثيثاً، فإن لم تكن إرادته موافقة لمشيئة الرب وإرادته حيل بينه وبينه ولو بذل كافة الأسباب. كما دلَّ العقل أيضاً على ثبوت هذه المرتبة. ووجه ذلك: «أن الكون كله مملوكٌ لله تعالى والإنسان من هذا الكون فهو مملوكٌ لله تعالى ولا يمكن للمملوك أن يتصرف في ملك المالك إلا بإذنه ومشيئته»(١).

المرتبة الرابعة: الخلق والتكوين والإيجاد:

والمراد بهذه المرتبة: «الإيمان بأن جميع الكائنات مخلوقة لله تعالى بذواتها وصفاتها وحركاتها»(٢)، «وأنه سبحانه وتعالى على كل شيءٍ قدير من الموجودات والمعدومات. فما من مخلوق في الأرض ولا في السماء إلا الله خالقه سبحانه لا خالق غيره ولا رب سواه»(٣)، فهو سبحانه خالق فعله وخالق عباده وخالق أفعالهم أيضاً. وهذا معترك النزاع بين أهل السُّنَّة وخصومهم من القدرية ـ كما سيأتي إن شاء الله ـ.

قال ابن القيم: «وهذا أمرٌ متفق عليه بين الرسل. وعليه اتفقت الكتب الإلهية والفطر والعقول والاعتبار»(٤).

---

(١) نبذة في العقيدة الإسلامية. من رسائل في العقيدة (ص٤١).

(٢) نبذة في العقيدة ـ من رسائل في العقيدة ـ (ص٣٧).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ١٤٩). (٤) شفاء العليل (ص٩١).

أدلة هذه المرتبة من القرآن:

وردت الأدلة القرآنية على هذا المعنى بصيغ مختلفة منها:

١ ـ التصريح بالخلق: ومن أمثلتها:

ـ قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الزُّمَر: ٦٢].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا عام محفوظ لا يخرج عنه شيء من العالم أعيانه وأفعاله وحركاته وسكناته، وليس مخصوصاً بذاته وصفاته، فإن الخالق بذاته وصفاته وما سواه مخلوق له»[1].

ـ قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الحشر: ٦].

ووجه الدلالة: «أن أفعالهم أشياء ممكنة، والله قادر على كل ممكن، فهو الذي جعلهم فاعلين بقدرته ومشيئته ولو شاء لحال بينهم وبين الفعل مع سلامة آلة الفعل منهم»[2].

ـ قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦].

على كلا الاحتمالين بحمل «ما» على المصدرية أو الموصولية.

٢ ـ التعبير بـ «الجعل»: ومن أمثلته:

ـ قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَٰلًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ

---

(١) شفاء العليل (٩٧). (٢) شفاء العليل (ص٩٩).

وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأۡسَكُمۡۚ كَذَٰلِكَ يُتِمُّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تُسۡلِمُونَ﴾ [النحل: ٨١].

«فأخبر أنه هو الذي جعل السرابيل، وهي الدروع والثياب المصنوعة. ومادتها لا تسمى سرابيل إلا بعد أن تحيلها صنعة الآدميين وعملهم، فإذا كانت مجعولة لله فهي مخلوقة له بجملتها، صورتها ومادتها وهيئاتها»[1].

ـ قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۢ بُيُوتِكُمۡ سَكَنٗا وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ بُيُوتٗا﴾ [النحل: ٨٠].

«فأخبر سبحانه أن البيوت المصنوعة المستقرة والمتنقلة مجعولة له وهي إنما صارت بيوتا بالصنعة الآدمية»[2].

ـ قوله تعالى: ﴿وَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَئِمَّةٗ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلنَّارِۖ﴾ [القصص: ٤١]، ﴿وَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَئِمَّةٗ يَهۡدُونَ بِأَمۡرِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٣]، ﴿رَبَّنَا وَٱجۡعَلۡنَا مُسۡلِمَيۡنِ لَكَ﴾ [البقرة: ١٢٨].

«وقد أخبر سبحانه أنه هو الذي جعل أئمة الخير يدعون إلى الهدى وأئمة الشر يدعون إلى النار فتلك الإمامة والدعوة بجعله فهي مجعولة له وفعل لهم»[3].

٣ ـ التعبير بـ «الإلهام» و«الإلقاء» و«الإغراء»... ونحوها، ومن أمثلته:

---

(١) شفاء العليل (ص٩٩).
(٢) شفاء العليل (ص٩٩ ـ ١٠٠).
(٣) شفاء العليل (ص١٠٠).

- قوله تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ [الشمس: ٧ ـ ٨].

«الإلقاء في القلب لا مجرد البيان والتعليم كما قاله طائفة من المفسرين؛ إذ لا يقال لمن بيَّن لغيره شيئاً وعلمه إياه: أنه قد ألهمه ذلك، هذا لا يعرف في اللغة البتة؛ بل الصواب ما قاله ابن زيد: قال جعل فيها فجورها وتقواها»(١).

- قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [المائدة: ٦٤]، ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [المائدة: ١٤].

«وهذا الإغراء والإلقاء محض فعله سبحانه، والتعادي والتباغض أثره. وهو محض فعلهم»(٢).

٤ ـ ما جاء سوى ذلك من الأفعال المضافة إلى الله المتعدية إلى خلقه: وهذا كثير جدّاً. ومن أمثلته:

قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ﴾ [الحجرات: ٧]، ﴿فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ﴾ [المائدة: ١١].

«ولا يصح أن يقال: أنه سبحانه أشل أيديهم وأماتهم وأنزل عليهم عذاباً حال بينهم وبين ما هموا به. بل كف قدرهم وإرادتهم مع سلامة حواسهم وبنيتهم وصحة آلات الفعل منهم»(٣).

---

(١) شفاء العليل (ص١٠٠).
(٢) شفاء العليل (ص١٠٦).
(٣) شفاء العليل (ص١٠٤).

- قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَٰهُم مِّن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ۝٥٧﴾ [الشعراء: ٥٧].

«وهم إنما خرجوا باختيارهم، وقد أخبر أنه هو الذي أخرجهم. فالإخراج فعله حقيقة. والخروج فعلهم حقيقة. ولولا إخراجه لما خرجوا»[١].

- قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ۝٤٣﴾ [النجم: ٤٣].

«والضحك والبكاء فعلان اختياريان فهو سبحانه المضحك المبكي حقيقة. والعبد هو الضاحك الباكي حقيقة»[٢].

وأمثلة هذا النوع كثيرة. ذكر طرفاً طيباً منها ابن القيم في شفاء العليل وبيَّنها غاية البيان[٣]، وفيما نقلناه كفاية إن شاء الله.

أدلة السُّنَّة على مرتبة الخلق:

يمكن القول بأن كل دعاءٍ ورد في السُّنَّة يصلح أن يكون دليلاً على هذه المرتبة. سواء في ذلك دعاء العبادة ـ الذي هو الثناء ـ أو دعاء المسألة والحاجة. وذلك أن الداعي يتطلب حصول أمرٍ وجودي ـ كالرزق مثلاً ـ أو أمرٍ عدمي ـ كمغفرة السيئات ـ أو أمرٍ معنوي ـ كالهداية والتوفيق ـ أو يتملق ربه بمقتضى أسمائه وصفاته وأفعاله. وعلى كل حال فالأمر يتعلق بشيءٍ يحدثه الله ويقدره إما في نفس الداعي أو أمرٍ يتعلق به.
ومن أمثلة ذلك:

---

(١) شفاء العليل (ص١٠٧). (٢) شفاء العليل (ص١٠٨).
(٣) انظر: شفاء العليل من (ص٩٧ إلى ص١١٦).

١ ـ عَنْ وَرَّادٍ، كَاتِبِ المُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: أَمْلَى عَلَيَّ المُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ فِي كِتَابٍ إِلَى مُعَاوِيَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: «**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ، وَلَهُ الحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ**»(١). فهو سبحانه المعطي والمانع، وليس لحظ المحظوظ دخل في ذلك.

٢ ـ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، قَالَ: لَا أَقُولُ لَكُمْ إِلَّا كَمَا كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ، كَانَ يَقُولُ: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ، وَالْكَسَلِ، وَالْجُبْنِ، وَالْبُخْلِ، وَالْهَرَمِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ، اللَّهُمَّ آتِ نَفْسِي تَقْوَاهَا، وَزَكِّهَا أَنْتَ خَيْرُ مَنْ زَكَّاهَا، أَنْتَ وَلِيُّهَا وَمَوْلَاهَا، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَمِنْ قَلْبٍ لَا يَخْشَعُ، وَمِنْ نَفْسٍ لَا تَشْبَعُ، وَمِنْ دَعْوَةٍ لَا يُسْتَجَابُ لَهَا**»(٢).

فالمزكي هو الله تعالى، والنفس هي التي تفعل الزكاة، والله هو مؤتي التقوى، والنفس هي التي تتقي حقيقة.

٣ ـ وفي حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه: أنه قال له رسول الله ﷺ: «**يَا عَبْدَ اللهِ بْنَ قَيْسٍ**». قُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «**أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَلِمَةٍ مِنْ كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ**

---

(١) رواه البخاري (٨٤٤)، ومسلم (٥٩٣).

(٢) رواه مسلم (٢٧٢٢).

الجَنَّةِ؟» قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، فَدَاكَ أَبِي وَأُمِّي، قَالَ: **«لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ»**(١).

والشاهد: أنه لا تحول للمرء من حالٍ إلى حال، من فقرٍ إلى غنى، أو جهلٍ إلى علم، أو معصية إلى طاعة، إلا بقدر الله وإذنه، وإن كانت النفس هي التي تتعلم وتطيع ونحو ذلك، فكل ذلك بالله.

٤ ـ عن عَمْرَو بْنَ مَيْمُونٍ الأَوْدِيَّ، قَالَ: كَانَ سَعْدٌ يُعَلِّمُ بَنِيهِ هَؤُلَاءِ الكَلِمَاتِ كَمَا يُعَلِّمُ المُعَلِّمُ الغِلْمَانَ الكِتَابَةَ وَيَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَتَعَوَّذُ مِنْهُنَّ دُبُرَ الصَّلَاةِ: **«اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الجُبْنِ، وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ أُرَدَّ إِلَى أَرْذَلِ العُمُرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ»**(٢).

ومن المعلوم أن البخل والجبن من عمل النفس فلا يعيذ منها إلا الله.

٥ ـ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ كَانَ يَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ: **«اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي وَجَهْلِي، وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي جِدِّي وَهَزْلِي، وَخَطَئِي وَعَمْدِي، وَكُلُّ ذَلِكَ عِنْدِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، وَمَا أَنْتَ**

---

(١) رواه البخاري (٤٢٠٥)، ومسلم (٢٧٠٤).

(٢) رواه البخاري (٢٨٢٢).

أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»(١).

٦ ـ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمَ الأَحْزَابِ يَنْقُلُ مَعَنَا التُّرَابَ، وَلَقَدْ وَارَى التُّرَابُ بَيَاضَ بَطْنِهِ، وَهُوَ يَقُولُ: **«وَاللهِ لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا، وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا، فَأَنْزِلَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا، إِنَّ الأُلَى قَدْ أَبَوْا عَلَيْنَا** ـ قَالَ: وَرُبَّمَا قَالَ: **إِنَّ الْمَلَا قَدْ أَبَوْا عَلَيْنَا ـ إِذَا أَرَادُوا فِتْنَةً أَبَيْنَا**، وَيَرْفَعُ بِهَا صَوْتَهُ(٢).

فتعليقه هدايتهم وصومهم وصلاتهم على الله تعالى دليلٌ على أنه هو الذي جعلهم كذلك فهو خالق أفعالهم إذاً. والأدلة سواه كثير.

٧ ـ حديث الاستخارة: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا الِاسْتِخَارَةَ فِي الأُمُورِ كُلِّهَا، كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ القُرْآنِ، يَقُولُ: **«إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالأَمْرِ، فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الفَرِيضَةِ، ثُمَّ لِيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ العَظِيمِ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ**

---

(١) رواه البخاري (٦٣٩٨)، ومسلم (٢٧١٩).

(٢) رواه البخاري (٢٨٣٦)، ومسلم (١٨٠٣).

كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي ـ أَوْ قَالَ عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ ـ فَاقْدُرْهُ لِي وَيَسِّرْهُ لِي، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي ـ أَوْ قَالَ فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ ـ فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ، وَاقْدُرْ لِي الخَيْرَ حَيْثُ كَانَ، ثُمَّ أَرْضِنِي» قَالَ: «وَيُسَمِّي حَاجَتَهُ»[(١)].

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «فقوله: «**أستقدرك بقدرتك**»؛ أي: أسألك أن تقدرني على فعله بقدرتك. ومعلوم أنه لم يسأل القدرة المصححة التي هي سلامة الأعضاء وصحة البنية وإنما سأل القدرة التي توجب الفعل فعلم أنها مقدورة لله ومخلوقه له.»[(٢)]. ومثل ذلك يقال في قوله: «**يسره لي**»، «**اصرفه عني**»، «**رضني به**».

٨ ـ عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ يَصْنَعُ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنْعَتَهُ**». قال البخاري: وَتَلَا بَعْضُهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦][(٣)].

٩ ـ دعاء القنوت: عَنْ أَبِي الحَوْرَاءِ، قَالَ: قَالَ الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي

---

(١) تقدم تخريجه.
(٢) شفاء العليل (ص١٩٠).
(٣) رواه البخاري في خلق أفعال العباد (ص٤٦)، وصححه الحاكم على شرط مسلم كما في المستدرك (٨٥) ووافقه الذهبي، وقال الألباني في الصحيحة (١٦٣٧): «وهو كما قالا».

الوِتْرِ: «**اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، وَإِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ**»(١).

«فقوله: «**اهدني..**» سؤال للهداية المطلقة التي لا يتخلف عنها الاهتداء»(٢).

١٠ ـ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄: أَنَّهُ قَالَ: «كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ حَتَّى وَضْعَكَ يَدَكَ عَلَى خَدِّكَ»(٣).



---

(١) رواه أبو داود (١٤٢٥)، والترمذي (٤٦٤)، والنسائي (١٧٤٥)، وابن ماجه (١١٧٨). وصححه الألباني في الإرواء (٤٢٩).
(٢) شفاء العليل (ص١٩١).
(٣) أخرجه الفريابي في القدر (ص١٦١) (٢٠٦).

المبحث الرابع

المخالفون في القدر

وتحته أربعة مطالب:

المطلب الأول: القدرية الغلاة (القدرية الأولى)

المطلب الثاني: المعتزلة.

المطلب الثالث: الجبرية الغلاة.

المطلب الرابع: الأشاعرة.

المطلب الأول

القدرية الغلاة (القدرية الأولى)

وهم القدرية الأولى الذين أظهروا القول بنفي القدر. ومن ثم فنسبتهم إلى القدر نسبة نفي لا نسبة إثبات. والأشمل عند إطلاق هذه الصفة حملها على منكري القدر، وهو الذي وردت به النصوص في ذم القدرية كما أنه عُرف الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

ويدل على ذلك قصة حديث جبريل المشهور كما رواه الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ بسنده عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، قَالَ: كَانَ أَوَّلَ مَنْ قَالَ فِي الْقَدَرِ بِالْبَصْرَةِ مَعْبَدٌ الْجُهَنِيُّ... إلى أن قال مخاطباً ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «إِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ قِبَلَنَا نَاسٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، وَيَتَقَفَّرُونَ الْعِلْمَ[١]، وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ، وَأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنْ لَا قَدَرَ، وَأَنَّ الْأَمْرَ أُنُفٌ...» الحديث[٢].

وقد اختلف أهل العلم بالفِرَق في أول من أظهر القول بالقدر:

---

(١) أي: يطلبونه أو يتتبعونه أو يجمعونه.
(٢) مسلم (٨).

١ ـ فقال قومٌ: إنه معبد الجهني، كما دل عليه حديث مسلم السابق.

٢ ـ وقال آخرون: إنه مجوسي أو نصراني يقال له: سوسن، وقيل: سنسويه، وقيل: سنهوية. وهي أسماء متقاربة يترجح أن تكون لرجلٌ واحد. وإنما وقع الاختلاف في ضبط الاسم لكونه «أعجميّاً» غير متداول.

قال الأوزاعي رَحِمَهُ اللهُ: «أَوَّلُ مَنْ نَطَقَ فِي الْقَدَرِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ يُقَالُ لَهُ: سَوْسَنُ، كَانَ نَصْرَانِيّاً، فَأَسْلَمَ ثُمَّ تَنَصَّرَ وَأَخَذَ عَنْهُ مَعْبَدٌ الْجُهَنِيُّ وَأَخَذَ غَيْلَانُ عَنْ مَعْبَدٍ»(١).

وهذا الفصل البيِّن من الأوزاعي يحسم الخلاف، فالأولية المطلقة مرجعها إلى ذلك النصراني. والأولية باعتبار المنتسبين إلى الإسلام لمعبد الجهني ثم لغيلان الدمشقي. وعَنِ ابْنِ عَوْنٍ، قَالَ: «أَدْرَكْتُ النَّاسَ، وَمَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا فِي عَلِيٍّ، وَعُثْمَانَ حَتَّى نَشَأَ هَاهُنَا حَقِيرٌ يُقَالُ لَهُ: سَنْسُوَيْهِ الْبَقَّالُ» قَالَ: «فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ تَكَلَّمَ فِي الْقَدَرِ». قَالَ حَمَّادٌ: «مَا ظَنُّكُمْ بِرَجُلٍ يَقُولُ لَهُ ابْنُ عَوْنٍ: هُوَ حَقِيرٌ؟»(٢).

---

(١) رواه الفريابي في القدر (ص٢٤٠) (٣٤٨)، وقال محقق القدر للفريابي: «إسناده صحيح، وأخرجه الآجري (ص٢٢٠)، وابن بطة (١٩٥٤)، واللالكائي (١٣٩٨)».

(٢) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة (٤/٨٢٦) برقم (١٣٩٦).

وهناك قولان آخران مرجوحان في نسبة القول بالقدر إلى غير هذين[١].

وحقيقة مذهب هؤلاء القدرية الأوائل كما عبَّر عنها يحيى بن يعمر: أن لا قدر وأن الأمر أنف؛ أي: مستأنف لم يسبق في علم الله. فسبب وصفنا إياهم بـ«الغلاة» لكونهم أنكروا علم الله السابق وهذا ما لم يلتزم به المقتصدون من القدرية وهم «المعتزلة»، ونظراً لشناعة مذهبهم ومعارضته لصريح القرآن فقد تبرأ منهم من أدركهم من أصحاب النبي ﷺ؛ كعبد الله بن عمر وأبي هريرة وابن عباس وأنس بن مالك وعبد الله بن أبي أوفى وعقبة بن عامر الجهني وواثلة بن الأسقع وغيرهم. وأوصوا بمقاطعتهم وهجرتهم، وعدم السلام عليهم، وعدم الصلاة على جنائزهم، وعدم عيادة مرضاهم[٢]، كما كفَّرهم كثير من أئمة التابعين.

ونتيجة لهذا الموقف الصارم الواضح من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم، فقد انقرض مذهبهم أو كاد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «فهذا القدر قد كان

---

(١) راجع رسالة: القضاء والقدر (ص١٢٦)، تأليف: د. عبد الرحمٰن المحمود، طبعة: دار الوطن.

(٢) الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية (ص١٩ ـ ٢٠)، تأليف: أبي منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفراييني، طبعة: دار المعرفة.

ينكره غلاة القدرية قديماً، ومنكروه اليوم قليل»[(١)].

ونقل ابن حجر عن القرطبي: (قد انقرض هذا المذهب. ولا نعرف أحداً ينسب إليه من المتأخرين)[(٢)].

ونكتفي في هذا المقام ببيان رد السلف على غلاة القدرية بإلزامهم بإلزامين لا محيد لهم عن واحدٍ منهما: وهما: إما الإقرار بصفة العلم لله تعالى أو إنكارها، فإن أقروا بها سقط أصل احتجاجهم لمجيء أفعال العباد وفق العلم السابق، وإن أنكروها ظهر كفرهم الصراح بجحدهم ما هو معلوم من الدين ـ بل ومن العقل ـ بالضرورة. فقد روى الإمام عبد الله ابن إمام أهل السُّنَّة أحمد بن حنبل في كتاب السُّنَّة.. قال: «سمعت أبي رَحِمَهُ اللهُ، وسأله علي بن الجهم عمن قال بالقدر يكون كافراً؟ قال: إذا جحد العلم. إذا قال: إن الله عَزَّ وَجَلَّ لم يكن عالماً حتى خلق علماً فعلم، فجحد علم الله عَزَّ وَجَلَّ فهو كافر»[(٣)].

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٤٩).

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري (١/ ١١٩)، تأليف: أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب الدين الخطيب ـ رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وذكر أطرافها: محمد فؤاد عبد الباقي ـ طبعة: دار الفكر (مصور عن الطبعة السلفية).

(٣) كتاب السُّنَّة، تأليف: أبي عبد الرحمٰن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانيّ البغدادي (٢/ ٣٨٥)، تحقيق: د. محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، طبعة: دار ابن القيم ـ الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

وقد كان غيلان الدمشقي، تلميذ معبد الجهني، معاصراً لأمير المؤمنين الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ. وينسب إليه أنه كتب كتاباً لعمر بن عبد العزيز إمام أهل السُّنَّة وخليفة المسلمين في زمانه في تقرير مذهبه، جاء فيه: «... فهل وجدت يا عمر حكيماً يعيب ما يصنع، أو يصنع ما يعيب! أو يعذب على ما قضى أو يقضي على ما يعذب عليه! أم هل وجدت رحيماً يكلف العباد فوق الطاقة، أو يعذبهم على الطاعة! أم هل وجدت عدلاً يحمل الناس على الظلم والتظالم! وهل وجدت صادقاً يحمل الناس على الكذب والتكاذب بينهم!»[(١)].

ويروي عبد الله بن أحمد ـ رحمهما الله ـ مناظرةً جرت بينهما قال: حدثني أبي نا مؤمل نا حماد ـ يعني: ابن سلمة ـ حدثنا أبو جعفر الخطمي قال: شهدت عمر بن عبد العزيز وقد دعا غيلان لشيءٍ بلغه في القدر، فقال له: ويحك يا غيلان! ما هذا الذي بلغني عنك؟ قال: يُكذب عليَّ يا أمير المؤمنين، ويقال عليَّ ما لم أقل. قال: ما تقول في العلم؟ قال: قد نفد العلم، قال: فأنت مخصوم. اذهب الآن فقل ما شئت، ويحك يا غيلان إنك إن أقررت بالعلم خُصمت، وإن جحدته كفرت، وإنك إن تقر به فتخصم خيرٌ لك من أن تجحده فتكفر. ثم

(١) المنية والأمل ـ ابن المرتضي (ص١٦) عن القضاء والقدر في الإسلام (٢/٩٧)، تأليف: فاروق أحمد الدسوقي، طبعة: دار الاعتصام.

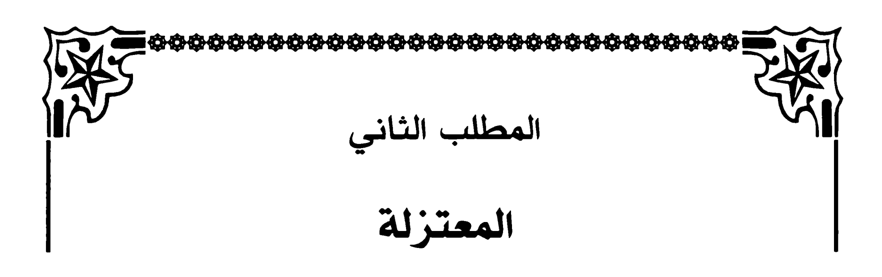
قال: تقرأ ياسين؟ قال: نعم. فقال: اقرأ (يس. والقرآن الحكيم) فقرأ: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ [يس: ١ ـ ٢] إلى قوله: ﴿لَقَدۡ حَقَّ ٱلۡقَوۡلُ عَلَىٰٓ أَكۡثَرِهِمۡ فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [يس: ٧] قال: قف. كيف ترى؟ قال: كأني لم أقرأ هذه الآية يا أمير المؤمنين، قال زد. فقرأ: ﴿إِنَّا جَعَلۡنَا فِيٓ أَعۡنَٰقِهِمۡ أَغۡلَٰلٗا فَهِيَ إِلَى ٱلۡأَذۡقَانِ فَهُم مُّقۡمَحُونَ ۝٨ وَجَعَلۡنَا مِنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ سَدّٗا وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ سَدّٗا فَأَغۡشَيۡنَٰهُمۡ فَهُمۡ لَا يُبۡصِرُونَ﴾ [يس: ٨ ـ ٩]. قال: قال عمر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قل ﴿فَأَغۡشَيۡنَٰهُمۡ فَهُمۡ لَا يُبۡصِرُونَ﴾ [يس: ٩] قال: كيف ترى؟ قال: كأني لم أقرأ هذه الآيات قط، وإني لأعاهد الله أن لا أتكلم في شيءٍ مما كنت أتكلم فيه أبداً، قال: اذهب. فلما ولى قال: اللَّهُمَّ إن كان كاذباً فيما قال فأذقه حر السلاح، قال: فلم يتكلم زمن عمر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فلما كان زمن يزيد بن عبد الملك جاء رجلٌ لا يهتم لهذا، ولا ينظر فيه، فتكلم غيلان. فلما ولي هشام أرسل إليه فقال: أليس قد عاهدت الله عَزَّ وَجَلَّ لعمر ألا تتكلم في شيءٍ من هذا الأمر أبداً؟ قال: أقلني فوالله لا أعود. قال: لا أقالني الله إن أقلتك. هل تقرأ فاتحة الكتاب؟ قال: نعم. قال: فاقرأ، فقرأ: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٢ ـ ٥] قال: قف، علام استعنته؟ على أمرٍ بيده لا تستطيعه إلا به أو على أمرٍ في يدك أو بيدك؟ اذهبوا به فاقطعوا يديه، ورجليه،

واضربوا عنقه، واصلبوه»[١].

وهذه الرواية، وإن كان في سندها مقال[٢]، إلا إنها موافقة لمنهج السلف في مناقشة بدعة القدرية الأولى وإلزامهم إياهم. ولذا قال الإمام الشافعي رضي الله عنه: «ناظروا القدرية بالعلم؛ فإن أقروا به خُصموا، وإن أنكروا كفروا، فإن الله تعالى يعلم أن هذا مستطيع يفعل ما استطاعه فيثيبه، وهذا مستطيع لا يفعل ما استطاعه فيعذبه، فإنه إنما يعذبه لأنه لا يفعل مع القدرة، وقد علم الله منه ذلك، ومن لا يستطيع لا يأمره ولا يعذبه على ما لم يستطعه»[٣].



(١) كتاب السُّنَّة ـ لعبد الله بن أحمد (٢/ ٤٢٩ ـ ٤٣٠).
(٢) لأن مؤمل: صدوقٌ سيئ الحفظ.
(٣) شرح العقيدة الطحاوية (ص٣٠٢)، تأليف: صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي، طبعة، تحقيق: جماعة من العلماء، تخريج: ناصر الدين الألباني، طبعة دار السلام للطباعة والنشر التوزيع والترجمة (عن مطبوعة المكتب الإسلامي)، الطبعة المصرية الأولى، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.



المطلب الثاني

المعتزلة

وهم أيضاً «قدرية نفاة» إلا أنهم أقل انحرافاً من متقدميهم. وذلك أنهم يقرون بعلم الله السابق بأفعال العباد ولكنهم يزعمون أن أفعال العباد مقرورة لهم وواقعة منهم على سبيل الاستقلال لا التبعية لقدرة الله. قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهذه الدرجة من القدر ـ يقصد مرتبة المشيئة والخلق ـ يكذب بها عامة القدرية، الذين سماهم النبي ﷺ مجوس هذه الأمة»[1].

وسبب تسميتهم ـ أي: المعتزلة ـ بهذا الاسم كما ذكر عبد القاهر البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثم حدث في أيام الحسن البصري خلاف «واصل بن عطاء» الغزال في القدر وفي المنزلة بين المنزلتين وانضم إليه عمرو بن عبيد بن باب في بدعته فطردهما الحسن من مجلسه؛ فاعتزلا سارية من سواري مسجد البصرة. فقيل لهما ولأتباعهما: «معتزلة» لاعتزالهم قول الأئمة في دعواها أن الفاسق من أمة الإسلام لا مؤمن ولا كافر»[2].

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٠).

(٢) الفرق بين الفرق. البغدادي (ص٢١).

وهناك قصص أخرى تذكر في سبب التسمية[١]، لكن ما ذكرناه هو الأشهر والأرجح.

هذا وللمعتزلة بدعٌ أخرى غير بدعة القدر ليس هذا مقام ذكرها. ويتبين من سبب التسمية أن أول من أسس مذهبهم هو واصل بن عطاء البصري، ولد بالمدينة سنة ثمانين ومات في سنة ١٣١هـ.

وتبعه على مذهبه الباطل عمرو بن عبيد بن باب البصري المتوفى سنة ١٤٢هـ، ثم افترقت المعتزلة عشرين فرقة كل فرقة منها تكفر سائرها كما ذكر البغدادي[٢] مع كونهم اتفقوا على أصول ومسائل هي عمدة مذهبهم[٣].

وقد لقي مذهب المعتزلة رواجاً وانتشاراً بعد تبني الخلفاء العباسيين الثلاثة: المأمون والمعتصم والواثق له، وحملهم الناس عليه، وقمع ما سواه. كما حظي بعلماء صنفوا فيه المصنفات المطولة. إلا أن مذهبهم انحسر بعد ذلك. وقال أبو الحسن الخياط في كتابه «الانتصار»: «وليس أحدٌ يستحق اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة: التوحيد، والعدل، والوعد، والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر

(١) انظر: رسالة القضاء والقدر، د. عبد الرحمٰن المحمود ١٢٨ ـ ١٣٥.
(٢) الفرق بين الفرق. (ص١١٤).
(٣) الملل والنحل (ص٤٣ ـ ٤٦)، تأليف: أبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، طبعة: دار المعرفة.

بالمعروف والنهي عن المنكر، فإذا جمعت هذه الأصول فهو معتزلي»[١].

وكان منهجهم في الاستدلال على العقائد تحكيم العقل، وتقديمه على النقل، فما وافق العقل من النصوص قبلوه، وما خالفه ضعفوه أو حرفوه؛ فالنصوص الشرعية من كتابٍ وسُنَّة صحيحة في أحسن أحوالها عندهم بمنزلة الشهود الزائدين على النصاب، وإلا فهي نصوص لفظية لم تقصد حقائقها المعنوية.

وقد تبنى المعتزلة فكرة نفي القدر، وتلقوها أسلافهم من غلاة القدرية لكنهم قاموا بتهذيبها وطرح الشفاعة العظمى عنها، وهي إنكار الدرجة الأولى المتضمنة مرتبتي إثبات العلم والكتابة لله ﷻ. وأصروا على نفي الدرجة الثانية المتضمنة مرتبتي المشيئة والخلق لله تعالى، فأضافوهما إلى العبد على وجه الاستقلال وسلبوهما لله تعالى، فصدق عليهم وصف السلف لهم ـ كما صدق سلفهم بطريق الأولى ـ أنهم: (مجوس هذه الأمة) فكما أن الثنوية من المجوس تثبت للعالم خالقين أحدهما إله النور ويخلق الخير والآخر إلـٰه الظلمة ويخلق الشر، فقد أثبت المعتزلة ليس خالقَين اثنين فحسب، بل عدة خالقين بعدد الناس حيث جعلوا كل مكلفٍ يخلق فعل نفسه.

وعلى تعدد فرقهم ـ وقد عدَّها البغدادي اثنتين وعشرين

---

(١) عن كتاب: تاريخ المذاهب الإسلامية (ص١٢٦)، تأليف: محمد أبو زهرة، طبعة: دار الفكر العربي.

فرقة ـ[١] واختلاف أقوال متكلميهم إلا أنهم (اتفقوا على أن العبد قادرٌ خالقٌ لأفعاله خيرها وشرها. مستحقٌ على ما يفعله ثواباً وعقاباً في الدار الآخرة. والرب تعالى منزه أن يضاف إليه شرٌّ وظلمٌ وفعلٌ هو كفرٌ ومعصية؛ لأنه لو خلق الظلم لكان ظالماً، كما لو خلق العدل كان عادلاً)[٢].

حكاية مذهبهم من كتبهم[٣]:

قال عبد الجبار الهمذاني: «اتفق كل أهل العدل على أن أفعال العباد، من تصرفهم وقيامهم وقعودهم، حادثة من جهتهم، وأن الله ﷻ أقدرهم على ذلك، ولا فاعل لها ولا محدث سواهم، وأن من قال: إن الله سبحانه خالقها ومحدثها فقد عظم خطؤه»[٤]. ويسفر صراحة عن نسبة الخلق إلى العبد كما هو منسوبٌ إلى الله تعالى فيقول: «إن العبد قد يحدث الفعل بمقدار، كما أنه تعالى يحدث ذلك، فيجب أن يوصف بهذا الوصف. فإذا أثبت ذلك وكان عندهم ـ يشير إلى الجبرية الأشاعرة ـ أن الحركة المكتسبة مخلوقة، فيجب أن يكون لها خالق وخالقها قد يكون الإنسان، كما أن خالق الحركة

---

(١) انظر: الفرق بين الفرق (ص١١٤).

(٢) الملل والنحل (ص٤٥).

(٣) اعتمدت في هذه النقول على رسالة الشيخ: عبد الرحمٰن المحمود نظراً لعدم توفر المراجع لدي (ص٤٤).

(٤) المغني في أبواب العدل والتوحيد (٨/ ٣).

الضرورية هو الله تعالى»[١].

بل يصل الأمر بهم في الغلو في إثبات فاعلية العبد إلى حدٍّ يجعلونها مهيمنة على فعل الله، وفعل الله خاضعٌ لفعل العبد بنفسه ـ تعالى الله عما يقولون ـ فيقول: «يجوز أن يفنيَ فعل الله تعالى، الذي هو القدرة بفناء الحياة بأن يقتل نفسه. . . ويجوز أن يبطل فعل الغير للسكون بتحريك المحل»[٢].

ثم يبلغ بهم الأمر منتهاه إلى حد وصف العبد الحادث بالقدرة على الاختراع، وهو الوصف الذي يعتبره المتكلمون أخصّ أوصاف الإله. ويفسرون به معنى الإلوهية فيقول: «أن يكون القديم تعالى مخترعاً ومحدِثاً لم يثبت أنه مما يختص به ولا يشركه فيه غيره»[٣].

ويصف أبو المعالي الجويني هذا التدرج في الجرأة على الله تعالى من قِبَلِ المعتزلة فيقول: «واتفقت المعتزلة، ومن تابعهم من أهل الأهواء، على أن العباد موجدون لأفعالهم، مخترعون لها بقدرهم. واتفقوا أيضاً على أن الرب ـ تعالى عن قولهم ـ، لا يتصف بالاقتدار على مقدور العباد، كما لا يتصف العباد بالاقتدار على مقدور الرب تعالى. ثم المتقدمون منهم كانوا يمتنعون من تسمية العبد خالقاً لقرب عهدهم بإجماع السلف على أنه لا خالق إلا الله تعالى، ثم تجرأ المتأخرون

(١) المصدر السابق (٨/ ٢٨٣).
(٢) المصدر السابق (٨/ ٢٨٨).
(٣) المصدر السابق (٨/ ٢٩٨).

منهم وسموا العبد خالقاً على الحقيقة. وأبدع بعض المتأخرين ما فارق به ربقة الدين، فقالوا: العبد خالقٌ، والرب تعالى عن قول المبطلين لا يسمى خالقاً على الحقيقة»[(١)].

أدلة المعتزلة:

يختلف منهج المعتزلة في الاستدلال عن منهج أهل السُّنَّة والجماعة، وذلك أنهم يقدمون العقل على النقل في جميع قضايا الاعتقاد، فما أثبته العقل في نظرهم أثبتوه ولو خالف صريح الكتاب أو صحيح السُّنَّة، وما نفاه العقل نفوه حتى ولو أثبته صريح الكتاب أو صحيح السُّنَّة. فالعقل مقدمٌ على النقل مطلقاً. فإن وافق النقل العقل عندهم فلا يعدو أن يكون بمنزلة الشهود الزائدين على النصاب. ويقولون: «الأخبار قسمان: متواتر وآحاد؛ فالمتواتر ـ وإن كان قطعي السند ـ لكنه غير قطعي الدلالة، فإن الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين!! ولهذا قدحوا في دلالة القرآن على الصفات! قالوا: والآحاد لا تفيد العلم، ولا يحتج بها من جهة طريقها، ولا من جهة متنها! فسدوا على القلوب معرفة الرب تعالى وأسمائه وصفاته وأفعاله من جهة الرسول. وأحالوا الناس على قضايا وهمية، ومقدماتٍ خيالية،

---

(١) كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد (ص١٨٨)، تأليف: ركن الدين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، الملقب بإمام الحرمين، تحقيق: د. محمد يوسف موسى، علي عبد المنعم عبد الحميد: مكتبة الخانجي.

سموها قواطع عقلية، وبراهين يقينية وهي في التحقيق: ﴿كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿٣٩﴾ أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ۚ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ۗ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [النور: ٣٩ ـ ٤٠] ومن العجب أنهم قدموها على نصوص الوحي، وعزلوا لأجلها النصوص، فأقفرت قلوبهم من الاهتداء بالنصوص ولم يظفروا بالعقول الصحيحة المؤيدة بالفطر السليمة والنصوص النبوية. ولو حكَّموا نصوص الوحي لفازوا بالمعقول الصحيح الموافق للفطرة السليمة. بل كل فريقٍ من أرباب البدع يعرض النصوص على بدعته، وما ظنه معقولاً: فما وافقه قال: إنه محكم، وقبله واحتج به!! وما خالفه قال: إنه متشابهٌ ثم رده وسمَّى رده تفويضاً! أو حرفه وسمَّى تحريفه تأويلاً!! فلذلك اشتد إنكار أهل السُّنَّة عليهم»[1].

وعليه؛ فالخلاف بين أهل السُّنَّة والمعتزلة خلافٌ في المنهج أصلاً. ولا يشكل على هذا كون بعضهم يحتج أحياناً بالنصوص فإن «.. منهم من يذكرها ليبين موافقة السمع للعقل، ولإيناس الناس بها، لا للاعتماد عليها! والقرآن والحديث فيه عندهم بمنزلة الشهود الزائدين على النصاب!

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (ص٣٩٨ ـ ٣٩٩).

والمرد اللاحق بعسكر مستغنٍ عنهم! وبمنزلة من يتبع هواه واتفق أن الشرع ما يهواه!!»[(١)].

ومن أبشع الأمثلة على التطرف العقلي لدى المعتزلة ما يذكر عن شيخهم الثاني عمرو بن عبيد أنه قال: «إن كانت ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المَسَد: ١] في اللوح المحفوظ فما تعد منه على ابن آدم حجة، وروي له حديث ابن مسعود: حدثنا الصادق المصدوق: «**إِنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً**» ـ حتى قال: ـ «**فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بِرِزْقِهِ وَأَجَلِهِ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ**...» إلى آخره[(٢)]، فقال: لو سمعت الأعمش يرويه لكذبته، ولو سمعته من زيد بن وهب لما أجبته، ولو سمعته من ابن مسعود لما قبلته، ولو سمعته من رسول الله ﷺ لرددته، ولو سمعت الله يقول هذا لقلت: ما على هذا أخذت علينا الميثاق»[(٣)]، وهذا لا يحتاج إلى تعليق نسأل الله العافية.

وبعد هذه المقدمة في منهج المعتزلة في إثبات العقائد وطريقة الاستدلال نأخذ في عرض بعض أدلتهم العقلية ثم النقلية، ونتبع كل دليلٍ أو شبهةٍ بجوابها والرد عليها دفعاً للتكرار، وتقريباً للذهن:

---

(١) المصدر السابق (ص٥٩٠).
(٢) تقدم تخريجه.
(٣) عن: معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول (٢/ ٣٥٢)، تأليف: حافظ بن أحمد بن علي الحكمي طبعة: الإفتاء.

أولاً: الأدلة العقلية:

١ ـ (كيف يستقيم الحكم... بأن الله يعذب المكلفين على ذنوبهم وهو خلقها فيهم؟ فأين العدل في تعذيبهم على ما هو خالقه وفاعله فيهم؟)[(١)]، وهذه الشبهة أصل اعتزال المعتزلة، وبداية الشر الذي تشربته قلوبهم. ولم يزل ولا يزال المعتزلة يرددونها، ويتكئون عليها في كل مقام. قال الرسي ـ من علمائهم ـ: «فلو كان هو الفاعل لأعمالهم الخالق لها، لِمَ يخاطبهم، ولِمَ يعظهم، ولِمَ يلمهم على ما كان منهم من تقصير، ولم يمدحهم على ما كان منهم من جميل وحسن كما لم يخاطب المرضى فيقول: لم مرضتم؟ ويخاطب العميان فيقول: لِمَ عميتم؟»[(٢)]؛ ولهذا أطلقوا على مذهبهم في نفي القدر اسم «العدل» وزعموا أنه ما لم يكن العبد يخلق فعل نفسه وإلا لبطل الثواب والعقاب، ولكان الله تعالى ـ سبحانه ـ ظالماً جائراً.

والجواب على هذه الشبهة أن يقال:

لذلك جوابٌ مجمل وجوابٌ مفصل. وبيانه:

أولاً: ـ أن النصوص الصحيحة من القرآن والسُّنَّة أثبتت عموم خلق الله لجميع الأشياء بذواتها وصفاتها وحركاتها. كما

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (ص٤٩٧).

(٢) كتاب العدل والتوحيد، ونفي التشبيه عن الله الواحد الحميد. للقاسم بن إبراهيم الرسي (١/١١٨).

أن النصوص الصحيحة من القرآن والسُّنَّة رتبت الثواب والعقاب على فعل العبد الاختياري. ولا يمكن أن تجمع النصوص القطعية بين أمورٍ متناقضة. وأخبرنا الرب سبحانه بكمال عدله وانتفاء الظلم عنه سبحانه حتى مثقال الذرة. فيجب الصيرورة إلى ما دلت عليه النصوص واتهام من خالفها.

ثانياً: ـ (إن ما يبتلى به العبد من الذنوب الوجودية، وإن كانت خلقاً لله تعالى، فهي عقوبة له على ذنوبٍ قبلها، فالذنب يكسب الذنب، ومن عقاب السيئة السيئة بعدها. فالذنوب كالأمراض التي يورث بعضها بعضاً. يبقى أن يقال: فالكلام في الذنب الأول الجالب لما بعده من الذنوب؟ يقال: هو عقوبة أيضاً على عدم فعل ما خُلق له وفطر عليه، فإن الله سبحانه خلقه لعبادته وحده لا شريك له، وفطره على محبته وتأليهه، والإنابة إليه، كما قال تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًاۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَاۚ﴾ [الروم: ٣٠]، فلما لم يفعل ما خلق له وفطر عليه، من محبة الله وعبوديته والإنابة إليه عوقب على ذلك بأن زين له الشيطان ما يفعله من الشرك والمعاصي، فإنه صادف قلباً خالياً قابلاً للخير والشر، ولو كان فيه الخير الذي يمنع ضده لم يتمكن منه الشر، كما قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤]. . .

فإن قلتَ: فذلك العدم من خلقه فيه؟ قيل: هذا سؤال

فاسد، فإن العدم كاسمه لا يفتقر إلى تعلق التكوين والإحداث به. فإن عدم الفعل ليس أمراً وجودياً حتى يضاف إلى الفاعل. بل هو شرٌ محضٌ. والشر ليس إلى الله سبحانه كما قال ﷺ في حديث الاستفتاح: «**لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ**»[(١)] . . .

فإن قيل: فهل كان يمكنهم أن يأتوا بالإخلاص والإنابة والمحبة له وحده من غير أن يخلق ذلك في قلوبهم ويجعلهم مخلصين له منيبين له. محبين له؟ أمر ذلك محض جعله في قلوبهم وإلقائه فيها؟ قيل: لا. بل هو محض منته وفضله، وهو من أعظم الخير الذي هو بيده. . .

فإن قيل: فإذا لم يخلق ذلك في قلوبهم، ولم يوفقوا له، ولا سبيل لهم إليه بأنفسهم، عاد السؤال؟ وكان منعهم منه ظلماً. ولزمكم القول بأن العدل هو تصرف المالك في ملكه بما يشاء لا يسأل عما يفعل وهم يسألون؟ قيل: لا يكون سبحانه بمنعهم من ذلك ظالماً، وإنما يكون المانع ظالماً إذا منع غيره حقّاً لذلك الغير عليه. وهذا هو الذي حرمه الرب على نفسه، وأوجب على نفسه خلافه. وأما إذا منع غيره ما ليس بحقٍّ له، ـ بل هو محض فضله ومنته عليه ـ لم يكن ظالماً بمنعه، فمنع الحق ظلمٌ، ومنع الفضل والإحسان عدلٌ. وهو

---

(١) رواه مسلم (٧٧١) من حديث علي بن أبي طالب.

سبحانه العدل في منعه، كما هو المحسن المنان بعطائه...

وإذا قيل خلق الفعل مع العقوبة عليه ظلمٌ؟! كان بمنزلة أن يقال: خلق أكل السم ثم الموت به ظلم! فكما أن هذا سببٌ للموت، فهذا سببٌ للعقوبة، ولا ظلم فيها...)[(١)].

هذه بعض المناقشات الجارية بين أهل السُّنَّة والمعتزلة في هذا الباب. وهي سلسلة لا تنقطع من الأسئلة التي يولد بعضها بعضاً كعقدٍ انفرط نظامه فتتابعت حباته تساقطاً. وبه يتبين حكمة نهيه ﷺ عن الخوض في القدر بالمماراة والمجادلة. وأمره أن يتوجه العبد إلى العمل ويكف عن النظر في القدر. فإن الله قد فرغ من العباد. ولم يكن أهل السُّنَّة ليتعمقوا في هذه الدقائق لولا أن ذوي الشبهات ألجئوهم إلى ذلك، بإفسادهم عقائد الناس وتشكيكهم. فكان لا بد من مقارعة الحجة بالحجة ونقض الشبهة بالبينة، وقد كان بحمد الله.

قال الإمام الطحاوي رحمه الله: «وأصل القدر سر الله تعالى في خلقه، لم يطلع على ذلك ملك مقرب، ولا نبي مرسل، والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان، وسلم الحرمان، ودرجة الطغيان، فالحذر كل الحذر من ذلك نظراً وفكراً ووسوسةً فإن الله تعالى طوى علم القدر عن أنامه، ونهاهم عن

---

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية من (ص٤٩٧، ص٥٠٢) مختصراً.

مرامه. كما قال تعالى في كتابه: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣] فمن سأل: لم فعل؟ فقد ردَّ حكم الكتاب، ومن رد حكم الكتاب كان من الكافرين»[١].

ومن المناظرات العفوية التي جرت بين أهل السُّنَّة والمعتزلة هذه الحادثة:

«دخل عبد الجبار الهمذاني ـ أحد شيوخ المعتزلة ـ على الصاحب بن عباد وعنده أبو إسحاق الإسفراييني ـ أحد أئمة السُّنَّة ـ فلما رأى الأستاذ قال: سبحان من تنزه عن الفحشاء. فقال الأستاذ فوراً: سبحان من لا يقع في ملكه إلا ما يشاء. فقال القاضي: أرأيت إن منعني الهدى، وقضى علي بالردى أحسن إلي أم أساء؟ فقال الأستاذ: إن منعك ما هو لك فقد أساء، وإن منعك ما هو له فهو يختص برحمته من يشاء. فبهت القاضي»[٢].

فشأن المعتزلة شأن سائر أهل البدع يفرون من شيء فيقعون فيما هو شرٌّ منه. فهم فروا من وصف الله بالظلم والجور ـ حسب فهمهم ـ فوقعوا في وصفه بالعجز.

ومن طرائف ما ينكر في تصوير ذلك ما (روى عمرو بن الهيثم قال: خرجنا في سفينةٍ، وصحبنا فيها قدري ومجوسي،

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (ص٢٧٦).

(٢) انظر: شرح العقيدة الطحاوية بتحقيق الألباني (ص٢٧٨).

فقال القدري للمجوسي: أسلم، قال المجوسي: حتى يريد الله، فقال القدري: إن الله يريد ولكن الشيطان لا يريد، قال المجوسي: أراد الله وأراد الشيطان فكان ما أراد الشيطان! هذا شيطانٌ قويّ!! وفي رواية أخرى قال: فأنا مع أقواهما!!.

ووقف أعرابي على حلقة فيها عمرو بن عبيد، فقال: يا هؤلاء إن ناقتي سُرقت، فادعوا الله أن يردّها عليّ. فقال عمرو بن عبيد: اللَّهُمَّ إنك لم ترد أن تسرق ناقته فسرقت، فارددها عليه! فقال الأعرابي: لا حاجة لي في دعائك! قال: ولم؟ قال: أخاف... كما أراد أن لا تسرق فسرقت ـ أن يريد ردها فلا تُرد!!

وقال رجلٌ لأبي عصام القسطلاني: أرأيت إن منعني الهدى، وأوردني الضلال ثم عذبني، أيكون منصفاً؟ قال: إن يكن الهدى شيئاً هو له فله أن يعطيه من يشاء ويمنعه من يشاء)[1].

٢ ـ (إن هناك فرقاً بين الأمور الاختيارية، والأمور الاضطرارية، إذا نحن نفصل بين المحسن والمسيء، وبين حسن الوجه وقبيحه، فنحمد المحسن على إحسانه، ونذم المسيء على إساءته. ولا تجوز هذه الطريقة في حسن الوجه وقبيحه. فلولا أن أحدهما متعلقٌ بنا والآخر غير متعلق لما فصلنا بينهما).

(١) شرح الأصول الخمسة (ص٣٣٢).

والصواب: أن هذا تفريق صحيح دلَّ عليه الشرع والواقع الصريح، ولا خلاف فيه بين العقلاء. كما دلَّ الشرع أيضاً على ترتيب الثواب والعقاب على الأمور الاختيارية، وارتفاعهما في الأمور الاضطرارية، أو مع قيام مانع من موانع التكليف؛ كالنسيان، والإكراه، والجهل، ولكن هذه المقدمة لا تستلزم تلك النتيجة التي حتمتها عقول المعتزلة. فأين الدليل على أن الله تعالى غير خالقٍ لأفعال العباد التي فعلوها بمحض اختيارهم؟ وما المانع أن تكون أفعال العباد الاختيارية معلومة للرب سبحانه، مكتوبة عنده في أم الكتاب، واقعة من العباد بمشيئته وتكوينه وخلقه لها؟ ليس هناك ما يمنع في الحقيقة، وإنما هي محض توهمات، وسبق مقررات تقررت، وتأسست على غير هدى من الله، وأما كون أفعال العباد الاختيارية منغلقة بهم فنعم. ولكن هذا التعلق تابعٌ لتعلقها بقدر الله أصلاً.

٣ ـ (إن هذه التصرفات يجب وقوعها بحسب قصودنا ودواعينا، ويجب انتفاؤها بحسب كراهتنا وصارفنا مع سلامة الأحوال إما محققاً وإما مقدراً. فلولا أنها محتاجة إلينا، ومنغلقة بنا وإلا لما وجب ذلك فيها)[1].

---

(١) شرح الأصول الخمسة (ص٣٣٦).

والجواب عن هذه الشبهة أن نقول:

أن هذا الإيجاب غير مسلَّم شرعاً وحسّاً وواقعاً. فكم من عبد صح قصده وقوي داعيه وحيل بينه وبين مقصوده ومطلوبه. وكم من عبد بذل الغاية لصرف أمرٍ كره حصوله فوقع مع توفر أسباب اتقائه. وأما احترازهم بقولهم: مع سلامة الأحوال.. فلا يغني عنهم؛ لأن ما يسمونه سلامة الأحوال هو ذاته عين قدر الله ومشيئته، فكأنهم قالوا: إنه يجب وقوعها أو انتفاؤها إن كان الله أراد ذلك وقدره. لكنهم حادوا عن التعبير الصحيح إلى تعبيرٍ مصنوع تجنباً للوقوع فيما فروا منه، وإلا فإن كلامهم حجة عليهم. وأما وقوع تصرفات العبد من أفعال وتروك ـ مما قد وقع فعلاً ـ حسب قصودهم ودواعيهم أو كراهتهم وصوارفهم فهي سُنَّة الله التي جعلها في عباده. وهذا الاقتراف الواقع بين الإرادة والفعل لا يدل على نفي خلق الله لأفعال خلقه، كما لا يدل على أنهم الخالقون لها كما تقدم.

٤ ـ (لو كان الله سبحانه هو الفاعل لأفعالهم لاشتقت له منها الأسماء، وكان أولى بأسمائها منهم. إذ لا يعقل الناس على اختلاف لغاتهم وعاداتهم ودياناتهم قائماً إلا من فَعَل القيام، وآكلاً إلا من فَعَل الأكل، وسارقاً إلا من فعل السرقة، وهكذا جميع الأفعال لازمها ومتعديها...)[١].

---

(١) انظر: شفاء العليل (ص٢٥٩ ـ ٢٦٠) «باختصار».

الجواب:

(... هذا إنما يلزم.. الجبرية القائلين بأن العبد لم يفعل شيئاً البتة. وأما من قال: إن العبد فاعل لفعله حقيقة، والله خالقه وخالق آلات فعله الظاهرة والباطنة، فإنه إنما يشتق الأسماء لمن فعل تلك الأفعال، فهو القائم والقاعد والمصلي والسارق والزاني حقيقةً. فإن الفعل إذا قام بالفاعل عاد حكمه إليه، ولم يعد إلى غيره، واشتق له من اسم ولم يشتق لمن لم يقم به. فهاهنا أربعة أمور، أمران معنويان في النفي والإثبات، وأمران لفظيان فيهما. فلما قام الأكل والشرب والزنا والسرقة بالعبد عادت أحكام هذه الأفعال إليه. واشتقت له منها الأسماء، وامتنع عود أحكامها إلى الرب، واشتقاق أسمائها له، ولكن من أين يمنع هذا أن تكون معلومة للرب سبحانه مقدورة له مكوَّنة له، واقعة من العباد بقدرة ربهم وتكوينه؟... فإنه سبحانه خلق الألوان والطعوم والروائح والحركات في محالها ولم يشتق له منها اسم ولا عادت أحكامها إليه..)[1].

ثانياً: الأدلة النقلية:

١ ـ الآيات الدالة على إضافة الأعمال إلى العباد الواردة بأنواع الصيغ والتعبيرات مثل:

---

(١) شفاء العليل (ص٢٥٩).

أ ـ الاستطاعة: كقوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النساء: ٢٥].

ب ـ المشيئة: كقوله: ﴿لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾ [التكوير: ٢٨].

ت ـ الإرادة: كقوله: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩] في قصة الخضر.

د ـ الفعل، والكسب، والصنع... ونحوها: كقوله: (تفعلون) (يعملون) (تكسبون) (يصنعون)... هذه الإضافة إليهم تمنع إضافتها إلى الله تعالى.

والجواب على هذه الاستدلالات: أن يقال:

(إن أردت بمنع الإضافة إليه منع قيامها به ووصفه بها، وجري أحكامها عليه، واشتقاق الأسماء منه له فنعم، هي غير مضافة إليه بشيء من هذه الاعتبارات والوجوه. وإن أردت بعدم إضافتها إليه عدم إضافتها إلى علمه بها وقدرته عليها ومشيئته العامة وخلقه فهذا باطل. فإنها معلومة له سبحانه مقدورة له مخلوقة. وإضافتها إليهم لا تمنع هذه الإضافة؛ كالأموال فإنها مخلوقة له سبحانه وهي ملكه حقيقةً، قد أضافها إليهم...)(١).

كما أن ما ورد من إضافة المشيئة إليهم ورد أيضاً معلقاً بمشيئة الله تعالى؛ كقوله تعالى: ﴿لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾

(١) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (ص١٥٢).

وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨ ـ ٢٩] وأعمالهم فرعٌ من مشيئتهم والفرع تابعٌ للأصل في متعلقه.

٢ ـ (الآيات الدالة على ترتيب الجزاء على الأعمال: كقوله تعالى: ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧]، وقوله: ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [التوبة: ٨٢]، ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [التوبة: ٩٥]، ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزُّخرُف: ٧٢]. ونحوها... قالوا: والجزاء مرتب على الأعمال ترتب العوض فلم يكونوا خالقين لأفعالهم حقيقة لكان هذا الكلام كذباً.

فالجواب:

(إن الباء التي في النفي غير الباء التي في الإثبات، فالمنفي في قوله ﷺ: «**لن يدخل الجنة أحدٌ بعمله**» باء العِوَض. وهو أن يكون العمل كالثمن لدخول الرجل إلى الجنة، كما زعمت المعتزلة أن العامل مستحقٌّ دخول الجنة على ربه بعمله! بل ذلك برحمة الله وفضله. والباء التي في قوله: ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧] وغيرها باء السبب؛ أي: بسبب عملكم، والله تعالى هو خالق الأسباب والمسببات، فرجع الكل إلى محض فضل الله ورحمته)[١].

(١) شرح العقيدة الطحاوية (ص٤٩٥).

٣ ـ قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]. فدلت الآية على خالِقِين الله أحسنهم خلقاً.

والصواب:

أن معنى الآية: أحسن المصورين؛ أي: المقدرين؛ فإن الخلق يذكر ويراد به التقدير. وهو المراد هنا، بدليل قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد: ١٦] ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزُّمَر: ٦٢]؛ أي: الله خالق كل شيءٍ مخلوق، فدخلت أفعال العباد في عموم: كل[1]. وقال الطبري رحمه الله في تفسيرها: «وأولى القولين في ذلك بالصواب قول مجاهد قال: يصنعون ويصنع الله والله خير الصانعين ـ لأن العرب تسمي كل صانعٍ خالقاً؛ ومنه قول زهير:

ولأنت تفري ما خلقت وبعـ ض القوم يخلقُ ثم لا يفري

ويروى:

ولأنت تخلقُ ما فريت وبعـ ض القوم يخلق ثم لا يفري[2]

٤ ـ الآيات الدالة على أن أفعال الله تعالى منزهة عن أن تكون مثل أفعال المخلوقين من التفاوت والاختلاف؛ كقوله تعالى: ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلۡقِ ٱلرَّحۡمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٖ﴾ [المُلك: ٣]. وهذا عامٌّ، وأفعال العباد فيها التوحيد والتشبيه والتثليث والإيمان

---

(١) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية (ص٤٩٦).
(٢) جامع البيان (١٨/ ١١).

والكفر، والسفه والباطل. ولا تفاوت أعظم من ذلك، فيجب أن يدل على أنه ليس من خلقه تعالى[1].

والجواب على ذلك من وجوه:

- (**أقربها**) - أن هذه الجملة وردت في سياق خلق السماوات والأرض، كما قال تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [المُلك: ٣]. وإن كان يمكن أن يشمل غير ذلك.

الثاني: أن التفاوت الذي نفى الله رؤيته في خلقه غير التفاوت الذي عناه المعتزلة. فلا بد من تحرير محل النزاع.

قال ابن حزم: «وأما قوله تعالى: ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾ [المُلك: ٣] فلا حجة لهم في هذا أيضاً؛ لأن التفاوت المعهود هو: ما نافر النفوس وخرج عن المعهود. فنحن نسمي الصورة المضطربة بأن فيها تفاوتاً، فليس هذا التفاوت الذي نفاه الله تعالى عن خلقه، فإذاً ليس هو الذي يسميه الناس تفاوتاً فلم يبق إلا التفاوت الذي نفاه الله تعالى عما خلق هو شيءٌ غير موجود فيه البتة. لأنه لو وجد في خلق الله تفاوت. لكذب قول الله ﷻ: (ما ترى في خلق الرحمٰن من تفاوت) ولا يكذّب الله تعالى إلا كافر. فبطل ظن

(١) انظر: متشابه القرآن (ص٦٦١).

المعتزلة أن الكفر والظلم والكذب والجور تفاوت؛. لأن كل ذلك موجودٌ في خلق الله ﷻ مرئيٌّ فيه، مشاهد بالعيان فيه، فبطل احتجاجهم والحمد لله رب العالمين»[(١)].

وكلامه رحمه الله في تحديد معنى «التفاوت» في الآية جيد. إلا أنه ما بعده كلامٌ مجمل يحتاج إلى تفصيل: وذلك أن ما يصدر من العباد من ظلم وجور وكذبٍ ونحوه، مع كونه داخلاً في عموم قدر الله تعالى إلا أنه بحسب صدوره منهم يوصف بأنه خللٌ وتفاوت، وبحسب وقوعه من جهة الرب تعالى فليس بخللٍ ولا تفاوت، بل هو عين الحكمة، ويترتب عليه من المصالح العظيمة من معرفة الله تعالى بأسمائه وصفاته، وقيام الجهاد في سبيل الله تعالى، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والحب في الله، والبغض في الله، والتوبة، والاستغفار، ونحوها ما لا يتحقق إلا بتقدير هذه الأمور المكروهة لله شرعاً المرادة له قدراً.

فهذه الأمور المتقابلة من خيرٍ وشر وإيمانٍ وكفر وطاعةٍ ومعصية ولذةٍ وألم، هو مقتضى سُنَّة الله تعالى، فليس خللاً بل هو التناسب والتكامل الذي تحصل به تلك المصالح.

٥ ـ واستدلوا بقول الله تعالى: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٣/ ٦٧ ـ ٦٨)، تأليف: أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، طبعة: دار المعرفة.

شَيْءٍ﴾ [النمل: ٨٨]، وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًاۚ﴾ [ص: ٢٧]. ونحوهما.

والجواب عنهما كسابقتهما:

فالإتقان في صنع الله في عموم قدره لجميع المصنوعات حاصل لا ريب، وإن كان صدور الآثام من العباد لا يوصف بالإتقان من جهتهم كما سبق. وكذلك الباطل الذي نفاه الله عن خلقه السماء والأرض وما بينهما منتفٍ لا ريب بالنظر إلى عموم قدره وحكمته سبحانه. وإن كان ما يقع من آحاد الجرائم والآثام وأفرادها من العباد باطل ولا شك من جهتهم.

فأمثال الآيات: من نظر إليها من جهة العباد وشهد الحقيقة الشرعية فقط وقع في إنكار القدر والغلو في فاعلية العبد كما وقع المعتزلة. ومن نظر إليها من جهة الرب وشهد الحقيقة الكونية فقط وقع في الجبر والتفريط في فعل العبد. كما وقع للجبرية من غلاة الصوفية. ومن شهد الحقيقتين الكونية والشرعية عرف مقاصد النصوص وحملها على مراد الله تعالى، ومراد نبيه ﷺ. وهذه طريقة أهل السُّنَّة والجماعة والله المستعان.

٦ ـ استدلوا بقوله تعالى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾ [غافر: ٣١].

قال القاضي عبد الجبار: «ووجه الاستدلال به هو أن قوله ظلماً نكرة، والنكرة في النفي تعم، فظاهر الآية يقتضي

أنه تعالى لا يريد شيئاً مما وقع عليه اسم الظلم، فصار ذلك بمنزلة قول القائل: ما رأيت رجلاً، فكما أن ظاهره يقتضي أنه لم ير أحداً ممن يقع عليه اسم الرجل كذلك في مسألتنا.

فإن قيل: أكثر ما في هذا أنه تعالى لا يريد أن يظلم العباد، فمن أين أنه لا يريد أن يتظالموا، قلنا: من حيث أن الآية عامة في سائر ما يقع عليه اسم الظلم، فيجب القضاء بأنه لا يريد شيئاً منه»[١].

والجواب عن ذلك: هو ذات الجواب عن الشبهة الأولى من شبهاتهم العقلية[٢].

(فليس ما كان من بني آدم ظلماً وقبيحاً يكون منه ظلماً وقبيحاً... فإن ذلك تمثيل الله بخلقه! وقياس له عليهم! وهو الرب الغني القادر، وهم العباد الفقراء المقهورون)[٣].

وأما ما أورده على نفسه وأجاب عنه بما يؤيد بدعته من أنه سبحانه لم يرده أصلاً رغم وقوعه ففرعٌ عن أصلٍ فاسد. فنقول: إن التظالم الواقع بين العباد لا ريب أنه حاصل بإرادة الله الكونية مع أنه سبحانه قد نهى عنه بإرادته الشرعية، كما في الحديث القدسي: «**يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى**

(١) شرح الأصول الخمسة (ص٤٥٩ ـ ٤٦٠).
(٢) وسيأتي بيان ذلك.
(٣) شرح العقيدة الطحاوية (ص٥٠٧).

نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّماً، فَلَا تَظَالَمُوا»[(١)]، وحصول هذا التظالم بين خلقه ليس مقصوداً لذاته بل هو مقصودٌ لغيره من المصالح والحكم كما تقدم. ثم إن مظالم العباد لا تذهب بذهاب أصحابها ولا تضيع حقوق المظلومين من ظالميهم، بل إن الله تعالى يرد المظالم، ويقتص للمظلوم يوم القيامة. قال تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَۚ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [إبراهيم: ٤٢]. فلم يبق للمعتزلة مستمسك بهذه الآيات ونحوها لدفع إثبات قدر الله السابق. والحمد لله.

٧ ـ استدلوا بقوله تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَۚ﴾ [النساء: ٧٩]. فأثبتت فعل العبد وجعلته قسيماً لفعل الله.

والجواب: إن هذه الآية مما استدل به الفريقان: القدرية، والجبرية. وكلاهما أخطأ في الاستدلال بها وذلك:

(أن الحسنات والسيئات في الآية ليس المراد بها الطاعات والمعاصي التي هي فعل العبد الاختياري، وهذا وهمٌ محضٌ في الآية، وإنما المراد بها النعم والمصائب... وقد يقال: إن المعنيين جميعاً مرادان، باعتبار أن ما يوفقه الله من الطاعات فهو نعمةٌ في حقه أصابته من الله، كما قال: ﴿وَمَا

---

(١) تقدم تخريجه.

بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]. فهذا يدخل فيه نعم الدين والدنيا، وما يقع منه من المعصية فهو مصيبة أصابته من الله وإن كان سببها منه. والذي يوضح ذلك أن الله سبحانه إذا جعل السيئة هي الجزاء على المعصية من نفس العبد بقوله: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]. فالعمل الذي أوجب الجزاء أولى أن يكون من نفسه. ولا ينافي ذلك أن يكون الجميع من الله قضاءً وقدراً، ولكن هو من الله عدلٌ وحكمة ومصلحة وحسن. ومن العبد سيئةٌ وقبيح. وقد رُوي عن ابن عباس أنه كان يقرؤها: (وما أصابك من سيئة فمن نفسك وأنا قدرتها عليك) وهذه القراءة زيادة بيان، وإلا فقد دلَّ قوله قبل ذلك: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨]، على القضاء السابق والقدر النافذ... وعلى هذا فيكون النوعان من السيئات أعني: المصائب والمعايب من نفس الإنسان. وكلاهما بقدر الله، فشر النفس هو الذي أوجب هذا وهذا»[(١)].

٨ ـ واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

قال القاضي عبد الجبار: «هذه اللام لام الغرض والإرادة فكأنه قال: ما خلقهم وأردت منهم إلا العبادة»[(٢)]؛ أي: أنها لام التعليل أو لام كي.

---

(١) انظر: شفاء العليل. من (ص٢٦٩ ـ ٢٧٣) مختصراً.
(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة (ص٤٦٠).

والجواب: هو أننا نسلم أن هذه اللام لام الغرض والتعليل لإرادة خلق الله للجن والإنس. ولكن الإرادة نوعان ـ كما تقدم ـ: كونية لا بد من وقوعها. وشرعية قد تقع وقد لا تقع. وهي هنا إرادة شرعية.

فالمعتزلة خلطوا بين النوعين فاشتبه الأمر عليهم فاتبعوا ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله.

قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الآية: إلا لآمرهم أن يعبدوني، وأدعوهم إلى عبادتي. وقال مجاهد: إلا لآمرهم وأنهاهم، واختاره الزجاج وشيخ الإسلام (. . . ويدل على هذا قوله: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦]. قال الشافعي: لا يؤمر ولا ينهى. وقوله: ﴿قُلْ مَا يَعْبَؤُا۟ بِكُمْ رَبِّى لَوْلَا دُعَآؤُكُمْ﴾ [الفرقان: ٧٧]؛ أي: لولا عبادتكم. وقد قال في القرآن في غير موضع: ﴿ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ﴾ وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١].

فقد أمرهم بما خلقوا له، وأرسل الرسل إلى الجن والإنس بذلك، وهذا المعنى هو الذي قصد بالآية قطعاً. وهو الذي يفهمه جماهير المسلمين، ويحتجون بالآية عليه. . .

وهذه الآية تشبه قوله تعالى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]. وقوله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٦٤]، ثم قد يطاع وقد يعصى. وكذلك ما خلقهم إلا للعبادة. ثم قد يعبدون وقد لا

يعبدون. وهو سبحانه لم يقل: إنه فعل الأول وهو خلقهم ليفعل بهم كلهم الثاني وهو عبادته، ولكن ذكر الأول ليفعلوا هم الثاني، فيكونوا هم الفاعلين له، فيحصل لهم بفعله سعادتهم. ويحصل ما يحبه ويرضاه منهم ولهم»[(١)].

وهكذا ضل المعتزلة في بيداء علم الكلام، وتهوكوا في دياجيره بغير نورٍ من الله ولا كتابٍ منير، هانت عليهم النصوص فردوها وأوَّلوها فتارةً يضعون الصحيح، وتارةً يقولون: حديث آحاد فلا يستدل به في مسائل الاعتقاد، وتارة يلوون عنق النص ليّاً. وقدموا عقولهم البشرية على الكتاب والسُّنَّة فصاروا إلى ما صاروا إليه. ووجدوا مرارة الندم، وضياع الجهد في أواخر أعمارهم. ونعوذ بالله من الخذلان.



(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٥٦).



المطلب الثالث

الجبرية الغلاة

(الجبر هو نفي الفعل حقيقة عن العبد، وإضافته إلى الرب تعالى)[١].

والجبرية: هم القائلون أن العبد ليس له قدرة، ولا اختيار، ولا مشيئة، بل حركاته اضطرارية كحركات المرتعش، وتقلب الريشة في مهب الريح، لا تنسب إليه الأعمال إلا على سبيل التجوز، لا الحقيقة.

أما ابتداء ظهور هذه البدعة، فليس فيه حدٌّ بيِّن، أو حادثة معينة. وقد كان المشركون في الجاهلية يتذرعون بقدر الله في تسويغ شركهم، ومعاصيهم. ولما ظهر مذهب «القدرية النفاة»، ظهرت «الجبرية»، كرد فعلٍ لذلك الانحراف.

على أن اشتهار مذهب الجبرية، كان على يد «الجهم بن صفوان».

يقول محمد أبو زهرة: «وقد خاض المؤرخون في بيان أول من تكلم بهذه النحلة، وأكثروا، واعتقدوا أن النحلة التي

(١) الملل والنحل (ص٨٥).

تصير مذهباً، من الصعب تعرف أول من نطق بها، ولذا يصعب أن نعين مبدأ لهذه الفكرة، أو أن نذكر أول من قالها، ولكننا نجزم بأن القول بالجبر شاع في أول العصر الأموي، وكثر، حتى صار مذهباً في آخره»[١].

ثم ساق نص رسالتين:

ـ **إحداهما**: لعبد الله بن عباس رضي الله عنهما، يرد بها على جبرية أهل الشام.

ـ **والأخرى**: للحسن البصري[٢]، يرد بها على قدرية من أهل البصرة. وهاتان الرسالتان ـ على فرض صحتهما ـ تدلان على تقدم القول بالجبر، بل وانتشاره في زمن الصحابة، والتابعين، والله أعلم.

حكاية مذهبهم:

صنَّف الشهرستاني الجبرية إلى ثلاثة أصناف فقال: «والجبرية أصناف؛ فالجبرية الخالصة: هي التي لا تثبت للعبد فعلاً، ولا قدرة على الفعل أصلاً. والجبرية المتوسطة: هي

---

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية (ص١٠٤).

(٢) نبه د. عبد الرحمٰن المحمود على سهو وقع لأبي زهرة حيث نسب الرسالة الثانية إلى الحسن البصري ـ كما هو مثبت أعلاه ـ والصحيح أنها منسوبة إلى الحسن بن علي رضي الله عنهما. وذلك بالرجوع إلى مصدر أبي زهرة «المنية والأمل» للمرتضي. وغيره من المصادر. انظر: القضاء والقدر (ص١٥٩ حاشية ١).

التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة أصلاً. فأما من أثبت للقدرة الحادثة أثراً ما، في الفعل، وسمى ذلك كسباً فليس بجبري»[١].

ثم حكى، مذهب جهم بن صفوان فقال: «إن الإنسان لا يقدر على شيء، ولا يوصف بالاستطاعة، وإنما هو مجبور في أفعاله؛ لا قدرة له ولا إرادة، ولا اختيار، وإنما يخلق الله تعالى الأفعال فيه على حسب ما يخلق في سائر الجمادات، وتنسب إليه الأفعال مجازاً كما تنسب إلى الجمادات، كما يقال: أثمرت الشجرة، وجرى الماء، وتحرك الحجر، وطلعت الشمس، وغربت، وتغيمت السماء، وأمطرت، واهتزت الأرض، وأنبتت، إلى غير ذلك. والثواب، والعقاب جبر، كما أن الأفعال كلها جبر. قال: وإذا ثبت الجبر، فالتكليف أيضاً، كان جبراً»[٢].

وحكاه ابن القيم، رَحِمَهُ اللهُ، بقوله: «وقالت طائفة أخرى، وهم جهم وأتباعه: إن القادر على الحقيقة هو الله وحده، وهو الفاعل حقّاً. ومن سواه ليس بفاعلٍ على الحقيقة، ولا كاسبٍ أصلاً. بل هو مضطرٌ إلى جميع ما فيه من حركة، وسكون. وقول القائل: قام، وقعد، وأكل، وشرب، مجازٌ، بمنزلة مات، وكبر، ووقع، وطلعت الشمس، وغربت. وهذا قول

---

(١) الملل والنحل (ص٨٥). (٢) الملل والنحل (ص٨٧).

الجبرية الغلاة»[١].

وقال البغدادي عن الجهم: «وقال: لا فعل، ولا عمل لأحدٍ غير الله تعالى. وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز، كما يقال: زالت الشمس، ودارت الرحى. من غير أن يكونا فاعلين، أو مستطيعين لما وصفتا به»[٢].

أدلة الجبرية:

أولاً: الأدلة العقلية:

١ ـ ما حكاه عنهم ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ: «لما كان الله تعالى فعَّالاً، وكان لا يشبهه شيءٌ من خلقه، وجب ألا يكون أحدٌ فعَّالاً غيره. وقالوا أيضاً: إضافة الفعل إلى الإنسان إنما هو كما تقول: مات زيدٌ، وإنما أماته الله، وقام البناء، وإنما أقامه الله»[٣].

وهذه شبهة مركبة من مسألتين، وهما: نفي الفعل عن العبد، وأن الإضافة إليه ليست حقيقية.

وقد أجاب ابن حزم، عن الأولى، بقوله: «وأما احتجاجهم بأن الله تعالى لما كان فعَّالاً وجب أن لا يكون فعَّالٌ غيره فخطأ من القول لوجوه:

أحدها: أن النص قد ورد بأن للإنسان أفعالاً وأعمالاً.

---

(١) شفاء العليل (ص٩٣ ـ ٩٤). (٢) الفرق بين الفرق (ص٢١١).
(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٣/ ٢٣).

قال تعالى: ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٩]. فأثبت الله لهم الفعل وكذلك نقول أن الإنسان يصنع لأن النص قد جاء بذلك. ولولا النص ما أطلقنا شيئاً من هذا... ومنها أن الاشتراك في الأسماء لا يقع من أجل التشابه. ألا ترى أنك تقول: الله الحي، والإنسان حي، والإنسان حليم، كريم، عليم. والله تعالى حليمٌ، كريمٌ، عليم، فليس هذا يوجب اشتباهاً بلا خلاف»[1].

وأجاب عن المسألة الثانية بالنص والحس واللغة والعقل فقال: «خطأ هذه المقالة ظاهر بالحس، والنص، وباللغة التي خاطبنا الله تعالى بها، وبها نتفاهم. فأما النص؛ فإن الله ﷻ قال في غير موضع من القرآن: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧]، ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢]، ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥] فنصَّ تعالى على أننا نعمل، ونفعل، ونصنع. وأما الحس، فإن الحواس، وبضرورة العقل، وببديهية، علمنا يقيناً علماً، لا يخالج فيه الشك، أن بين الصحيح الجوارح وبين من لا صحة بجوارحه فرقاً لائحاً لجوارحه؛ لأن الصحيح الجوارح يفعل القيام، والقعود، وسائر الحركات مختاراً لها دون مانع. والذي لا صحة لجوارحه لو رام ذلك جهده لم يفعله أصلاً، ولا بيان أبين من هذا الفرق.

---

(١) المرجع السابق (٣/ ٢٤، ٢٥) «مختصراً».

والمجبَر في اللغة: هو الذي يقع الفعل منه بخلاف اختياره وقصده. فأما من وقع فعله باختياره وقصده، فلا يسمى في اللغة مجبَراً. وإجماع الأمة كلها على: لا حول ولا قوة إلا بالله، مبطل قول المجبرة، وموجب أن لنا حولاً وقوةً، ولكن لم يكن لنا ذلك إلا بالله تعالى. ولو كان ما ذهب إليه الجهمية لكان القول: لا حول ولا قوة إلا بالله، لا معنى له. وكذلك قوله تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨ ـ ٢٩]، فنصَّ تعالى على أن لنا مشيئة، إلا أنها لا تكون منا إلا أن يشاء الله كونها»[١].

٢ ـ وقريبٌ من الشبهة السابقة قولهم: «القول بالجبر لازم لصحة التوحيد، ولا يستقيم التوحيد إلا به؛ لأنا إن لم نقل بالجبر أثبتنا فاعلاً للحوادث مع الله إن شاء فعل، وإن شاء لم يفعل، وهذا شرك ظاهر لا يخلص منه إلا القول بالجبر»[٢].

والجواب عن مسألة فاعلية العبد: تقدم في كلام ابن حزم آنفاً. والمقصود هنا نقض قولهم أن القول بالجبر لازمٌ لصحة التوحيد.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «والتوحيد معنىً ينتظم من إثبات الإلهية، وإثبات العبودية، فرفعتَ معنى الإلهية بإنكار كونه

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٣/ ٢٣).
(٢) عن شفاء العليل (ص٢٢٨).

محبوباً مودوداً، تتنافس القلوب في محبته وإرادة وجهه، والشوق إلى لقائه، ورفعتَ حقيقةَ العبودية بإنكار كون العبد فاعلاً وعابداً ومحبّاً. فإن هذا كله مجاز لا حقيقة له عندك. فضاع التوحيد بين الجبر وإنكار محبته، وإرادة وجهه...»(١)
فالجبر إذاً منافٍ للتوحيد. فضلاً عن منافاته للشرع وهذا ظاهراً جدّاً.

ثانياً: الأدلة النقلية:

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ ۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ﴾ [النساء: ٧٨].

والجواب عنها: تقدم في الجواب على المعتزلة باستدلالهم بالآية بعدها وهي: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ۚ﴾ [النساء: ٧٩].

وقد حمل الجبرية قوله: ﴿فَمِن نَّفْسِكَ ۚ﴾، محامل متعسفة، متكلفة، يأباها السياق؛ كقولهم: «في الكلام استفهام مقدر، تقديره: أفمن نفسك؟ فهو إنكار لا إثبات! وقرأها بعضهم: «فمَن نفسك؟» بفتح الميم ورفع نفسك؛ أي: من أنت حتى تفعلها. قال: ولا بد من تأويل الآية، وإلا ناقض قوله في الآية قبلها... فأخبر أن الحسنات جميعاً من عنده لا من عند العبد»(٢).

---

(١) المصدر السابق (ص٢٣٩).
(٢) انظر: شفاء العليل (ص٢٦٩).

وقد تقدم أن سبب غلطهم هو تفسيرهم الحسنات والسيئات بالطاعات والمعاصي.

والصواب أن المراد بها: النعم والمصائب. وهذا بيِّنٌ في سياق الآية فإنها تصف حال المنافقين الذين إذا أصابتهم مصيبة من هزيمةٍ وذل وقحطٍ ونحوه تطيروا بالمؤمنين وبالرسول ﷺ بسبب الدين الذي جاء به. وإذا نالهم حسنة من رزق، ونصر، وسلامة، وخصب، ونحوها قالوا: هذا من عند الله.

قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن ينلهم رخاءٌ وظفر وفتح ويصيبوا غنيمةً، يقولوا: هذه من عند الله؛ يعني: من قِبَل الله ومن تقديره. وإن تصبهم سيئة، يقول: وإن تنلهم شدةٌ من عيش، وهزيمة من عدو، وجراحٍ وألم، يقولوا لك: يا محمد: هذه من عندك بخطئك التدبير، وإنما هذا خبرٌ من الله تعالى ذكره عن الذين قال فيهم لنبيِّه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوٓا۟ أَيْدِيَكُمْ﴾ [النساء: ٧٧]»[١] وهذا محل إجماع من السلف في تفسير الحسنة والسيئة، كما ذكره ابن القيم[٢].

٢ ـ قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ۚ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ۚ﴾ [الأنفال: ١٧].

والجواب: أنهم (لم يفهموا مراد الآية، وليست من هذا الباب، فإن هذا خطابٌ لهم في وقعة بدر حيث أنزل الله

---

(١) جامع البيان: (٥/ ١٧٤).
(٢) شفاء العليل (ص٢٧٠).

سبحانه ملائكته فقتلوا أعداءه، فلم يفرد المسلمون بقتلهم بل الملائكة. وأما رميه ﷺ: فمقدوره كان هو الحذف والإلقاء. وأما إيصال ما رمى به إلى وجوه العدو مع البعد، وإيصال ذلك إلى وجوه جميعهم فلم يكن من فعله، ولكنه فعل الله وحده. فالرمي يراد به الرمي والإيصال. فأثبت له الحذف بقوله: ﴿إِذْ رَمَيْتَ﴾ [الأنفال: ١٧]

ونفى عنه الإيصال بقوله: ﴿وَمَا رَمَيْتَ﴾ [الأنفال: ١٧][(١)].

وقال شيخ الإسلام: «إن قوله: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ [الأنفال: ١٧] لم يُرد به أن فعل العبد هو فعل الله تعالى ـ كما تظنه طائفةٌ من الغالطين ـ فإن ذلك لو كان صحيحاً لكان ينبغي أن يقال لكل أحد، حتى يقال للماشي: وما مشيتَ إذ مشيتَ ولكن الله مشى، ويقال للراكب: وما ركبتَ إذ ركبتَ ولكن الله ركب، ويقال للمتكلم: وما تكلمتَ إذ تكلمتَ ولكن الله تكلم، ويقال مثل ذلك للآكل والشارب، والصائم والمصلي، ونحو ذلك. وطرد ذلك يستلزم أن يقال للكافر: ما كفرتَ إذ كفرتَ، ولكن الله كفر، ويقال للكاذب: وما كذبتَ إذ كذبتَ ولكن الله كذب. ومن قال مثل هذا فهو كافر ملحد خارج عن العقل والدين. ولكن معنى الآية أن النبي ﷺ يوم بدرٍ رماهم، ولم يكن في قدرته أن يوصل الرمي إلى جميعهم. فإنه إذ رماهم بالتراب وقال: «**شاهت الوجوه**» لم يكن في قدرته أن يوصل

---

(١) شفاء العليل (ص١٠٧ ـ ١٠٨).

ذلك إليهم كلهم، فالله تعالى أوصل ذلك الرمي إليهم كلهم بقدرته. يقول: وما أوصلت إذ حذفت ولكن الله أوصل. فالرمي الذي أثبته الله له ليس هو الرمي الذي نفاه عنه. فإن هذا مستلزم للجمع بين النقيضين، بل نفى عنه الإيصال والتبليغ، وأثبت له الحذف والإلقاء...»[١].

٣ ـ استدلوا بآيات: الطبع، والختم، والقفل، والغل، والسد، والغشاوة، والحائل، ونحوها. مثل: ﴿وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٥]، ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ [البقرة: ٧]، ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤]، ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ أَغْلَٰلًا فَهِىَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ فَهُم مُّقْمَحُونَ ﴿٨﴾ وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَٰهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [يس: ٨ ـ ٩] وغيرها من الآيات فـ(زعمت الجبرية أن الله أكرهها على ذلك وقهرها عليه وأجبرها، من غير فعل منها ولا إرادة، ولا اختيار ولا كسب البتة)[٢].

والجواب عن استدلال الجبرية بهذه الآيات: هو أننا نمنع أن يكون الله (حال بينها وبين الهدى ابتداءً من غير ذنبٍ، ولا سببٍ من العبد يقتضي ذلك. بل أمره وحال مع أمره بينه وبين الهدى، فلم ييسر إليه سبيلاً، ولا أعطاه عليه قدرة ولا

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٣٣١، ٣٣٢).

(٢) عن شفاء العليل (ص١٤٩).

مكنةً منه بوجه)[1]، فهذا ممتنع على عدله سبحانه. ولو وقع من سيدٍ لعبده بأن أمره بعمل ثم قيد يديه ورجليه بالقيود الثقال ثم عاقبه على ترك العمل لعد ذلك ظلماً بإجماع العقلاء، فكيف ينسب إلى الرب سبحانه مع كمال صفاته من عدلٍ وغنىً وحكمة ورحمة؟

(وأما صحته فإنه سبحانه جعل ذلك عقوبةً لهم وجزاءً على كفرهم وإعراضهم عن الحق بعد أن عرفوه، كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡۚ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾ [الصف: ٥]، وقال: ﴿كَلَّاۖ بَلۡۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤]، وقال: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفۡـِٔدَتَهُمۡ وَأَبۡصَٰرَهُمۡ كَمَا لَمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَنَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠]، وقال: ﴿ثُمَّ ٱنصَرَفُواْۚ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم﴾ [التوبة: ١٢٧]...

فإنه سبحانه يعاقب على الضلال المقدور بإضلالٍ بعده، ويثيب على الهدى بهدىً بعده، كما يعاقب على السيئة بسيئة مثلها ويثيب على الحسنة بحسنةٍ مثلها)[2].

٤ ـ استدلال غلاة الجبرية بالآيات الواردة في حق «أبي لهب» على أن الأمر الممتنع لذاته واقعٌ في الشريعة. بدليل أن الله أمر أبا لهب بأن يؤمن بما يستلزم عدم الإيمان.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر: شفاء العليل (ص١٥٠ ـ ١٥١) باختصار.

وأجاب شيخ الإسلام بقوله:

«هذا القول خلاف ما أجمع عليه أئمة الإسلام؛ كالأئمة الأربعة وغيرهم، وأئمة الحديث والتصوف وغيرهم، وخلاف ما أجمع عليه أئمة الكلام من أهل النفي والإثبات...

واحتجاجهم بقصة أبي لهب حجة باطلة؛ فإن الله أمر أبا لهب بالإيمان قبل أن تنزل السورة، فلما أصر وعاند استحق الوعيد، كما استحق قوم نوح حين قيل لهم: ﴿أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ﴾ [هود: ٣٦]. وحين استحق الوعيد، أخبر الله بالوعيد الذي يلحقه، ولم يكن حينئذٍ مأموراً أمراً يطلب به منه ذلك، والشريعة طافحة بأن الأفعال المأمور بها مشروطة بالاستقامة والقدرة»(١).

٥ ـ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ الدِّيلِيِّ، قَالَ: قَالَ لِي عِمْرَانُ بْنُ الْحُصَيْنِ: أَرَأَيْتَ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ الْيَوْمَ وَيَكْدَحُونَ فِيهِ، أَشَيْءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ وَمَضَى عَلَيْهِمْ مِنْ قَدَرِ مَا سَبَقَ؟ أَوْ فِيمَا يُسْتَقْبَلُونَ بِهِ مِمَّا أَتَاهُمْ بِهِ نَبِيُّهُمْ، وَثَبَتَتِ الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ؟ فَقُلْتُ: بَلْ شَيْءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ، وَمَضَى عَلَيْهِمْ، قَالَ: فَقَالَ: أَفَلَا يَكُونُ ظُلْماً؟ قَالَ: فَفَزِعْتُ مِنْ ذَلِكَ فَزَعاً شَدِيداً، وَقُلْتُ: كُلُّ شَيْءٍ خَلْقُ اللهِ وَمِلْكُ يَدِهِ، فَلَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ، فَقَالَ لِي: يَرْحَمُكَ اللهُ إِنِّي لَمْ أُرِدْ بِمَا سَأَلْتُكَ إِلَّا لِأَحْزِرَ عَقْلَكَ، إِنَّ

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٣٧، ٤٣٨) مختصراً.

رَجُلَيْنِ مِنْ مُزَيْنَةَ أَتَيَا رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَا: يَا رَسُولَ اللهِ أَرَأَيْتَ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ الْيَوْمَ، وَيَكْدَحُونَ فِيهِ، أَشَيْءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ وَمَضَى فِيهِمْ مِنْ قَدَرٍ قَدْ سَبَقَ، أَوْ فِيمَا يُسْتَقْبَلُونَ بِهِ مِمَّا أَتَاهُمْ بِهِ نَبِيُّهُمْ، وَثَبَتَتِ الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ؟ فَقَالَ: «**لَا، بَلْ شَيْءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ وَمَضَى فِيهِمْ، وَتَصْدِيقُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللهِ** ﷻ: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ [الشمس: ٧ ـ ٨]»[(١)].

والجواب أن نقول: نحن أسعد بهذا الدليل الصحيح منكم. فإنه نصٌّ في وجوب الإيمان بالقدر، ولا يستلزم ذلك كون العباد مجبورين على أعمالهم، وليس فيه دليلٌ على نفي كون العباد فاعلين لأفعالهم حقيقةً؛ بل إنه يتضمن إثبات فاعليتهم حيث أن الآية التي استشهد بها رسول الله ﷺ تنسب الفجور والتقوى إلى النفس. وهكذا يجاب على استدلالاتهم بكل حديث صحيح أو آية تدل على وجوب الإيمان بالقدر، وسبْقِ تقدير الله للكائنات.

٦ ـ ومثله عَنِ ابْنِ الدَّيْلَمِيِّ قَالَ: أَتَيْتُ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ فَقُلْتُ لَهُ: وَقَعَ فِي نَفْسِي شَيْءٌ مِنَ الْقَدَرِ، فَحَدِّثْنِي بِشَيْءٍ لَعَلَّ اللهَ أَنْ يُذْهِبَهُ مِنْ قَلْبِي. فَقَالَ: لَوْ أَنَّ اللهَ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَوَاتِهِ، وَأَهْلَ أَرْضِهِ، عَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ. وَلَوْ رَحِمَهُمْ، كَانَتْ رَحْمَتُهُ خَيْراً لَهُمْ مِنْ أَعْمَالِهِمْ. وَلَوْ أَنْفَقْتَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَباً، فِي

---

(١) رواه مسلم (٢٦٥٠).

سَبِيلِ اللهِ، مَا قَبِلَهُ اللهُ مِنْكَ، حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ، وَتَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَأَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ. وَلَوْ مُتَّ عَلَى غَيْرِ هَذَا لَدَخَلْتَ النَّارَ. قَالَ: ثُمَّ أَتَيْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ مَسْعُودٍ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ ـ قَالَ: ـ ثُمَّ أَتَيْتُ حُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ ـ قَالَ ـ ثُمَّ أَتَيْتُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، فَحَدَّثَنِي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ ذَلِكَ[1].

٧ ـ (فسلك الجبرية وادي الجبر وطريق المشيئة المحضة الذي يرجح مثلاً على مثل من غير اعتبار علة ولا غاية ولا حكمة. . . . قالوا: ولما كان الأمر راجعاً إلى محض المشيئة، لم تكن الأعمال سبباً للنجاة. فكانت رحمته للعباد هي المستقلة بنجاتهم، فكانت رحمته خيراً من أعمالهم)[2].

والجواب عنه كالجواب عن سابقه: وأما توجيههم لمسألة نفي الظلم بالتعذيب بما يؤيد مذهبهم فباطل، والتوجيه الحق كما قال ابن القيم رحمه الله: «الرب تبارك اسمه تعالى جده، ولا إلـه غيره هو المنعم على الحقيقة بصنوف النعم التي لا يحصيها أهل سماواته وأرضه، فإيجادهم نعمةٌ منه، وجعلهم أحياءً ناطقين نعمة منه، وإعطاؤهم الأسماع والأبصار والعقول نعمة منه، وإدرار الأرزاق عليهم على اختلاف أنواعها وأصنافها نعمةٌ منه، وتعريفهم نفسه بأسمائه وصفاته وأفعاله نعمةٌ منه

---

(١) تقدم تخريجه.
(٢) شفاء العليل (ص١٩٤).

و. . . و. . . و. . . ولكل نعمةٌ من هذه النعم حق من الشكر يستدعيه ويقتضيه، فإذا وزعت طاعات العبد كلها على هذه النعم لم يخرج قسط كل نعمة منها إلا جزءاً يسيراً جدّاً لا نسبة له إلى قدر تلك النعمة بوجهٍ من الوجوه. . . وهذا كله لو لم يحصل للعبد من الغفلة والإعراض والذنوب ما يكون في قبالة طاعاته، فكيف إذا حصل له من ذلك ما يوازي طاعاته أو يزيد عليها. . . فديوان النعم وديوان الذنوب يستنفدان طاعاته كلها»(١).

٨ ـ استدلوا بالآيات الدالة على عموم خلق الله للأشياء؛ كقوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزُّمَر: ٦٢].

والجواب: أن هذه الآيات لا تدل على نفي فعل العبد وإنما تدل على أن كل شيءٍ حتى مفعولات الرب التي فعلها العبد حقيقة مخلوقة لله تعالى. فتكون ردّاً على القدرية.

٩ ـ استدلوا بالآيات الدالة على إثبات المشيئة لله وحده.

والجواب: أن ليس فيها نفي المشيئة عن العبد بل إن فيها إثبات مشيئةٍ حقيقية للعبد وقدرة متعلقة بمشيئة الرب وقدرته؛ كقوله تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ۝٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨ ـ ٢٩] فإثبات عموم مشيئة الله وطلاقتها ردٌّ على القدرية. وبالجملة فكل دليلٍ استدل به

---

(١) شفاء العليل. من (ص١٩٥ إلى ص١٩٧) باختصار.

القدرية فهو دليلٌ على الجبرية. وكل دليلٍ استدل به الجبرية فهو دليل على القدرية. لأن كلا الفريقين صارا على طرفي نقيض واشتط وبالغ في جانب وغفل وتناسى الجانب الآخر.

وهدى الله أهل السُّنَّة والجماعة فكانوا وسطاً في باب أفعال الله بين القدرية والجبرية، وأعملوا دلالة النصوص جميعاً فلم يردوا نصّاً صحيحاً، ولم يؤولوا دليلاً صريحاً، ولم يتعسفوا في حمل النصوص على معانٍ متكلفة. فساروا مع النصوص معظمين لها فقادتهم إلى الصواب.





المطلب الرابع

الأشاعرة

هم المنتسبون إلى طريقة أبي الحسن علي بن إسماعيل بن بشر الأشعري. المولود بالبصرة سنة ٢٦٠هـ، والمتوفى سنة ٣٣٠هـ.

أولاً: رأي أبي الحسن الأشعري: (إمام المذهب):

نقل الشهرستاني عنه قوله: «العبد قادرٌ على أفعاله إذِ الإنسان يجد من نفسه تفرقة ضرورية بين حركات الرعدة والرعشة، وبين حركات الاختيار والإرادة. والتفرقة راجعة إلى أن الحركات الاختيارية حاصلة تحت القدرة، متوقفة على اختيار القادر. فعن هذا قال: المكتسب هو المقدور بالقدرة الحاصلة، والحاصل تحت القدرة الحادثة. ثم على أصل أبي الحسن: لا تأثير للقدرة الحادثة في الإحداث؛ لأن جهة الحدوث قضية واحدة لا تختلف بالنسبة إلى الجوهر والعرض. فلو أثرت في قضية الحدوث لأثرت في حدوث كل محدث حتى تصلح لإحداث الألوان والطعوم، والروائح. وتصلح لإحداث الجواهر والأجسام، فيؤدي إلى تجويز وقوع السماء على الأرض بالقدرة الحادثة. غير أن الله تعالى أجرى سُنَّته بأن

يحقق عقيب القدرة الحادثة، أو تحتها أو معها: الفعل الحاصل إذا أراده العبد وتجرد له، ويسمى هذا الفعل كسباً، فيكون خلقاً من الله تعالى إبداعاً، وإحداثاً، وكسباً من العبد: حصولاً تحت قدرته»[١].

ويمكن أن نُقعد أركان مذهب أبي الحسن الأشعري في القدر في القواعد التالية:

أولاً: إثبات الصفات الربانية الدالة على طلاقة فعل الرب ﷻ: (قال أبو الحسن: الباري تعالى عالمٌ بعلم، قادرٌ بقدر، حي بحياة، مريدٌ بإرادة، متكلم بكلام، سميع بسمع، بصير ببصر.. وهذه الصفات أزلية قائمةٌ بذات الله تعالى)[٢].

ثانياً: أفعال العباد مخلوقة لله، تعالى خيرها وشرها: وقد صرح بذلك في مواضع: (أن الإرادة إذا كانت من صفات الذات،... وجب أن تكون عامة في كل ما يجوز أن يراد على حقيقته)[٣].

ثالثاً: إنكار فاعلية ما سوى الله تعالى، وأن العباد غير فاعلين حقيقة بل هم مكتسبون لأفعالهم فقط: وهذه نظرية «الكسب» التي تفرد بها الشعري، وحاول من خلالها التوفيق بين كون أفعال العباد مخلوقةً لله، وفي نفس الوقت تصدق

---

(١) الملل والنحل (١/ ٩٦، ٩٧).
(٢) الملل والنحل (١/ ٩٥).
(٣) اللمع (ص٤٧).

نسبتها إليهم نسبةً تسوغ ترتب الثواب والعقاب عليهم دون أن يكون في ذلك نسبة الظلم إلى الله تعالى. ويعرف الأشعري هذا الكسب بقوله: «هو وقوع الفعل المكتسب للفرد منا بقدرةٍ محدثة»(١).

وتقدم قول الشهرستاني: «غير أن الله تعالى أجرى سُنَّته بأن يحقق عقيب القدرة الحادثة، أو تحتها، أو معها: الفعل الحاصل إذا أراده العبد وتجرد له، ويسمى هذا الفعل كسباً، فيكون خلقاً من الله تعالى إبداعاً، وإحداثاً، وكسباً من العبد: حصولاً تحت قدرته».

رابعاً: نفي التعليل في أفعال الله تعالى وتعليقها بمحض المشيئة والإرادة: يقول الأشعري: (إن القدرة على الإيمان التي وهبها الله للبعض فصاروا بها موفقين إنما هي تفضل من الله ﷻ. والتفضل هو ما لله أن لا يتفضل به وله أن يتفضل به) ومحل الشاهد الجملة الأخيرة التي تجوز الشيء وضده دون نظرٍ إلى الحكمة المرتبطة بالفعل والمنتفية في ضده. وهذا عند أتباعه في غاية التقرر والوضوح.

وهكذا نجد الأشعري رحمه الله وافق السلف في القاعدتين الأولى والثانية وهما: إثبات عموم علم الله ومشيئته وخلقه، ودخول أفعال العباد خيرها وشرها تحت ذلك. إلا أنه خالفهم

---

(١) اللمع (ص٧٦).

في القاعدتين الثالثة والرابعة وهما: نفي فعل العبد على وجه الحقيقة وابتكار نظرية الكسب، ثم نفي تعليل أفعال الله وقرنها بحكمته، وتعليقها بمحض الإرادة والمشيئة.

ثانياً: رأي القاضي: أبي بكر الباقلاني: ت٤٠٣هـ:

يُعدَّ أبو بكر الباقلاني الرجل الثاني في المذهب الأشعري. وهو الذي قعَّد قواعد المذهب على أصول شيخه أبي الحسن تقعيداً فنيّاً وأضاف إليها، وناظر عليها. ويواصل الشهرستاني حكاية تطور المذهب فيقول: «والقاضي أبو بكر الباقلاني تخطى عن هذا القدر قليلاً، فقال: الدليل قد قام على أن القدرة الحادثة لا تصلح للإيجاد، لكن ليست تقتصر صفات الفعل أو وجوهه واعتباراته على جهة الحدوث فقط، بل ها هنا وجوهٌ أخر، هن من وراء الحدوث من كون الجوهر جوهراً متحيزاً، قابلاً للعرض. ومن كون العرض عرضاً، ولوناً، وسواداً وغير ذلك. وهذه أحوالٌ عند مثبتي الأحوال. قال: فجهة كون الفعل حاصلاً بالقدرة الحادثة، أو تحتها، نسبةٌ خاصة، ويسمى ذلك «كسباً»، وذلك هو أثر القدرة الحادثة. قال: وإذا جاز على أصل المعتزلة أن يكون تأثير القدرة أو القادرية القديمة في حال هو الحدوث والوجود، أو في وجهٍ من وجوه الفعل، فلم لا يجوز أن يكون تأثير القدرة الحادثة في حال: هو صفة للحادث، أو في وجهٍ من وجوه الفعل؛ وهو كون الحركة مثلاً على هيئة مخصوصة؟ وذلك أن المفهوم

من الحركة مطلقاً ومن العرض مطلقاً غير المفهوم من القيام والقعود، وهما حالتان متمايزتان، فإن كل قيام حركة، وليس كل حركةٍ قياماً. ومن المعلوم أن الإنسان يفرق فرقاً ضرورياً بين قولنا: أوجد، وبين قولنا: صلى، وصام، وقعد، وقام، وكما لا يجوز أن يضاف إلى الباري تعالى جهة ما يضاف إلى العبد، فكذلك لا يجوز أن يضاف إلى العبد جهة ما يضاف إلى الباري تعالى.

فأثبت القاضي تأثيراً للقدرة الحادثة وأثرها: هي الحالة الخاصة، وهي جهة من جهات الفعل حصلت من تعلق القدرة الحادثة بالفعل. وتلك الجهة هي المتعينة لأن تكون مقابلة بالثواب والعقاب، فإن الوجود من حيث هو وجود لا يستحق عليه ثواب وعقاب خصوصاً على أصل المعتزلة، فإن جهة الحسن والقبح هي التي تقابل بالجزاء والحسن والقبح صفتان ذاتيتان وراء الوجود. فالموجود من حيث هو موجود ليس بحسن ولا قبيح»[1].

ويحكي ابن القيم رحمه الله مقالته بأسلوبه فيقول بعد أن حكى قول الجبرية: «ولما رأى القاضي وغيره بطلان هذا القول وتناقضه للشرائع والعدل والجبلة قالوا: قدرة العبد وإن لم تؤثر في وجود الفعل فهي مؤثرة في صفة من صفاته، وتلك الصفة

(١) الملل والنحل (١/٩٧، ٩٨).

تسمى «كسباً» وهي متعلق الأمر والنهي، والثواب والعقاب، فإن الحركة التي هي من طاعته، والحركة التي هي من معصيته قد اشتركا في نفس الحركة، وامتازت إحداهما عن الأخرى بالطاعة والمعصية. فذات الحركة ووجودها واقعٌ بقدرة الله وإيجاده، وكونها طاعة ومعصية، واقعٌ بقدرة العبد وتأثيره»[(١)].

فالباقلاني، زاد على الأشعري، في إثبات فاعلية العبد، وجعل صفة الفعل من تأثير القدرة الحادثة، في حين أن الأشعري يعتبر القدرة الحادثة غير مؤثره أصلاً لا في الفعل ولا صفته، وهو يشبه مذهب الجبرية إن لم يكن هو بذاته، لولا اختلاف الألفاظ.

ويقارن ابن القيم بين الرجلين في سياق تقسيم أقوال الناس في هذه المسألة فيجمعهما في قولٍ مشترك، فيقول: «**الثالث**: قول من يقول: يجب ـ أي: الفعل ـ بقدرة الله فقط. وهذا قول الأشعري والقاضي أبي بكر. ثم اختلفا فقال القاضي: كونه فعلاً واقعٌ بقدرة الله، وكونه صلاةً أو حجّاً أو زناً أو سرقةً واقعٌ بقدرة العبد، فتأثير قدرة الله في ذات الفعل، وتأثير قدرة العبد في صفة الفعل. وقال الأشعري: أصل الفعل ووصفه واقعان بقدرة الله، ولا تأثير لقدرة العبد في هذا ولا هذا»[(٢)].

---

(١) شفاء العليل (ص٩٢).
(٢) شفاء العليل (ص٢٤٢).

ولكن يبدو أن الباقلاني مر بمرحلة من التردد بين هذين القولين فحفظ عنه كلا القولين. قال ابن القيم: «والذي استقر عليه قول الأشعري: إن القدرة الحادثة لا تؤثر في مقدورها، ولم يقع بها المقدور، ولا صفة من صفاته، بل المقدور بجميع صفاته واقعٌ بالقدرة القديمة ولا تأثير للقدرة الحادثة فيه. وتابعه على ذلك عامة أصحابه. والقاضي أبو بكر يوافقه مرةً ومرةً يقول: القدرة الحادثة لا تؤثر في إثبات الذات وإحداثها. ولكنها تقتضي صفةً للمقدور زائدةً على ذاته تكون حالاً له. ثم تارة يقول: تلك الصفة التي هي من أثر القدرة الحادثة، مقدوره لله تعالى. ولم يمتنع من إثبات هذا المقدور بين قادِرَين على هذا الوجه»[1].

ثالثاً: رأي أبي المعالي الجويني: ت٤٧٨هـ:

يواصل الشهرستاني سياق مذهب الأشاعرة وتطوره بعد الأشعري والباقلاني فيقول: «ثم إن إمام الحرمين: أبا المعالي الجويني تخطى عن هذا البيان قليلاً. قال: أما نفي هذه القدرة والاستطاعة فمما يأباه العقل والحس. وأما إثبات قدرةٍ لا أثر لها بوجه فهو كنفي القدرة أصلاً. وأما إثبات تأثير في حالة لا يفعل فهو كنفي التأثير خصوصاً، والأحوال على أصلهم لا توصف بالوجود والعدم. فلا بد إذن من نسبة فعل العبد إلى

(١) شفاء العليل (ص٢١٠).

قدرته حقيقة، لا على وجه الإحداث والخلق، فإن الخلق يشعر باستقلال إيجاده من العدم، والإنسان كما يحس من نفسه الاقتدار، يحس من نفسه أيضاً عدم الاستقلال فالفعل يستند وجوده إلى القدرة، والقدرة يستند وجودها إلى سببٍ آخر، تكون نسبة القدرة إلى ذلك السبب كنسبة الفعل إلى القدرة. وكذلك يستند سببٌ إلى سبب آخر، حتى ينتهي إلى مسبب الأسباب، فهو الخالق للأسباب ومسبّباتها، المستغني على الإطلاق فإن كل سببٍ مهما استغنى من وجهٍ محتاجٌ من وجه، والباري تعالى هو الغني المطلق، الذي لا حاجة له ولا فقر»[1].

ومما جاء في عقيدته المعروفة بـ«النظامية» وقد صنَّفها بعد كتابيه: «الشامل» و«الإرشاد» ومن ثم فهي تحمل عنه ما استقر عليه معتقده.

فقال بعد أن ذكر مقالات أصحابه الأشاعرة وفندها: «.. فنقول: قدرة العبد مخلوقة لله تعالى، باتفاق القائلين بالصانع، والفعل المقدور بالقدرة الحادثة واقعٌ بها قطعاً. ولكنه يضاف إلى الله سبحانه تقديراً وخلقاً. فإنه وقع بفعل الله وهو القدرة فعلاً للعبد، وإنما هي صفته، وهي ملكٌ لله وخلقٌ له. فإذا كان موقع الفعل خلقاً لله، فالواقع به مضافٌ خلقاً إلى الله تعالى وتقديراً. وقد ملّك الله تعالى العبد اختياراً يصرف به القدرة،

---

(١) الملل والنحل (١/٩٨، ٩٩).

فإذا أوقع بالقدرة شيئاً آل الواقع إلى حُكم الله من حيث أنه وقع بفعل الله. . . فإنا لما أضفنا فعل العبد إلى تقدير الإله سبحانه قلنا: أحدث الله تعالى القدرة في العبد على أقدارٍ أحاط بها علمُه، وهيأ أسباب الفعل، وسلب العبد العلم بالتفاصيل، وأراد من العبد أن يفعل فأحدث فيه دواعيَ مستحثّة وخيرةً وإرادة، وعلم أن الأفعال ستقع على قدرٍ معلوم، فوقعت بالقدرة التي اخترعها العبد على ما علم وأراد، فاختيارهم واتصافهم بالاقتدار والقدرة خلق الله ابتداءً، ومقدورها مضافٌ إليه مشيئةً وعلماً وقضاءً وخلقاً من حيث أنه نتيجة ما انفرد بخلقه، وهو القدرة، ولو لم يرد وقوع مقدورها لما أقدره عليه، ولما هيأ أسباب وقوعه. ومن هدي لهذا استمر له الحق المبين. فالعبد فاعلٌ مختار، مطالب مأمورٌ منهي، وفعله تقديرٌ لله من أدلة خلقٍ مقضي»[1].

ويا لها من شجاعةٍ أدبية إيمانية نادرة من أبي المعالي إذ لم يرض لنفسه وعقله ودينه أن يساير مشايخه ومُعَظِّميه في قواعد التوحيد والعدل فصدع برأيه واجتهد في عرضه ولم يبال بملامة اللائمين، وامتعاض المقلدين. وقد كان. فإن الأشاعرة ردوا قوله وما رضُوه ونبزوه ولمزوه. قال الشهرستاني عقيب سرد مقالته: «وهذا الرأي إنما أخذه من الحكماء الإلهيين، وأبرزه في معرض الكلام،... وليس ذلك

(١) النظامية. للجويني. نقلاً عن: شفاء العليل (ص٢١٢).

مذهب الإسلاميين»[١].

وقال أبو القاسم سليمان بن ناصر الأنصاري في شرحه لكتاب الإمام الجويني الإرشاد: «.. ثم ذكر لنفسه مذهباً ذكره في الكتاب المترجم بالنظامية، وانفرد به عن الأصحاب، وهو قريبٌ من مذهب المعتزلة، والخلاف بينه وبينهم فيه في الاسم...»[٢].

وهكذا اتهم الجويني تارةً بمتابعة الفلاسفة، وتارة بالاعتزال. ولكن ذلك لا يضير أبا المعالي رحمه الله بعد أن وجد ضالته، واستروحت نفسه للحقيقة التي وجدها فقال معبراً عن ذلك: «قد أطلقت أنفاسي. ولكن لو وجدت في اقتباس هذا العلم من يسردُ لي هذا الفصل لكان ـ وحقِّ القائم على كل نفسٍ بما كسبت ـ أحبَّ إلي من ملك الدنيا بحذافيرها أطول أمدها»[٣].

وفرح أهل الحق بوَجَادته هذه فقال ابن القيم بعد سياق كلامه في «النظامية»: «وهذا توسطٌ حسن بين الفريقين... ولكن بقي عليه فيه أمور ـ وذلك في غير ما نقلناه هنا ـ ثم ذكرها»[٤]، وصوب قوله في إثبات فعل العبد وجوده[٥].

---

(١) الملل والنحل (١/ ٩٩).
(٢) شفاء العليل (ص٢١٠).
(٣) شفاء العليل (ص٢١٥).
(٤) انظر: شفاء العليل (ص٢١٥).
(٥) انظر: شفاء العليل (ص٢١٥).

وأما بقية علماء الأشاعرة مثل: عبد القاهر البغدادي المتوفى سنة ٤٢٩هـ، وأبو المظفر الاسفرايني المتوفى سنة ٤٧١هـ، وأبو إسحاق الاسفرايني المتوفى سنة ٤١٨هـ، وأبو حامد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥هـ وغيرهم، فكلامهم شبيهٌ بكلام إمام المذهب أبي الحسن الأشعري، وإن كان الغزالي أثبت قدرة بين قادرين وشابه في ذلك أبا بكر الباقلاني.

أدلة الأشاعرة:

وقبل ذلك نذكر اختلاف عبارتهم في تعريف الكسب:

١ ـ قال القاضي: (الكسب ما وجدوا عليه قدرة محدثة.

٢ ـ وقيل: إنه المتعلق بالقادر على غير جهة الحدوث.

٣ ـ وقيل: إنه المقدور بالقدرة الحادثة.

٤ ـ وقال الإسفرائيني: حقيقة الكسب من المكتسب وقوعه بقدرته مع انفراده به.

٥ ـ وقال الأشعري وابن الباقلاني: الواقع بالقدرة الحادثة هو كون الفعل كسباً، دون كونه موجوداً أو محدثاً. فكونه كسباً وصفٌ للوجود بمثابة كونه معلوماً.

٦ ـ ولخص بعض متأخريهم هذه العبارات بأن قال: الكسب عبارة عن الاقتران العادي بين القدرة المحدثة والفعل، فإن الله سبحانه أجرى العادة بخلق الفعل عند قدرة العبد

وإرادته لا بهما. فهذا الاقتران هو الكسب)[١].

٧ ـ وقال الصاوي في شرح منظومة «جوهرة التوحيد»: (هو تعلق قدرة العبد وإرادته بالفعل، فإذا تعلقت قدرة العبد وإرادته بالفعل، فمن عظيم قدرة الله تعالى إيجاد الفعل عند قدرة العبد لا بقدرته وإرادته وذلك كقطع السكين مثلاً: فإن القطع عند مرور السكين لا بالسكين، فإنه يمكن تخلفه، فمقارنة قدرة العبد وإرادته لإيجاد الله هو المسمى «بالكسب»)[٢].

٨ ـ ما يقع به المقدور من غير صحة انفراد القادر به.

٩ ـ ما يقع به المقدور في محل قدرته.

ويلاحظ في جميع هذه التعريفات اختلافها الكبير لفظاً ومعنىً، كما قال ابن القيم: «وقد اضطربت آراء أتباع الأشعري في الكسب اضطراباً عظيماً، واختلفت عباراتهم فيه اختلافاً كثيراً»[٣]، لكن مع ذلك كلها متفقة على مسألة محددة وهي: أن العبد لا يوصف بأنه «فاعل» على سبيل الحقيقة. وهذا مفرق الطريق بينهم وبين أهل السُّنَّة والجماعة القائلين بأن العبد فاعل حقيقة وفعله مفعولٌ للرب تعالى مقدورٌ له، ولا يصفون الله تعالى أنه فاعلٌ لفعل العبد، كما تقدم.

---

(١) انظر: شفاء العليل (ص٢٠٩ ـ ٢١٠) بتصرف.
(٢) شرح الصاوي على جوهرة التوحيد (ص١٤٩ ـ ١٥٠).
(٣) شفاء العليل (ص٢١٠).

ومما استدل به جمهور الأشاعرة المتابعين لإمام المذهب:

أ ـ (العبد لو كان خالقاً لأفعال نفسه لكان عالماً بها تفصيلاً، واللازم باطل، فكذا الملزوم، وأيضاً لو كان فاعلاً لكان شريكاً لله تعالى في أفعاله. فتحصل أن أفعالنا الاضطرارية مخلوقة لله تعالى اتفاقاً، وكذا أفعالنا الاختيارية غير أن العبيد لهم في الاختيارية ميلٌ وتوجه، ويسمى كسباً وعليه مدار التكليف)[1].

والجواب أن نقول: نفيكم كون العبد خالقاً لأفعاله صحيحٌ دلَّ عليه الشرع والعقل. أما زعمكم أنه لو كان فاعلاً لكان شريكاً لله تعالى في أفعاله باطلٌ، وقد تقدم بيان بطلانه في الرد على شبهة الجبرية. ثم إن قولكم: إن للعبيد ميلٌ وتوجه، ويسمى كسباً، فهل هذا الميل والتوجه مخلوقٌ لله تعالى أم غير مخلوق؟ فإن قلتم: مخلوق وقعتم فيما حُدتم عنه. فكسبتم من فكرة «الكسب» تطويل الطريق. حيث أنكم إنما فررتم من الوقوع في الجبر بوصف فعل العبد أنه مخلوق. وإن قلتم: غير مخلوق لله وقعتم في مذهب المعتزلة القائلين بأن أفعال العباد غير مخلوقة لله. فلم تنتفعوا من فكرة «الكسب» بشيءٍ سوى السفسطة. والحق أن فعل العبد خلق لله

---

(١) شرح الصاوي على جوهرة التوحيد (ص١٥٢).

تعالىٰ حقيقةً وفعل للعبد حقيقة وهو مناط الابتلاء حقيقةً.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ «فهذه الموافقة والمخالفة ـ صفة الفعل ـ إما أن تكون فعلاً للعبد يتعلق بقدرته واختياره، وإن كان لم يكن للعبد اختياراً ولا فعل ولا كسب البتة فلم يثبت هؤلاء من الكسب أمراً معقولاً. ولهذا يقال محالات الكلام ثلاثة: كسب الأشعري، وأحوال أبي هاشم، وطفرة النظام»[1]، وأنشد بعض الناس:

مما يقال ولا حقيقة عنده   معقولة تدنو إلى الأفهام
الكسب عند الأشعري والحال   عند البيهشي[2] وطفرة النظّام

وضرب بها المثل في ضعف الحجة حتى قيل: «أوهى من كسب الأشعري» وسبب شبهة الأشاعرة التي اضطرتهم إلى اختراع فكرة «الكسب» هو عدم الاهتداء إلى التفريق بين الفعل والمفعول.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكثيرٌ من هؤلاء كأبي الحسن وأتباعه، ومن وافقه من متأخري أصحاب مالك والشافعي وأحمد مثل ابن عقيل وابن الجوزي وأمثالهما يقولون: إن الخلق هو المخلوق، والفعل هو المفعول، وقد جعلوا أفعال العباد فعلاً لله، والفعل عندهم هو المفعول، فامتنع مع هذا أن

---

(١) شفاء العليل (ص٩٢).
(٢) البيهشي: كلمة مركبة من أبي هاشم، ابن أبي علي الجبائي المعتزليان.

يكون فعلاً للعبد، لئلا يكون فعلٌ واحد له فاعلان. وأما الجمهور فيقولون: إنها مخلوقة لله مفعولة له، وهي فعل للعبد قائمة به، وليست فعلاً لله قائماً به، بل مفعول غير فعله، والرب تعالى لا يوصف بما هو مخلوقٌ له، وإنما يوصف بما هو قائمٌ به. فلم يلزمَ هؤلاء أن يكون الرب ظالماً. وأما أولئك فإذا قالوا إنه يوصف بالمخلوق المنفصل عنه، فيسمى عادلاً وخالقاً لوجود مخلوق منفصل عنه خلقه، فإنهم ألزموهم أن يكون ظالماً لخلقه ظلماً منفصلاً عنه إذ كانوا لا يفرقون فيما انفصل عنه بين ما يكون صفةً لغيره وفعلاً له، وبين ما لا يكون. إذ الجميع عندهم نسبته واحدة إلى قدرته ومشيئته وخلقه»[(١)].

ب ـ أما ما استدل به القاضي أبو بكر الباقلاني على مذهبه من إثبات قدرة مؤثرة بصفة الفعل ـ ككونه طاعةً أو معصية ـ لا بالفعل نفسه، فقد قال في تقريره: «الإنسان يحس من نفسه تفرقةً ضرورية بين حركتي الضرورية والاختيارية؛ كحركة المرتعش، وحركة المختار، والتفرقة لم ترجع إلى نفس الحركتين من حيث الحركة لأنهما حركتان متماثلتان، بل إلى زائدٍ على كونها حركة، وهو كون إحداهما: مقدورة مرادة، وكون الثانية: غير مقدورة ولا مرادة، ثم لم يخل الأمر من أحد حالين: إما أن يقال: تعلقت القدرة بأحدهما تعلق العلم

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/٤٦٨ ـ ٤٦٩).

من غير تأثير أصلاً فيؤدي ذلك إلى نفي التفرقة، فإن نفي التأثير كنفي التعلق فيما يرجع إلى ذاتي الحركتين، والإنسان لا يجد التفرقة فيهما وبينهما إلا في أمرٍ زائد على وجودهما وأحوال وجودهما، وأما أن يقال: تعلقت القدرة بأحديهما تعلق تأثير، لم يخل الحال من أحد أمرين: إما أن يرجع التأثير إلى الوجود والحدوث، وإما أن يرجع إلى صفةٍ من صفات الوجود. والأول باطلٌ بما ذكرناه أنه لو أثر في الوجود لأثر في كل موجود، فتعين أنه يرجع التأثير إلى صفة أخرى، وهي حالٌ زائدة على الوجود»[1].

وقد ردَّ عليه بعض أصحابه منهم أبو المعالي الجويني في «كتاب الإرشاد» فحكى قوله وردَّه: «.. فصار صائرون إلى أن القدرة الحادثة تؤثر في إثبات حالٍ للمقدور، يتميز بها المكتسب عن الضروري. فإذا فرضنا حركة ضرورية إلى جهةٍ، وقررنا أخرى كسبية إلى تلك الجهة، فالكسبية على حالة زائدة هي من أثر تعلق القدرة الحادثة بها، والكسبية تتميز بها عن الضرورية، وأما الحدوث، وإثبات الذوات، فالرب تعالى مستأثر بها. وهذه الطريقة غير مرضية، ولا جريان لها على قواعد أهل الحق وفي المصير إليها افتتاح وجوهٍ من الفساد يجب تنكبها:

(١) نهاية الإقدام للشهرستاني (ص٧٣). نقلاً عن القضاء والقدر، للمحمود (ص٢٧٨).

منها: أن العبد يستحيل أن ينفرد بمقدورٍ دون الرب تعالى. فإن فرضنا للقدرة الحادثة أثراً، وحكمنا بثبوته للعبد، فقد خرمنا اعتقاد وجوب كون الرب قادراً على كل شيءٍ مقدور. ويستحيل المصير إلى أن الحالة المفروضة تقع بالقدر القديمة والحادثة، فإن ذلك مستحيل، ولو ساغ فرضه لساغ تقدير خلقٍ بين خالقين. على أن صاحب هذه الطريقة يحيل معتقده على ادعاء حالة مجهولة لا يمكنه الإفصاح بها، مع قطعنا بأن الحركة الكسبية مماثلة للضرورية. وتقدير أحوال مجهولة حيد عن السواد، وتطريق لدواعي الفساد إلى أصول الاعتقاد»[(١)].



(١) كتاب الإرشاد. للجويني (ص٢٠٩ ـ ٢١٠).

المبحث الخامس

مسائل في القدر

وتحته سبعة مطالب:

المطلب الأول: الإيمان بالقدر ومشيئة العبد واختياره.

المطلب الثاني: الاحتجاج بالقدر: حقيقته، وحكمه.

المطلب الثالث: الحكمة والتعليل.

المطلب الرابع: الحكمة من إرادة ما لا يحب.

المطلب الخامس: الهدى والضلال.

المطلب السادس: الرضا بقدر الله: مفهومه، وحكمه.

المطلب السابع: نصوص مشكلة في باب القدر.

المطلب الأول

الإيمان بالقدر ومشيئة العبد واختياره

الإيمان بالقدر لا يعارض إثبات المشيئة للعبد في أفعاله الاختيارية. فأهل السُّنَّة يثبتون لله سبحانه مشيئةً وقدرة، ويثبتون للعبد ـ أيضاً ـ مشيئةً وقدرة حقيقيتين، لكنهما تابعتان لمشيئة الله وقدرته، غير مستقلتين. ومن ثم فلا منافاة بين إثبات القدر، وإثبات مشيئة العبد في أفعاله الاختيارية.

قال شيخنا ـ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لأن الشرع والواقع دالان على إثبات ذلك له:

أما الشرع: فقد قال الله تعالى في المشيئة: ﴿فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ مَـَٔابًا﴾ [النبأ: ٣٩]، وقال: ﴿فَأۡتُواْ حَرۡثَكُمۡ أَنَّىٰ شِئۡتُمۡۖ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، وقال في القدرة: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ وَٱسۡمَعُواْ وَأَطِيعُواْ﴾ [التغابن: ١٦]، وقال: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡۗ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وأما الواقع: فإن كل إنسان يعلم أن له مشيئة وقدرة بهما يفعل، وبهما يترك، ويفرق بين ما يقع بإرادته كالمشي، وما يقع بغير إرادته كالارتعاش. لكن مشيئة العبد وقدرته واقعتان بمشيئة الله تعالى وقدرته، لقول الله تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن

﴿يَسْتَقِيمَ ۝٢٨ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨ ـ ٢٩]، ولأن الكون كله ملك لله تعالى، فلا يكون في ملكه شيءٌ بدون علمه ومشيئته)[١].

ومن أصول أهل السُّنَّة في باب القدر، أن الفعل غير المفعول. فالفعل من العبد حقيقة، وهو مفعولٌ للرب حقيقة.

قال ابن القيم: «وهو إجماعٌ من أهل السُّنَّة؛ حكاه الحسين بن مسعود البغوي، وغيره. فالعبد فعله حقيقة، والله خالقه، وخالق ما فعل به من القدرة، والإرادة، وخالق فاعليته. وسر المسألة: أن العبد فاعلٌ، منفعل باعتبارين: فهو منفعلٌ في فاعلية. فربه تعالى هو الذي جعله فاعلاً، بقدره، ومشيئته، وأقدره على الفعل، وأحدث له المشيئة التي يفعل بها»[٢].

ويبسط هذا في موضعٍ آخر فيقول: «فإنهم يثبتون قدرة الله على جميع الموجودات؛ من الأعيان، والأفعال، ومشيئته العامة، وينزهونه أن يكون في ملكه ما لا يقدر عليه، ولا هو واقع تحت مشيئته، ويثبتون القدر السابق، وأن العباد يعملون ما قدره الله وقضاه، وفرغ منه، وأنه لا يشاؤون إلا أن يشاء الله، ولا يفعلون إلا من بعد مشيئته. وأن ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن. ولا تخصيص عندهم في هاتين القضيتين

---

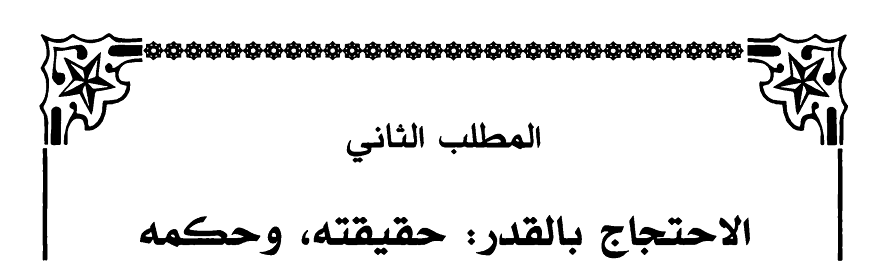
(١) نبذة في العقيدة الإسلامية. عن رسائل في العقيدة (ص٣٧ ـ ٣٨).
(٢) شفاء العليل (ص٢٢٣).

بوجهٍ من الوجوه. والقدر عندهم قدرة الله تعالى، وعلمه، ومشيئته، وخلقه، فلا تتحرك ذرة، فما فوقها، إلا بمشيئته، وعلمه، وقدرته، فهم المؤمنون بلا حول ولا قوة إلا بالله، على الحقيقة، إذا قالها غيرهم على المجاز. إذ العالم؛ علويه، وسفليه، وكل حي يفعل فعلاً، فإن فعله بقوة فيه على الفعل، وهو في حولٍ؛ من تركٍ إلى فعل، ومن فعلٍ إلى ترك، ومن فعل إلى فعل، وذلك كله بالله تعالى، لا بالعبد. ويؤمنون بأن من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأنه هو الذي يجعل المسلم مسلماً، والكافر كافراً، والمصلي مصلياً، والمتحرك متحركاً. وهو الذي يسير عبده في البر والبحر، وهو المسيِّر، والعبد السائر، وهو المحرك، والعبد المتحرك، وهو المقيم، والعبد القائم، وهو الهادي، والعبد المهتدي، وأنه المطعم، والعبد الطاعم، وهو المحيي والمميت، والعبد الذي يحيى ويموت، ويثبتون مع ذلك قدرة العبد، وإرادته، واختياره وفعله، حقيقة لا مجازاً. وهم متفقون على أن الفعل غير المفعول كما حكاه عنهم البغوي وغيره. فحركاتهم واعتقاداتهم، أفعالٌ لهم حقيقة، وهي مفعولة لله سبحانه، مخلوقة له حقيقة، والذي قام بالرب ﷻ علمه، وقدرته، ومشيئته، وتكوينه. والذي قام بهم، هو فعلهم، وكسبهم، وحركاتهم، وسكناتهم، فهم المسلمون، المصلون، القائمون، القاعدون حقيقة، وهو سبحانه، هو المقدر لهم على ذلك،

القادر عليه، الذي شاءه منهم، وخلقه لهم، ومشيئتهم، وفعلهم، بعد مشيئته، فما يشاؤون إلا أن يشاء الله، وما يفعلون إلا أن يشاء الله»[١].



(١) شفاء العليل (ص٩٥ ـ ٩٦).



المطلب الثاني

الاحتجاج بالقدر: حقيقته، وحكمه

الإيمان بالقدر ليس حجة للعبد على ترك الطاعات، وفعل المعاصي؛ وذلك أن بعض الناس إذا أنكر عليه أحدٌ تركه لطاعة من الطاعات، أو فعله معصيةً من المعاصي قال: إنما فعلتُ ذلك بقدر الله تعالى! وهي كلمةُ حقٍّ أريد بها باطل. فما وقع منه وقع قطعاً بقدر الله، لكن لا يتم له الاستدلال بذلك على تسويغ باطله، لوجوهٍ شرعية، وواقعية، منها:

١ ـ إنكاره تعالى على المشركين حين احتجوا بالقدر على شركهم، وتحريمهم ما أحل الله. قال تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨].

قال ابن القيم: «فكذبهم سبحانه في ذلك، وأخبر أن هذا تكذيبٌ منهم لرسله، وأن رسله متفقون على أنه سبحانه يكره شركهم، ويبغضه، ويمقته، وأنه لو لا بغضه، وكراهته، لما أذاق المشركين بالله عذابه، فإنه لا يعذب عبده على ما يحبه،

ثم طالبهم بالعلم على صحة مذهبهم بأن الله أذن فيه، وأنه يحبه ويرضى به، ومجرد إقراره لهم قدراً، لا يدل على ذلك عند أحدٍ من العقلاء، وإلا كان الظلم، والفواحش، والسعي بالأرض بالفساد، والبغي، محبوباً له، مرضيّاً. ثم أخبر أن مستندهم في ذلك هو الظن، وهو أكذب الحديث»[(١)].

٢ ـ قوله تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٦٥]، ولو كان القدر حجة للمخالفين، لم تنتف بإرسال الرسل؛ لأن المخالفة بعد إرسالهم واقعة بقدر الله.

٣ ـ أن الله تعالى أمر العبد ونهاه، ولم يكلفه إلا ما يستطيع، قال تعالى: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وقال: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ولو كان العبد مجبراً على الفعل، لكان مكلفاً بما لا يستطيع الخلاص منه، وهذا باطل. ولذلك إذا وقعت منه المعصية بجهل، أو نسيان، أو إكراه، فلا إثم عليه؛ لأنه معذور.

٤ ـ أن قدر الله سر مكتوم، لا يُعلم به إلا بعد وقوع المقدور. وإرادة العبد لما يفعله سابقة على فعله. فتكون إرادة الفعل غير مبنية على علم منه بقدر الله. وحينئذٍ، تنتفي حجته بالقدر، إذ لا حجة للمرء فيما لا يعلمه.

---

(١) شفاء العليل (ص٢١٦).

٥ ـ أننا نرى الإنسان يحرص على ما يلائمه من أمور دنياه حتى يدركه ولا يعدل عنه إلى ما لا يلائمه ثم يحتج على عدوله بالقدر، فلماذا يعدل عما ينفعه في أمور دينه، إلى ما يضره ثم يحتج بالقدر!؟ أفليس شأن الأمرين واحداً؟.

٦ ـ أن المحتج بالقدر على ما ترك من الواجبات، أو فعله من المعاصي، لو اعتدى عليه شخصٌ فأخذ ماله، أو انتهك حرمته، ثم احتج بالقدر، وقال: لا تلمني، فإن اعتدائي كان بقدر الله! لم يقبل حجته، فكيف لا يقبل الاحتجاج بالقدر في اعتداء غيره عليه، ويحتج به لنفسه في اعتدائه على حق الله تعالى؟»[1].

ومما يشكل في هذا المقام الواضح البين، نصان ثابتان في السُّنَّة الصحيحة:

أحدهما: ما رواه أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: **«تَحَاجَّ آدَمُ وَمُوسَى، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: أَنْتَ آدَمُ الَّذِي أَغْوَيْتَ النَّاسَ وَأَخْرَجْتَهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ، فَقَالَ آدَمُ: أَنْتَ الَّذِي أَعْطَاهُ اللهُ عِلْمَ كُلِّ شَيْءٍ وَاصْطَفَاهُ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَتَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ قُدِّرَ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ؟»**[2]، وفي رواية: **«فَبِكَمْ وَجَدْتَ اللهَ كَتَبَ التَّوْرَاةَ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ، قَالَ**

---

(١) عن نبذة في العقيدة الإسلامية ـ مختصراً. انظر: رسائل في العقيدة لابن عثيمين (ص٣٨ ـ ٣٩).

(٢) تقدم تخريجه.

مُوسَى: بِأَرْبَعِينَ عَاماً...»[١]، وفي رواية: **«أَتَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ كَتَبَهُ اللهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي...»**[٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد ظن كثيرٌ من الناس، أن آدم احتج بالقدر السابق، على نفي الملام على الذنب، ثم صاروا لأجل هذا الظن ثلاثة أحزاب:

١ ـ فريق: كذبوا بهذا الحديث؛ كأبي علي الجبائي، وغيره؛ لأنه من المعلوم بالاضطرار أن هذا خلاف ما جاءت به الرسل. ولا ريب أنه يمتنع أن يكون هذا مراد الحديث، ويجب تنزيه النبي ﷺ، بل جميع الأنبياء، وأتباع الأنبياء، أن يجعلوا القدر حجة لمن عصى الله ورسوله.

٢ ـ وفريق: تأولوه بتأويلات معلومة الفساد؛ كقول بعضهم: إنما حجه لأنه كان أباه، والابن لا يلوم أباه. وقول بعضهم: لأن الذنب كان في شريعة، والملام في أخرى. وقول بعضهم: لأن الملام كان بعد التوبة.. وقول بعضهم: لأن هذا تختلف فيه دار الدنيا والآخرة.

٣ ـ وفريق ثالث: جعلوه عمدة في سقوط الملام عن المخالفين لأمر الله ورسوله، ثم لم يمكنهم طرد ذلك، فلا بد في نفس معاشهم في الدنيا، أن يلام من فعل ما يضر نفسه وغيره، لكن منهم من صار يحتج بهذا عند أهوائه، وأغراضه،

---

(١) تقدم تخريجه. (٢) تقدم تخريجه.

لا عند أهواء غيره، كما قيل في مثل هؤلاء: «أنت عند الطاعة قدري، وعند المعصية جبري»؛ أي: مذهبٍ وافق هواك تمذهبت به...»[١]. ثم وجه الحديث، وأزال الإشكال، فقال:

«الصواب في قصة آدم، وموسى، أن موسى لم يلم آدم إلا من جهة المصيبة التي أصابته وذريته بما فعل.. لا لأجل أن تارك الأمر مذنب، عاص. ولهذا قال: لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة، لم يقل: لماذا خالفت الأمر، ولماذا عصيت. والناس مأمورون عند المصائب التي تصيبهم بأفعال الناس، أو بغير أفعالهم، بالتسليم للقدر، وشهود الربوبية كما قال تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِۗ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥۚ﴾ [التغابن: ١١].... فإن آدم لم يظلم أولاده، بل إنما ولدوا بعد هبوطه من الجنة، وإنما هبط آدم وحواء، ولم يكن معهما ولدٌ حتى يقال: إن ذنبهما تعدى إلى ولدهما، ثم بعد هبوطهما إلى الأرض، جاء الأولاد. فلم يكن آدم قد ظلم أولاده ظلماً يستحقون به ملامه، وكونهم صاروا في الدنيا، دون الجنة، أمر كان مقدراً عليهم لا يستحقون به لوم آدم. وذنب آدم كان قد تاب منه، قال الله تعالى: ﴿...وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ

(١) الاحتجاج بالقدر (ص٥ ـ ٦)، تأليف: تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق المحدث العلامة محمد ناصر الدين الألباني، طبعة: المكتب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٤هـ.

فَغَوَىٰ ﴿١٢١﴾ ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ﴾ [طـه: ١٢١ ـ ١٢٢] وقال: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧]. فلم يبق مستحقاً لذنبٍ ولا عقاب. وموسى كان أعلم من أن يلومه لحق الله على ذنبٍ قد علم أنه تاب منه، ﴿أَنتَ وَلِيُّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْغَٰفِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٥٥]. وآدم أعلم من أن يحتج بالقدر على أن المذنب لا ملام عليه، فكيف وقد علم أن إبليس، لعنه الله بسبب ذنبه، وهو أيضاً كان مقدراً عليه، وآدم قد تاب من الذنب واستغفر. فلو كان الاحتجاج بالقدر نافعاً له عند ربه لاحتج به، ولم يتب ويستغفر»[1].

فخلاصة جواب شيخ الإسلام: أنه يسوغ الاحتجاج بالقدر في المصائب دون المعائب. ولتلميذه ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، جواب مشهور، نصه: «أن الاحتجاج بالقدر على الذنب ينفع في موضع، ويضر في موضع؛ فينفع إذا احتج به بعد وقوعه، والتوبة منه، وترك معاودته، كما فعل آدم، فيكون في ذكر القدر، إذ ذاك من التوحيد، ومعرفة أسماء الرب، وصفاته، وذكرها، ما ينتفع به الذاكر، والسامع... وأما الموضع الذي يضر الاحتجاج به، ففي الحال، والمستقبل، بأن يرتكب فعلاً محرماً، أو يترك واجباً، فيلومه لائم، فيحتج عليه بالقدر على إقامته عليه، وإصراره، فيبطل بالاحتجاج به حقّاً، ويرتكب باطلاً. كما احتج به المصرون على شركهم، وعبادتهم غير الله،

(١) الاحتجاج بالقدر ـ مختصراً ـ (٢٦ ـ ٢٩).

فقالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم﴾ [الزُّخرُف: ٢٠]. فاحتجوا به مصوبين لما هم عليه، وأنهم لم يندموا على فعله، ولم يعزموا على تركه، ولم يقروا بفساده. فهذا ضد احتجاج من تبين له خطأ نفسه، وندم، وعزم كل العزم على أن لا يعود، فإذا لامه لائمٌ بعد ذلك قال: كان ما كان بقدر الله. ونكتة المسألة: أن اللوم إذا ارتفع، صح الاحتجاج بالقدر، وإذا كان اللوم واقعاً، فالاحتجاج بالقدر باطل»(١).

الثاني: حديث عن عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ طَرَقَهُ وَفَاطِمَةَ بِنْتَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةً، فَقَالَ: «**أَلَا تُصَلِّيَانِ؟**» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنْفُسُنَا بِيَدِ اللهِ، فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَنَا بَعَثَنَا، فَانْصَرَفَ حِينَ قُلْنَا ذَلِكَ وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيَّ شَيْئاً، ثُمَّ سَمِعْتُهُ وَهُوَ مُوَلٍّ يَضْرِبُ فَخِذَهُ، وَهُوَ يَقُولُ: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤](٢).

قال شيخ الإسلام في الجواب عنه: «هذا الحديث نصٌّ في ذم من عارض الأمر بالقدر، فإن قوله: (إنما أنفسنا بيد الله) إلى آخره، استنادٌ إلى القدر، في ترك امتثال الأمر، وهي في نفسها كلمة حق، لكن لا تصلح لمعارضة الأمر، بل معارضة الأمر فيها من باب الجدل المذموم الذي قال الله فيه: ﴿وَكَانَ

---

(١) شفاء العليل (ص٣٢).
(٢) تقدم تخريجه.

ٱلْإِنسَٰنُ أَكۡثَرَ شَيۡءٖ جَدَلٗا﴾ [الكهف: ٥٤]. وهؤلاء أحد أقسام القدرية وقد وصفهم الله في غير هذا الموضع بالمجادلة الباطلة»(١).

وقد أجاب غيره رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأجوبةٍ فيها بعدٌ، وتكلف، للاعتذار لعلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. على أن عليّاً رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لم يعارض الأمر الواجب، بل المستحب ـ وهو التهجد ـ وإلا لواجهه النبي ﷺ بالإنكار؛ لأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة مع الإمكان. وفي بعض طرق هذا الحديث، أن عليّاً سمعه يقرأ الآية، بعد ما تولى عنه. ولعله ﷺ لم يشأ أن يواجهه بذلك، حتى لا يظن أن أمره للإيجاب، وإلزامه بما لم يلزمه الله به. والله أعلم.



(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٢٤٤).



المطلب الثالث

الحكمة والتعليل

(أنه سبحانه، حكيم، لا يفعل شيئاً عبثاً، ولا لغير معنىً، ومصلحةٍ وحكمةٍ هي المقصودة بالفعل، بل أفعاله، سبحانه صادرة عن حكمة بالغة، لأجلها فعل، كما هي ناشئة عن أسبابٍ بها فعل)(١).

فأفعاله سبحانه، كلها ـ سواءً ما يتعلق به، أو ما يتعلق بخلقه، مُعللة، مبنية، ومؤسسة على حِكَمٍ عظيمة، وغاياتٍ شريفة. وليست مجرد أفعالٍ صدرت بمحض المشيئة، العريَّة عن الحكمة والتعليل، كما يقوله الزائغون، تصريحاً، أو التزاماً! تعالى الله عن ذلك.

وقد أطال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ النفس في إثبات هذا الأصل الشريف، وحشد من الأدلة الواضحة، ما بعضه يغني عن كله. فنقتطف لإثبات هذا الأصل منها:

١ ـ التصريح بلفظ الحكمة وما تصرف عنه: ﴿حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ﴾ [القمر: ٥]، ﴿وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [النساء: ١١٣]،

---

(١) شفاء العليل (ص٣١٩).

﴿وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩].

٢ ـ إخباره أنه فعل كذا لكذا، وأنه أمر بكذا لكذا: كقوله: ﴿ذَلِكَ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٩٧]، ﴿لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢]، ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

٣ ـ الإتيان بـ«كي» الصريحة في التعليل: كقوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ﴾ [الحشر: ٧]، ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣].

٤ ـ ذكر المفعول له وهو علة للفعل المعلل به: كقوله: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾ [النحل: ٨٩]، ﴿يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الروم: ٢٤].

٥ ـ الإتيان بـ«أن» والفعل المستقبل بعدها تعليلاً لما قبله: كقوله: ﴿أَن تَقُولُوا إِنَّمَا أُنزِلَ الْكِتَابُ عَلَىٰ طَائِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا﴾ [الأنعام: ١٥٦]، ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَىٰ﴾ [الزُّمر: ٥٦].

٦ ـ ذكر ما هو من صرائح التعليل: كقوله: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [المائدة: ٣٢].

٧ ـ التعليل بـ«لعل» وهي في كلام الله سبحانه للتعليل مجردة عن معنى الترجي. . . ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣].

٨ ـ إنكاره سبحانه أن يسوي بين المختلفين أو يفرق بين المتماثلين، وأن حكمته وعدله يأبى ذلك. أما الأول فكقوله: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٥ ـ ٣٦]. . . وأما الثاني فكقوله: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥٓ ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٢٢]، ﴿دَمَّرَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ۖ وَلِلْكَٰفِرِينَ أَمْثَٰلُهَا﴾ [محمد: ١٠].



المطلب الرابع

الحكمة من إرادة ما لا يحب

إرادة الله تعالى نوعان: كونية قدرية، ودينية شرعية. فمن جعلها نوعاً واحداً وقع في الضلال.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الإرادة، والإذن، والكتاب، والحكم، والقضاء، والتحريم، وغيرها؛ كالأمر، والبعث، والإرسال، ينقسم في كتاب الله، إلى نوعين:

أحدهما: ما يتعلق بالأمور الدينية، التي يحبها الله تعالى ويرضاها، ويثيب أصحابها، ويدخلهم الجنة، وينصرهم في الحياة الدنيا، وفي الآخرة، وينصر بها العباد من أوليائه المتقين، وحزبه المفلحين، وعباده الصالحين. ومن أمثلة الإرادة الكونية قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا﴾ [الكهف: ٨٢]، ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً﴾ [الإسراء: ١٦]، ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [المائدة: ٤١]، ﴿إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [هود: ٣٤]. ونحوها.

والثاني: ما يتعلق بالحوادث الكونية، التي قدرها الله

وقضاها، مما يشترك فيها المؤمن، والكافر، والبر، والفاجر، وأهل الجنة، وأهل النار، وأولياء الله، وأعداؤه، وأهل طاعته الذين يحبهم ويحبونه، ويصلي عليهم، هو وملائكته، وأهل معصيته، الذين يبغضهم، ويمقتهم، ويلعنهم، ويلعنهم اللاعنون»(١).

ومن أمثلة الإرادة الشرعية قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النساء: ٢٨]، ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٧]، ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ﴾ [الأحزاب: ٣٣]. فمن سوّى بين الإرادتين وقع في إحدى ضلالتين.

ويمكن إجمال الفروق بين الإرادتين بما يلي:

١ ـ الإرادة الكونية: لا بد من وقوعها فهي بمعنى: (المشيئة). أما الإرادة الشرعية: فقد تقع، وقد لا تقع؛ إذ بها يتعلق فعل العبد الاختياري.

٢ ـ الإرادة الكونية: قد يحبها الله، وقد يسخطها. أما الإرادة الشرعية: فهي محبوبة له قطعاً، سبحانه، فهي بمعنى «المحبة».

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/٥٨).

٣ ـ الإرادة الكونية: قد تكون مقصودة لذاتها ـ كإرادة وجود الرسل والرسالات ـ وقد تكون مقصودة لغيرها ـ كإرادة خلق إبليس.

والحكم الغائية من إرادة ما لا يحب كثيرة، منها:

١ ـ تمايز أهل الجنة والنار، والأبرار والفجار.

٢ ـ حصول الابتلاء، والتوبة، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والجهاد في سبيل الله.

٣ ـ ظهور معاني أسماء الله الحسنى؛ من أسماء الجمال والكمال، وأسماء العظمة والجلال.

وجميعها، مصالح، لا تتحقق إلا بإرادة ما لا يحب، لتحقيق ما يحب. وهذا أمر معهود عند بني آدم، كما يتجرع المريض الدواء العلقم، ويتعرض للكي المؤلم، لا لذاته، بل طلباً لما يترتب عليه من الشفاء.





المطلب الخامس

الهدى والضلال

(مراتب الهدى أربعة:

إحداها: الهدى العام: وهو هداية كل نفسٍ إلى مصالح معاشها وما يقيمها وهذا أعم مراتبه... قال سبحانه: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الأعلى: ١ ـ ٣]. فذكر سبحانه أربعة أمورٍ عامة: الخلق والتسوية، والتقدير والهداية. وجعل التسوية من تمام الخلق، والهداية من تمام التقدير...

ـ **المرتبة الثانية**: هداية الإرشاد والبيان للمكلفين. وهذه الهداية لا تستلزم حصول التوفيق وإتباع الحق، وإن كانت شرطاً فيه، أو جزء سبب، وذلك لا يستلزم حصول المشروط والمسبب. بل قد يختلف عنه المقتضى إما لعدم كمال السبب أو لوجود مانع، ولهذا قال تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [فُصِّلَت: ١٧]، وقال: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١١٥]. فهداهم هدى البيان والدلالة فلم يهتدوا فأضلهم عقوبةً لهم على ترك الاهتداء أولاً...

ـ **المرتبة الثالثة:** هداية التوفيق والإلهام وخلق المشيئة المستلزمة للفعل. وهذه المرتبة أخص من التي قبلها... وهي تستلزم أمرين: **أحدهما:** فعل الرب تعالى وهو الهدى، **والثاني:** فعل العبد وهو الاهتداء، وهو أثر فعله سبحانه. فهو الهادي والعبد المهتدي. قال تعالى: ﴿وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ﴾ [الإسراء: ٩٧]، ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾ [السجدة: ١٣].

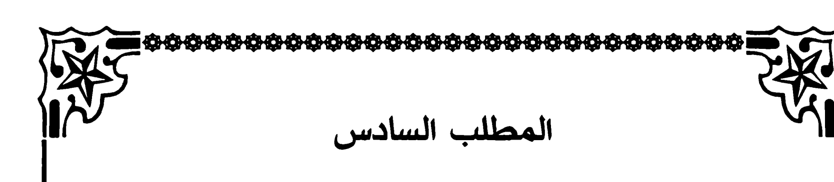
ـ **المرتبة الرابعة:** الهداية إلى الجنة والنار يوم القيامة، قال تعالى: ﴿ٱحْشُرُوا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَٰجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴿٢٢﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٢٢ ـ ٢٣]، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ قُتِلُوا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ﴿٤﴾ سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ﴾ [محمد: ٤ ـ ٥] فهذه هداية بعد قتلهم. فقيل المعنى:

سيهديهم إلى طريق الجنة ويصلح بالهم في الآخرة بإرداء خصومهم وقبول أعمالهم ـ وقيل غير ذلك[1].

ومن لم يفرق بين أنواع الهدى لا سيما المرتبتين الثانية والثالثة تعارضت لديه الأدلة ووقع في الشبهة. ومن فرق بينهما حمل كل آية وحديث على محملها الصحيح، واستبان له الأمر.

---

(١) باختصار عن: شفاء العليل من (ص١١٧ إلى ص١٤٨) ـ (الباب الرابع عشر).



المطلب السادس

الرضا بقدر الله: مفهومه، وحكمه

الإيمان بالقدر لا يستلزم الرضا بالقضاء مطلقاً. وذلك أن القضاء قد يراد به صفة الرب سبحانه، وقد يراد به.. المقضي. والمقضي أنواع. وكثير من الناس يطلق القول بالأمر بالرضا بالقضاء، و(نحن غير مأمورين بالرضا بكل ما يقضيه الله ويقدره. ولم يرد بذلك كتابٌ، ولا سُنَّة. بل من المقضي ما يرضى به، ومنه ما يسخط، ويمقت)[(١)].

وبيان ذلك كما قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «الحكم والقضاء نوعان: دينيٌ وكوني. فالديني: يجب الرضا به، وهو منه لوازم الإسلام. والكوني: منه ما يجب الرضا به؛ كالنعم التي يجب شكرها، ومن تمام شكرها الرضا بها. ومنه لا يجوز الرضا به؛ كالمعائب، والذنوب التي يسخطها الله، وإن كانت بقضائه وقدره. ومنه ما يستحب الرضا به كالمصائب. وفي وجوبه قولان. هذا كله في الرضا بالقضاء الذي هو المقضيّ. وأما القضاء الذي هو وصفه، سبحانه وفعله؛ كعلمه، وكتابه، وتقديره، ومشيئته، فالرضا به من تمام الرضا بالله رباً، وإلهاً،

---

(١) المصدر السابق (ص٢٨٧).

ومالكاً، ومدبراً. فبهذا التفصيل يتبين الصواب، ويزول اللبس في هذه المسألة العظيمة، التي هي مفرق طرقٍ بين الناس»[١].



(١) شفاء العليل (ص٤٦١).

المطلب السابع

نصوص مشكلة في باب القدر

كلام الله مصون، محفوظ، لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه، كتاباً متشابهاً، يصدق بعضه بعضاً، قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]. وكلام نبيّه ﷺ، أحد الوحيين، وهو الحكمة، وفصل الخطاب، وقائله ﷺ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾ [النجم: ٣ ـ ٥]. وقد استشكل بعض الناس نصوصاً في القدر، وحملهم إما على ردها، أو تأويلها تأويلاً متعسفاً. والواجب التأني، واحترام النصوص الثابتة، وسؤال أهل العلم الراسخين، كما أمر ربنا بقوله: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ﴾ [النساء: ٨٣]، ومن تلكم النصوص المشكلة:

أولاً: الحديث المتفق عليه من رواية أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَيُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ**»[1].

---

(١) البخاري (٢٠٦٧)، ومسلم (٢٥٥٧).

ووجه الإشكال: أن ظاهره يوهم أن الرزق، والأجل، موقوفان على أمر يستقبله العبد من صلة الرحم، أو قطيعته، لا على قدر سابق، رفعت عنه الأقلام، وجفت به الصحف!

وقد أجيب عن ذلك بأجوبة مختلفة:

١ ـ فمن قائل أن قد ضرب لكل أحد أجلان، ورزقان، بحسب ما يصدر منه! وهذا يتنافى مع الإيمان بسبق القدر، والكتاب الذي لا يزاد فيه، ولا ينقص.

٢ ـ ومن قائل بأن ذلك بالنسبة لما في صحف الملائكة، وما يؤمرون به، بحسب الأسباب، والذي في اللوح المحفوظ لا يتغير؛ قد علمه الله، وقضاه، منذ الأزل.

٣ ـ ومن قائل بأن المراد حصول (البركة) في العمر، والرزق. وذلك أيضاً مقدر مكتوب، فلم يرفع الإشكال.

والأمر، بحمد الله، بيِّن، واضح، فإنما أراد النبي ﷺ، تنبيه أمته على سُنَّة من سنن الله الكونية في قضائه، وقدره، وهو كون صلة الرحم سبباً لزيادة العمر، وبسط الرزق، كما جعل التداوي، والتوقي من الأخطار، سبباً في السلامة، وزيادة العمر، وجعل الاتجار، والضرب في الأرض سبباً في جلب الرزق. سواء بسواء. فينشأ عن ذلك حافز لصلة الرحم، طلباً لحصول الموعود النبوي، وموافقة ما في الكتاب السابق.

ثانياً: حديث سلمان رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال:

«لا يرد القضاء إلا الدعاء»[1].

ووجه الإشكال: أن القضاء المبرم، يحول دونه الدعاء! وذلك يتنافى مع ما تقرر من نفاذ مشيئته السابقة!

وقد أجيب عن ذلك: بأن المراد بالقضاء هنا، ما في صحف الملائكة، وليس ما في اللوح المحفوظ. فالمراد أن الأمر إذا انعقدت أسبابه، ترتب عليه أثره، إلا أن يمنع من ذلك مانع عارض، كما في قوله تعالى عن قوم يونس: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُوا۟ كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْىِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [يونس: ٩٨]. فقد استوجبت تلك القرية حلول العذاب، بتكذيبها بنبيها، وتهيأ ملائكة الله لإيقاعه بها، فجرى منهم سبب مانع، وهو الإيمان فحال دون وقوع العذاب. وكذلك الدعاء إذا ارتفع، لاقى القضاء المتوقع، فيعتلجان، فيقع ما غلب. والذي في اللوح المحفوظ: السبب، والمسبب، لا يتغير، فقد علم الله ما يكون، وأثبته في أم الكتاب. وفائدته التنبيه على تأثير الدعاء، ونفعه، خلافاً لمن زعم من الجبرية، وغيرهم، بعدم تأثيره، وأن فائدته مجرد الثواب؛ كثواب مطلق الذكر.

ثالثاً: حديث علي الذي رواه مسلم رضي الله عنه، مرفوعاً:

---

(١) أخرجه الترمذي (٢١٣٩)، وقال: هذا حديث غريب من حديث سلمان، لا نعرفه إلا من حديث يحيى بن الضريس، وحسنه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/ ٢٨٨).

«وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ»[١].

ووجه الإشكال: أن عدم نسبة الشر إلى الله يوهم أنه لا يقدره! وذلك يتنافى مع حديث جبريل: **«بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»**[٢]!

والجواب عنه أن يقال: إن المقدور، من حيث هو، ينقسم إلى خير وشر؛ فالصحة خير، والمرض شر، والأمن خير، والخوف شر، والخصب خير، والقحط شر، إلخ، وذلك أمر يدرك بالفطرة، والعقل، والحس. أما من حيث صدوره عن الله، فخير كله، ولا يضاف الشر إليه، بل ينزه عنه. فلزم التفريق بين القدر، والمقدور، والقضاء، والمقضي. وقد كان من كمال أدب مؤمني الجن أن قالوا: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٠]، فلما كان الحديث عن إرادة الشر، عبروا بالفعل الذي لم يُسمَّ فاعله (أريد)، وحين جاء الحديث عن إرادة الخير، صرحوا بالفاعل المريد، وعبروا بالفعل الصريح (أراد).

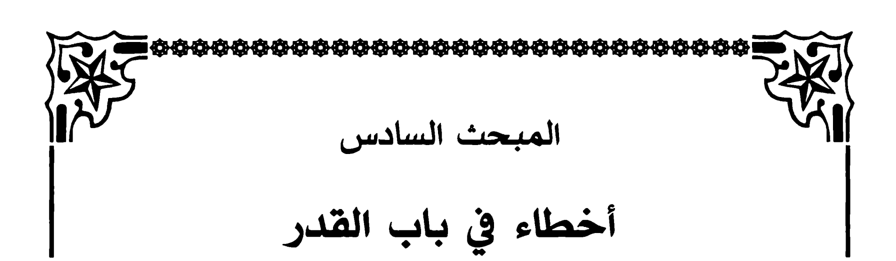


(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

المبحث السادس

أخطاء في باب القدر



المبحث السادس

أخطاء في باب القدر

جرى الخطأ في هذا الباب أكثر من غيره، لملابسته لحياة البشر العملية، بخلاف بعض المسائل النظرية، التي ضل فيها أهل الكلام، واستعصت على العوام. ووقع الانحراف فيه بالقلب، واللسان، والجوارح:

١ ـ في القلب: بالجزع، والنقمة، وسوء الظن بالله، واتهامه في حكمته. وهو أمر يفضي إلى الكفر، إذا كان اعتقاداً مستقرّاً، وليس مجرد خطرات، ووساوس، تهجم على القلب، قهريّاً، دون استدعاء. قال تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٣].

٢ ـ في اللسان، بالتشكي، والسخط، والندب، والدعاء بالويل، والثبور، وإطلاق القول على عواهنه دون ضبط، وتبصر في عواقب الأمور. وفي حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه، مرفوعاً: «**النَّائِحَةُ إِذَا لَمْ تَتُبْ قَبْلَ مَوْتِهَا تُقَامُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَعَلَيْهَا سِرْبَالٌ مِنْ قَطِرَانٍ وَدِرْعٌ مِنْ جَرَبٍ**»(١).

---

(١) رواه مسلم (٩٣٤).

٣ ـ في الجوارح: بشق الجيوب، ولطم الخدود، وإزهاق النفس (الانتحار)، للحديث المتفق عليه من رواية عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، مرفوعاً: **«لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَطَمَ الْخُدُودَ وَشَقَّ الْجُيُوبَ وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ»**[1].

ومن الأخطاء الشائعة بين الناس، في هذا العصر:

١ ـ عدم فعل الأسباب، بدعوى الاتكال على القدر.

٢ ـ الاحتجاج بالقدر على فعل المعاصي، وترك الطاعات.

٣ ـ التسخط، والضجر، وتمني الموت لأدنى سبب، والاعتراض على القدر.

٤ ـ عدم التعلق بالمشيئة، وزعم ألا شيء مستحيل، كما يقرر بعض مدربي ما يسمى (البرمجة اللغوية العصبية).

٥ ـ ظاهرة الانتحار، أو الشروع فيه.

٦ ـ الوقوع في المناهي اللفظية، مثل: (لو) و(ليت)، وأدعية موضوعة، أو ذات معانٍ غير صحيحة، وجمل باطلة، مثل: (شاءت الظروف)، (فلان فلتة)، (فلان ما يستأهل كذا وكذا) و(البقية في حياتك) في التعزية. ونحو ذلك.

وصلى الله وسلم على عبده ونبيه محمد،
وعلى آله وصحبه أجمعين

كتبه

د. أحمد بن عبد الرحمٰن القاضي

---

(١) البخاري (١٢٩٤)، ومسلم (١٠٣).

فهرس المراجع

١ ـ **الإبانة الكبرى**، لابن بطة، تأليف: أبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَري المعروف بابن بَطَّة العكبري، تحقيق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، طبعة: دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.

٢ ـ **أحاديث القصاص**، تأليف: تقي الدين أبي العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: د. محمد بن لطفي الصباغ، طبعة: المكتب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٣ ـ **الاحتجاج بالقدر**، تأليف: تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: المحدث العلامة محمد ناصر الدين الألباني، طبعة: المكتب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٤هـ.

٤ ـ **تاريخ المذاهب الإسلامية**، تأليف: محمد أبو زهرة، طبعة: دار الفكر العربي.

٥ ـ **تخريج أحاديث وآثار كتاب في ظلال القرآن**، لسيد قطب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، تأليف: علوي بن عبد القادر السَّقَّاف، طبعة: دار الهجرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٦ ـ **تفسير القرآن العظيم**، تأليف: أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، طبعة: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٧ ـ **التوحيد ومعرفة أسماء الله ﷻ وصفاته على الاتفاق والتفرد، لابن منده**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: د. علي بن محمد ناصر الفقيهي، طبعة: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، دار العلوم والحكم، سوريا.

٨ ـ **جامع البيان في تأويل القرآن**، تأليف: أبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي الطبري، طبعة: البابي الحلبي، مصر.

٩ ـ **الجامع الصحيح وهو (سنن الترمذي)**، تأليف: أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي السلمي، طبعة: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وآخرين.

١٠ ـ **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم**، تأليف: زين الدين عبد الرحمٰن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ـ إبراهيم باجس، طبعة: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة السابعة، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

١١ ـ **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البُخَاريّ)**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، طبعة: دار طوق النجاة، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر.

١٢ ـ **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، تأليف: أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، طبعة: السعادة ـ بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ.

١٣ ـ **خلق أفعال العباد**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، تحقيق: د. عبد الرحمٰن عميرة، طبعة: دار المعارف السعودية ـ الرياض.

١٤ ـ **الدين الخالص**، تأليف: محمد صديق حسن خان القنوجي البخاري، طبعة: الفرقان.

١٥ ـ **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، تأليف: أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، طبعة: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، لمكتبة المعارف.

١٦ ـ **السُّنَّة**، تأليف: أبي عبد الرحمٰن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانيّ البغدادي، تحقيق: د. محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، طبعة: دار ابن القيم ـ الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٧ ـ **سنن ابن ماجه**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه، بعناية: محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة: دار إحياء التراث العربي.

١٨ ـ **سنن أبي داود**، تأليف: أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة: دار الفكر.

١٩ ـ **شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة**، تأليف: أبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، طبعة: دار طيبة ـ السعودية، الطبعة الثامنة، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

٢٠ ـ **شرح العقيدة الطحاوية**، تأليف: صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي، طبعة، تحقيق: جماعة من العلماء، تخريج: ناصر الدين الألباني، طبعة: دار السلام للطباعة والنشر التوزيع والترجمة (عن مطبوعة المكتب الإسلامي)، الطبعة المصرية الأولى، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٢١ ـ **الشريعة**، تأليف: أبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي، تحقيق: د. عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، طبعة: دار الوطن ـ الرياض ـ السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٢٢ ـ **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل**، تأليف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، طبعة: دار الكتب العلمية.

٢٣ ـ **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تأليف: أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، طبعة: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢٤ ـ **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، تأليف: أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ التميمي الدارمي البُستي، ترتيب: علاء الدين علي بن بلبان بن عبد الله الفارسي، المنعوت بالأمير، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، طبعة: مؤسسة الرسالة.

٢٥ ـ **صحيح الأدب المفرد**، للإمام البخاري، تأليف: أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، حقق أحاديثه وعلق عليه: محمد ناصر الدين الألباني، طبعة: دار الصديق للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٢٦ ـ **صحيح الجامع الصغير وزياداته**، تأليف: أبي عبد الرحمٰن محمد ناصر الدين، ابن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، طبعة: المكتب الإسلامي.

٢٧ ـ **ضعيف أبي داود ـ (الأم)**، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، طبعة: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع ـ الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

٢٨ ـ **ضعيف الجامع الصغير وزيادته**، تأليف: أبي عبد الرحمٰن محمد ناصر الدين، ابن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، طبعة: المكتب الإسلامي.

٢٩ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تأليف: أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب الدين الخطيب ـ رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وذكر أطرافها: محمد فؤاد عبد الباقي ـ طبعة: دار الفكر (مصور عن الطبعة السلفية).

٣٠ ـ **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية**، تأليف: أبي منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفراييني، طبعة: دار المعرفة.

٣١ ـ **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، تأليف: أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد ابن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، طبعة: دار المعرفة.

٣٢ ـ **قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة**، تأليف: تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. ربيع بن هادي عمير المدخلي، طبعة: مكتبة الفرقان ـ عجمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٣٣ ـ **القضاء والقدر في الإسلام**، تأليف: فاروق أحمد الدسوقي، طبعة: دار الاعتصام.

٣٤ ـ **القضاء والقدر**، تأليف: د. عبد الرحمٰن المحمود، طبعة: دار الوطن.

٣٥ ـ **القضاء والقدر**، تأليف: أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، البيهقي، تحقيق: محمد بن عبد الله آل عامر، طبعة: مكتبة العبيكان ـ الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٣٦ ـ **كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**، تأليف: ركن الدين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، الملقب بإمام الحرمين، تحقيق: د. محمد يوسف موسى، علي عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي.

٣٧ ـ **كتاب القدر**، تأليف: أبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المُسْتَفاض الفِرْيابِي، تحقيق: عبد الله بن حمد المنصور، طبعة: أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٣٨ ـ **لسان العرب**، تأليف: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقي، طبعة: دار صادر ـ بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

٣٩ ـ **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، تأليف: الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، بتحرير الحافظين الجليلين: العراقي وابن حجر، طبعة: دار الفكر، بيروت، طبعة: ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٤٠ ـ **مجموع الفتاوى**، تأليف: تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، جمع وترتيب عبد الرحمٰن بن محمد العاصمي النجدي، الطبعة الأولى بالرياض سنة ١٣٨١هـ.

٤١ ـ **مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي**، تأليف: زين الدين عبد الرحمٰن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، تحقيق: أبي مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني، طبعة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

٤٢ ـ **مختار الصحاح**، تأليف: زين الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، طبعة: المكتبة العصرية ـ الدار النموذجية، بيروت ـ صيدا، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٤٣ ـ **مسألة القضاء والقدر**، تأليف: عبد الحليم قنبس، وخالد العك، ط. دار الكتاب العربي.

٤٤ ـ **المستدرك على الصحيحين**، تأليف: أبي محمد بن عبد الله عبد الله الحاكم النيسابوري، طبعة: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.

٤٥ ـ **مسند ابن الجعد**، تأليف: علي بن الجَعْد بن عبيد الجَوْهَري البغدادي، تحقيق: عامر أحمد حيدر، طبعة: مؤسسة نادر ـ بيروت.

٤٦ ـ **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تأليف: أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، طبعة: مؤسسة الرسالة ـ القاهرة.

٤٧ ـ **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ (صحيح مسلم)**، تأليف: أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، طبعة: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٤٨ ـ **مشكاة المصابيح**: تأليف، أبي عبد الله، ولي الدين، محمد بن عبد الله الخطيب العمري التبريزي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، طبعة: المكتب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م.

٤٩ ـ **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، تأليف: أبي العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، طبعة: المكتبة العلمية ـ بيروت.

٥٠ ـ **معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول**، تأليف: حافظ بن أحمد بن علي الحكمي طبعة: الإفتاء.

٥١ ـ **المعجم الأوسط**، تأليف أبي القاسم: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، طبعة: دار الحرمين ـ القاهرة.

٥٢ ـ **المعجم الكبير**، تأليف أبي القاسم: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة، الطبعة الثانية.

٥٣ ـ **معجم مقاييس اللغة**، تأليف: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، طبعة: دار الفكر، عام النشر، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٥٤ ـ **المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)**، تأليف: أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمٰن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، طبعة: دار ابن حزم، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

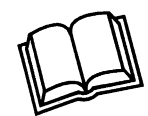
٥٥ ـ **مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة**، تأليف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، طبعة: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٥٦ ـ **الملل والنحل**، تأليف: أبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني، طبعة: دار المعرفة.

٥٧ ـ **نبذة في العقيدة الإسلامية**، تأليف: العلامة محمد بن صالح بن محمد العثيمين، طبعة: دار الثقة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

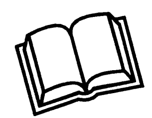
٥٨ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تأليف: مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ـ محمود محمد الطناحي، طبعة: المكتبة العلمية ـ بيروت، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

فهرس الموضوعات



مفكرة





مفكرة



✍

✍

✍

✍

✍

✍

✍

✍

✍

✍

✍

✍

✍

✍

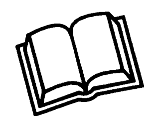
✍

✍

✍

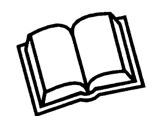
✍

✍



مفكرة



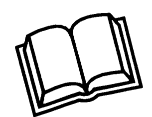


مفكرة





مفكرة



✍

✍

✍

✍

✍

✍

✍

✍

✍

✍

✍

✍

✍

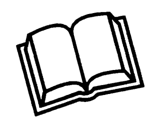
✍

✍

✍

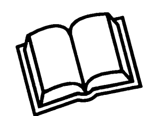
✍

✍



مفكرة





مفكرة



دار ابن الجوزي 8428146
113246